العلاقة بين الإنفاق الحكومي و الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا

دراسة تطبيقية باستخدام التكامل المشترك والعلاقة السببية خلال الفترة (1970- 2012)

إعداد

شرف الدين جمعة جبريل محمد

إشراف

د. عبد الناصر عزالدين بو خشيم

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الاقتصاد.

جامعة بنغازي

كلية الاقتصاد

الربيع 2017

Copyright © 2017 . All rights reserved, no part of this thesis may be reproduced in any form, electronic or mechanical , including photocopy , recording scanning, or any information, without the permission in writing form the author or the direct rate of graduate studies and training university of Benghazi.

حقوق الطبع 2017 محفوظة. لا يسمح أخذ أي معلومة من أي جزء من هذه الرسالة على هيئة نسخة إلكترونية بطريقة التصوير او التسجيل او المسح من دون الحصول على إذن كتابي من المؤلف أو إدارة الدراسات العليا والتدريب جامعة بنغازي.

العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في ليبيا

دراسة تطبيقية باستخدام التكامل المشترك والعلاقة السببية خلال الفترة (1970-2012)

إعداد / شرف الدين جمعة جبريل محمد

لجنة الإشراف والمناقشة :

د. عبدالناصر عزالدين بوخشيم	**مشرفا رئيسياً**	**التوقيع.....**
د. عيسى الفضلي	**ممتحناً داخلياً**	**التوقيع.....**
د عطية الفتيوري	**ممتحناً خارجياً**	**التوقيع.....**

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الاقتصاد بكلية الاقتصاد بتاريخ 25 سبتمبر 2017 م .

د. مدير إدارة الدراسات العليا
بكلية الاقتصاد

.....

أ.د مدير إدارة الدراسات العليا
والتدريب بالجامعة

.....

الربيع 2017

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ (155) الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ(156) ﴾ سورة البقرة

الإهداء

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ....ونصح الأمة .....إلى نبي الرحمة ونور العالمين ...

سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم

إلى من غمرتني بحنانها وحبها ولم تبخل علي بدعائها حفظها وأطال في عمرها ....

(أمي العزيزة)

إلى الذي رباني على الفضيلة والأخلاق ....حفظه الله وأطال في عمره.....

(أبي العزيز)

إلى شريكة حياتي التي كانت دافعا لي في كل ما أقوم به من أعمال فقدمت الكثير من الجهد والعطاء بحب وسخاء تقديرا لتضحيتها وعرفانًا بالجميل

(زوجتي الغالية)

إلى من أكابد الحياة من أجلهم حبًا وتضحيةً ورعايةً وأتمنى لهم كل سعادة وخير

(أبنائي أحمد وعبد المحسن)

إلى من أعزهم وأدعو لهم بظهر الغيب بأن يحفظهم الله ويوقفهم لما يحب ويرضى ...

(إخوتي وأخواتي الأعزاء)

وإليكم جميعًا أهدي عملي المتواضع سائلا المولى عز وجل أن يوفقني لإتمامه بخير.

كلمة الشكر

الشكر لله أولا حيث أسجد لله شكرًا وحمدًا على إنجاز هذا العمل المتواضع بتوفيق من الله سبحانه وتعالى.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :**(من صنع إليكم معروفًا فكافِئُوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه)** رواه ابو داود (672)

واعترافًا بالفضل لأهله ،لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر والتقدير وخالص الدعاء بالأجر والثواب لوالدي حفظهما الله وزوجتي الغالية وجميع أفراد أسرتي .

وأخص بالشكر لعمي الأستاذ **أحمد بشير الأمين** على تحفيزه لي بشكل متواصل في سبيل إنجاح هذا العمل .

وسيكون علينا لزاما وواجبا دينيًا وأخلاقيًا أن نشكر من كان له الفضل الكبير في الأشراف على هذه الدراسة وإيصالها إلى طور الإنجاز الدكتور الفاضل " **عبد الناصر عز الدين بو خشيم**" والذي أمدنا بالعون ولم يبخل علينا بنصائحه العلمية وبتوجيهاته وإرشاداته السديدة ، فلك منا أستاذنا كل الامتنان والشكر والتقدير .

كما أتقدم بالشكر والاحترام إلى الدكتور "**أحمد الحوتة** " على تعاونه ومساعدته لنا في الجانب القياسي للدراسة.

ولا يفوتني أن أشكر الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة سلفًا لقبولهم مناقشة هذا البحث وتخصيص جزء من وقتهم الثمين لها.

وما من سبيل في أخر هذه الكلمة سوى أن أشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في السر والعلن ولو بكلمة.

جزاكم الله خيرا

الباحث: شرف الدين

فهرس المحتويات

الآية القرآنية.....أ
الاهداء.....ب
كلمة الشكر.....ت
فهرس المحتويات .....ث-ح
قائمة الجداول .....خ
قائمة الأشكال .....د
قائمة الملاحق.....ذ
ملخص الدارسة .....ر-ز

الفصل الأول: التمهيدي

1-1-المقدمة 2
1-2-مشكلة الدارسة.....3
1-3-أهمية الدراسة 4
1-4-هدف الدراسة.....4
1-5-فرضية الدراسة 4
1-6-منهجية الدراسة 4
1-7-هيكل الدراسة.....5

الإطار النظري

الفصل الثاني :العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي

2-1- المقدمة 8
2-2- مفهوم الإنفاق العام وعناصره 8
2-3- تطور مفهوم الإنفاق العام 10
2-4- أسباب نمو النفقات العامة 11
2-4-1- أسباب الزيادة الظاهرية للنفقات العامة 11
2-4-2- أسباب الزيادة الحقيقية للنفقات العامة 13
2-5- الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي.....16
2-5-1- الآثار الاقتصادية المباشرة 16
2-5-2- الآثار الاقتصادية غير المباشرة 19
2-6- العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في إطار قانون واجنر وفرضية كينز 22
2-6-1- العلاقة في إطار قانون واجنر 22
2-6-1-1- مفهوم قانون واجنر 22
2-6-1-2- أسباب قانون واجنر 22
2-6-1-3- الانتقادات الموجهة لقانون واجنر.....23

2-6-1-4- النماذج المقترحة لتفسير قانون واجنر 24
2-6-2- العلاقة في إطار فرضية كينز 26
2-7- خلاصة الفصل.....30

الفصل الثالث: الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي

3-1- المقدمة.....32
3-2- خصائص الاقتصاد الليبي 32
3-2-1- الانخفاض في عدد السكان والنقص المزمن في الأيدي العاملة الماهرة كمًا ونوعًا 33
3-2-2- ارتفاع الأهمية النسبية لقطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.....34
3-2-3- ارتفاع درجة الانفتاح على العالم الخارجي.....37
3-2-4- التوسّع في القطاع العام 40
3-2-5- محدودية دور السياسات النقدية 45
3-3- تحليل تطور الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي في ليبيا 48
3-3-1- الإنفاق الحكومي في ليبيا 48
3-3-1-1- تحليل تطور الإنفاق الحكومي في ليبيا بالأسعار الثابتة خلال الفترة(1970-1985) 48
3-3-1-2- تحليل تطور الإنفاق الحكومي في ليبيا بالأسعار الثابتة خلال الفترة(1986-1999) 51
3-3-1-3- تحليل تطور الإنفاق الحكومي في ليبيا بالأسعار الثابتة خلال الفترة(2000-2012) 54
3-3-2- الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا 57
3-3-2-1- معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي 57
أولاً- الفترة(1970-1985) 57
ثانيًا- الفترة(1986-1999) 59
ثالثًا- الفترة(2000-2012) 61
3-3-2-2- هيكل الناتج المحلي الإجمالي 63
أولاً- تطور الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(1970-1985) 64
ثانيًا- تطور الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(1986-1999) 66
ثالثًا- تطور الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(2000-2012) 69
3-4- الخلاصة 72

الفصل الرابع :الإطار التطبيقي

4-1- المقدمة.....75

4-2- الدراسات السابقة.....75

4-3- نموذج الدراسة.....81

4-4- أدوات التحليل والاختبارات القياسية المعتمدة في الدراسة القياسية.....83

4-4-1- تحليل السلاسل الزمنية 83

4-4-2- اختبارات الكشف عن استقرار السلاسل الزمنية 84

4-5- منهج التكامل المشترك 88

4- 5 -1- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية جوها نسن 89

4- 6 - اختبار سببية جرا نجر باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ(VECM) 91

4-7- التحليل القياسي ونتائج الاختبارات 92

4-7-1- نتائج اختبارات سكون السلاسل الزمنية 92

4-7-2- نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية جوها نسن 94

4- 7-3- تحليل نتائج اختبار السببية باستخدام متجه تصحيح الخطأ(VECM) 97

4-8- الدلالات والمضامين 100

الفصل الخامس :النتائج والتوصيات

5-1- المقدمة 103

5-2- النتائج النظرية 103

5-3- النتائج القياسية 104

5-3- التوصيات المقترحة 105-106

قائمة المراجع 107

قائمة الملاحق.....116

الملخص باللغة الانجليزية

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	النماذج المقترحة لتفسير قانون واجنر	25
1-3	تطور عدد السكان خلال الفترة (1973-2012)	33
2-3	هيكل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة (1970-2012)	35
3-3	مؤشرات قياس معدل الانفتاح على العالم الخارجي	38
1-4-3	إجمالي الاستثمارات بين القطاعين	41
2-4-3	تطور الايراد العام والإنفاق العام في الناتج المحلي بالأسعار الجارية	43
5-3	تطور مكونات عرض النقود خلال الفترة (1986-2012)	46
6-3	تطور الإنفاق الحكومي بالأسعار الثابتة خلال الفترة(1970-1985)	49
7-3	تطور الإنفاق الحكومي بالأسعار الثابتة خلال الفترة(1986-1999)	52
8-3	تطور الإنفاق الحكومي بالأسعار الثابتة خلال الفترة(2000-2012)	55
9-3	تطور معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة (1970-1985)	58
10-3	تطور معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة (1986-1999)	60
11-3	تطور معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة (2000-2012)	62
12-3	الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1970-1985)	65
13-3	الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1986-1999)	67
14-3	الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2012)	69
1-4	ملخص الدراسات السابقة	80-81
2-4	نتائج اختبارا جذر الوحدة باستخدام اختبار ADF	93
3-4	نتائج اختبارا جذر الوحدة باستخدام اختبار PP	93
4-4	نتائج معايير اختبار فترة الإبطاء المثلى	95
5-4	نتائج اختبار التكامل المشترك بواسطة منهجية جوها نسن	96
6-4	متجه التكامل المشترك بثابت واتجاه ومني	97
7-4	نتائج اختبار السببية بواسطة نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM	98
8-4	الدراسات المؤيدة للدراسة الحالية	99

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-2	أثر زيادة الإنفاق الحكومي على الطلب الكلي	29
1-3	تطور معدل النمو السكاني في ليبيا	34
2-3	هيكل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة(1970-2012)	36
3-3	مؤشرات الانفتاح على العالم الخارجي	39
1-4-3	تطور نسب القطاع العام والقطاع الخاص من إجمالي الاستثمارات العامة	42
2-4-3	تطور نسب مساهمة الايراد العام والانفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	44
5-3	تطور عرض النقود خلال الفترة (1986-2012)	47
6-3	تطور الإنفاق الحكومي بأنواعه الفترة (1970-1985)	50
7- 3	تطور الإنفاق الحكومي بأنواعه الفترة (1986-1999)	53
8-3	تطور الإنفاق الحكومي بأنواعه الفترة (2000-2012)	55
9-3	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(1970-1985)	59
10-3	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(1986-1999)	61
11-3	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(2000-2012)	63
12-3	تطور الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة (1970-1985)	66
13-3	تطور الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة (1986-1999)	67
14-3	تطور الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2000-2012)	70

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
1	متغيرات الدارسة بالأسعار الثابتة سنة أساس 2003 خلال الفترة(1970–2012)	115
2	لوغاريتم المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية خلال الفترة (1970–2012)	116
3	1/اختبار ديكي فوللر بعد أخذ الفروق الأولى(G) Ln في حالة الثابت ،الثابت واتجاه زمني	117
	2/اختبار ديكي فوللر بعد أخذ الفروق الأولى Ln (NOGDP) في حالة الثابت ،الثابت واتجاه زمني	119
	3/اختبار فيليبس بيرون بعد أخذ الفروق الأولى(G) Ln في حالة الثابت ،الثابت واتجاه زمني	120
	4/اختبار فيليبس بيرون بعد أخذ الفروق الأولى Ln (NOGDP) في حالة الثابت ،الثابت واتجاه زمني	122
4	معايير فترات الإبطاء المثلى	124
5	اختبار التكامل المشترك بواسطة اختبار جو هانسن	124
6	اختبار سببية جر انجر بواسطة متجه تصحيح الخطأ(VECM)	125

ملخص الدراسة

أصبح تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أمرًا في غاية الأهمية لا جدال فيه ،غير أن النقاش يدور في الوقت الحاضر حول حجم هذا التدخل والمجالات التي يشغلها ومدى فعاليتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ،وفي مقدمة ذلك الناتج المحلى الإجمالي الذي يعد مؤشرًا يعكس الوضع الاقتصادي لمختلف الدول، ومن هنا كان من الضروري تحديد جل العوامل المؤثرة فيه ومن بينها الإنفاق الحكومي.

لذا جاء هذا البحث كمحاولة لإبراز العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلى الإجمالي في الاقتصاد الليبي وتحديد اتجاه هذه العلاقة خلال الفترة (1970–2012)، حيث تم الاستعانة بأدوات التحليل الإحصائي والقياسي والتي منها اختبارات جذر الوحدة للكشف عن استقرار المتغيرات واختبار التكامل المشترك بواسطة منهجية جوهانسن لمعرفة وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل ونموذج متجه تصحيح الخطأ لتوضيح اتجاه السببية في الأجلين الطويل والقصير.

وقد تناول هذا البحث خمسة فصول فالفصل الأول: يحتوي على المقدمة ومشكلة الدراسة وأهمية الدراسة وهدف الدراسة وفرضية الدراسة ومنهجية الدراسة ،أما في الفصل الثاني تناول مفاهيم الإنفاق العام وعناصره وأسباب نموه والآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي والعلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في أطار قانون واجنر وفرضية كينز، أما الفصل الثالث اشتمل على دراسة خصائص الاقتصاد الليبي وتحليل تطور الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في ليبيا بالأسعار الثابتة خلال الفترة 1970–2102، وكما استعرض الفصل الرابع الدراسات السابقة ، والإطار القياسي ونتائج تقديرات الدراسة ،أما الفصل الخامس فلقد ضم نتائج الدراسة والتوصيات.

وخلصت الدارسة بما يلي :

1– يعد الإنفاق الحكومي ذو أهمية بالغة في الاقتصاد الليبي لأنه يعمل على رفع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي ، وكذلك يساعد على إحداث التوازن الاقتصادي في المجتمع ، كما أنه يعالج الخلل الحاصل في الدورات الاقتصادية.

2– أوضحت نتائج اختبارات التكامل المشترك وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي و الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، حيث أوضحت أن العلاقة بينهما طردية فزيادة الإنفاق الحكومي بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 0.26%

؛ هذا يفسر أن الاقتصاد الليبي يعتمد بدرجة كبيرة على الإنفاق الحكومي في تعزيز النمو الاقتصادي وليس العكس .

3- بين نموذج متجه تصحيح الخطأ(VECM) أن معامل تصحيح الخطأ يحمل إشارة سالبة ذات معنوية إحصائية ، إذ أن ابتعاد الناتج المحلي غير النفطي عن التوازن في الأجل الطويل يتم تعديله بنسبة 45% في كل سنة ، وهذا يدل على أن العلاقة تتجه من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي غير النفطي في الأجل الطويل وكذلك في الأجل القصير بدلالة اختبار F يساوي 17.257 هذا بالنسبة لمعادلة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ، وهو ما يؤكد نظرية الطلب الفعال عند كينز، مما يثبت ذلك أن الاقتصاد الليبي يتسق مع النظرية الكينزية ،أما معادلة الإنفاق الحكومي فإن قيم (T) و(F) تشير إلى عدم وجود معنوية إحصائية في الاختبارين وهذا مما يدل على عدم وجود علاقة بين المتغيرين .

الفصل الأول

1-1- المقدمة:

يعد النمو المتزايد الذي شهده الإنفاق الحكومي في أغلب الدول الصناعية بعد الحرب العالمية الثانية محور اهتمام أغلب الاقتصاديين ، نظرًا لماله من أهمية في اقتصاديات تلك البلدان ، حيث أصبح الإنفاق الحكومي هو المتغير المهيمن على النشاط الاقتصادي في مختلف الدول ما أدى ذلك إلى ظهور عدة نماذج لتفسير ظاهرة نمو الإنفاق الحكومي، منها نموذج الناخب الوسيط، ونموذج اتخاذ القرار الجماعي ونموذج الجماعات الضاغطة، و التي تتفق في أن الطلب على حجم معين من السلع والخدمات العامة هو المحدد الرئيسي لحجم الإنفاق الحكومي ، أما البلدان النامية فلا تزال تطبق النموذج التقليدي في بناء اقتصادها، وتأخذ في الاعتبار العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسكانية، حيث يخضع الإنفاق الحكومي للتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي، ودرجة الانفتاح الاقتصادي ومستوى التنمية الاقتصادية والعوامل السكانية (الحكمي:2007: 535).

اتسمت نظرة "الكلاسيك " إلى الإنفاق الحكومي باعتباره محايدًا وعديم الإنتاجية، فلم يفرقوا من حيث المبدأ بين الإنفاق الحكومي والإنفاق الاستهلاكي الفردي ، إذ اعتبروا أن كلًا منهما تضييع وفقدان للثروة القومية، وأفضل ما يعبر عن وجهة نظرهم هي عبارة "ساي (say) :"أفضل النفقات هي أقلها حجما"، وفي هذا الشأن يرى ادم سميث (Adam Smith) وأتباعه أن الدولة يجب أن تتدخل قضائيا في الأمن والدفاع والخدمات العامة فقط ، دون أن تشارك في الأمور الاقتصادية إلا في الأمور الصعبة ،أما "الكينزيون" فيختلفون معهم في ذلك، حيث يعتبرون إن الإنفاق الحكومي وسيلة مهمة من وسائل توزيع الثروة وتحويل القوة الشرائية من فئة إلى أخرى، وأنه يحظى بدور إيجابي يساعد الدول على تحقيق أهداف اقتصادية معينة، حيث تطور دور الإنفاق الحكومي وفقًا للاتجاهات الحديثة ليصبح من أهم أدوات السياسة المالية، وخاصة عن طريق التحكم في القوة الشرائية وحجم التشغيل والدخل القومي (داغر ، علي :2010: 111:112).

ويكتسب الإنفاق الحكومي أهمية بالغة في البلدان النامية، لأن القطاع الخاص غير قادر على تنفيذ الاستثمارات التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة ،خصوصًا في مجال الخدمات العامة ، مثل الكهرباء والمياه وغيرها من المشاريع الضخمة، وبطبيعة الحال فإن القطاع الخاص في هذه الدول عاجز عن الدخول في مثل هذه المشاريع نتيجة لضعف قدرته التمويلية والإدارية والفنية ، ما يجعل القطاع العام في هذه الاقتصاديات الأساس بمثابة الذي تعتمد عليه معظم شرائح المجتمع في زيادة الرفاهية وبناء مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة.

و في حين يمثل الإنفاق الحكومي في أغلب البلدان ما بين 50% إلى 60% من الطلب الكلي المتداول في الاقتصاد القومي، ولا يقل عن نسبة 30% في معظم بلدان العالم ،فإن أي تغير في الإنفاق يصبح مسألة حاكمة في تحديد مسار النمو الاقتصادي (شحاتة:2009: 2).

وبناء على ذلك فقد زادت أهمية السياسة المالية في العصر الحديث كسياسة اقتصادية شاملة خاصة بعد أزمة الكساد الكبير سنة 1929 ، حيث أصبح من الضروري تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وذلك بهدف إحداث آثار اقتصادية واجتماعية مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة وصولاً لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة المتمثلة في زيادة مستوي التوظيف والاستقرار والنمو وعدالة توزيع الدخل وتجنب تقلبات النشاط الاقتصادي بين الكساد من ناحية والتضخم من ناحية أخرى، فالإنفاق الحكومي بصورة عامة أصبح من أهم عناصر الطلب الكلي ومحركًا أساسيًا لجميع الأنشطة الاقتصادية في معظم البلدان النامية.

1-2- مشكلة الدراسة:

أكدت الكثير من الدراسات الاقتصادية التي أجريت في العديد من الدول على وجود علاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي، إلا أن نتائج تلك الدراسات اختلفت من دولة لأخرى، حيت بينت بعض الدراسات وجود علاقة تجري من الناتج المحلى الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي، بينما بين البعض الآخر أن هناك علاقة تجري من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، فيما أشارت هذه الدراسات إلى أن الإنفاق الحكومي يعد أداة مهمة و رئيسية من أدوات السياسة المالية على مستوى الأداء الاقتصادي في تلك الدول.

وبالتالي فإن هذه الدراسة سوف تركز على الإجابة على التساؤل التالي :هل تنطلق هذه العلاقة من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي أم العكس في ليبيا؟ أم إن هناك تبادل للتأثير بينهما ، وكذلك ما نوعية تلك العلاقة ؟

1-3- أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة لندرة وجود الدراسات القياسية المماثلة لها في ليبيا و لاعتماد الاقتصاد الليبي على سياسة الإنفاق الحكومي في توفير متطلبات التنمية الاقتصادية وتمويل نشاطات الدولة الأساسية في توفير الخدمات العامة، وكذلك بسبب محدودية دور القطاع الخاص، إذ يتولى الإنفاق العام مهمة إدارة الاقتصاد وتنظيم المجتمع، ويعود هذا التأثير إلى ملكية الحكومة للموارد النفطية ،مما جعل

القطاع الحكومي يقود النشاط الاقتصادي في كافة القطاعات ،وذلك من خلال الإنفاق على القطاعات الاقتصادية المختلفة، لذلك قامت هذا الدراسة بدراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعتبر أمرًا ضروريًا لتقييم مدى نجاح السياسة الاقتصادية المتبعة في ليبيا .

1-4- هدف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في تحليل اتجاه العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي GDP في الاقتصاد الليبي، وتحديد اتجاه هذه العلاقة خلال الفترة 1970-2012.

1-5- فرضية الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار الفرضيات التالية:

1- توجد علاقة توازنية في المدى الطويل بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي .

2- إن السببية تجري من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي .

1-6- منهجية الدراسة:

سوف تتبع هذه الدراسة المنهجين الوصفي و الكمي وذلك على النحو الآتي:-

1- تعتمد الدراسة على الدراسات الاقتصادية التي تناولت العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي ، وذلك بهدف صياغة الإطار النظري الذي يمكن من خلاله اشتقاق وتحديد نموذج الدراسة.

2- يعتمد البحث على أسلوب التحليل الوصفي باستخدام السلاسل الزمنية للإنفاق الحكومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري والناتج المحلي الإجمالي من أجل التعرف على تطور هذا الإنفاق بشقيه من جهة ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والأهمية النسبية للقطاعات المكونة له من جهة أخرى.

3- تصميم نموذج قياسي لغرض قياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي باستخدام أسلوب "جوها نسن" للتكامل المشترك لقياس العلاقة ما بين G و NOGDP .

1-7- هيكل الدراسة:

قسمت الدراسة إلى خمسة فصول أربعة منها تشمل الإطار النظري ، والأخير يشمل الإطار القياسي والنتائج والتوصيات .

- يتكون الفصل الأول من مقدمة ومشكلة الدراسة وأهميتها والهدف منها وفرضياتها والمنهجية التي تم استخدامها.

– أما الفصل الثاني فتطرق إلى مفهوم الإنفاق العام وتطوره في الفكر الاقتصادي ، وأسباب نموه والآثار الاقتصادية له، وكما تطرق إلى إيضاح العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في إطار قانون واجنر وفرضية كينز .

– ومن جانبه درس الفصل الثالث الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي، ومن ثم التعرف على أهم خصائص الاقتصاد الليبي وتحليل مكونات الإنفاق الحكومي حسب فترة الدراسة ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وكذلك الأهمية النسبية للقطاعات المكونة له.

– وقد تناول الفصل الرابع الدراسات السابقة ، والنموذج القياسي للدراسة والأسلوب المستخدم لتقدير النموذج حيث تم استخدام اختبارات السكون (ADF)و(PP) لمعرفة استقرار السلاسل الزمنية ، واختبار التكامل المشترك بواسطة منهجية جوها نسن للكشف عن وجود علاقة توازنيه بين المتغيرين ، كما تم استخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ لتقدير اتجاه السببية في الأجلين.

– أما الفصل الخامس فقد احتوى على النتائج والتوصيات التي خرجت بها الدراسة.

الإطار النظري

الفصل الثاني

العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي

2-1- المقدمة

تغطي دراسة الإنفاق الحكومي جانبًا مهمًا في الدارسات المالية المتطورة ، وهو ما يرتبط بتطور السياسة المالية والفكر المالي ، كما ترجع أهميته إلى كونه الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي في جميع المجالات ، مما ينعكس على كافة الأنشطة العامة . ويبين الإنفاق العام البرامج الحكومية في مختلف الميادين في مخصصات محددة لتغطية كل جانب من هذه الجوانب و لتلبية الخدمات العامة للأفراد بهدف تحقيق النفع العام (حشيش: 1992: 59) وتعد دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي من الدراسات التي تحظى باهتمام أغلب الاقتصاديين وصانعي السياسات الاقتصادية، وذلك بعد أن تبين ما للإنفاق الحكومي من أهمية في تخفيف أثر الدورات الاقتصادية وفي دعم النمو الاقتصادي وتحقيق استقراره ، لذلك سوف نعرض في هذا الفصل أهم التطورات التاريخية التي مرت بها نظرية الإنفاق العام.

2-2: مفهوم الإنفاق العام وعناصره:

رغم تعدد مفاهيم الإنفاق العام ،إلاَ أنها تنطوي على نفس المضامين ، مثلما أنها تشترك في العديد من القواسم ، سوف يتم سردها فيما يلي:

- "على أنه مبلغ من النقود يخرج من خزانة الدولة ، بقصد إشباع حاجة عامة" (طاقة، الغزاوي:2010: 33).

- "هو مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع عام "(الفلاح:2000: 46).

- " هو عبارة عن مبلغ من النقود تقتطعه الدولة أو إحدى المؤسسات العامة التي تنشئها من أموالها بقصد تحقيق إشباع حاجة عامة" (مراد: 24).

- "هو مبلغ من المال (اقتصادي أو نقدي) يصدر من الدولة أوعن أي شخص معنوي عام ، بقصد تحقيق منفعة عامة" (المها يني ، الخطيب :2006: 76).

- " بأنه مبلغ نقدي تنفقه جهة عامة في إطار ممارستها لنشاطها من أجل اشباع حاجة عامة" (العمر :2002: 96).

من خلال هذه المفاهيم أتفق الاقتصاديون على أن الإنفاق العام يحتوي على ثلاثة عناصر رئيسة وهي:

العنصر الأول: الإنفاق العام مبلغ نقدي:

تمارس الدولة نشاطها المالي طبقًا لطبيعة نظامها الاقتصادي والاجتماعي والذي يهدف إلى إشباع الحاجات العامة ، وأن مراحل تطور الدولة تحتاج إلى الأموال اللازمة لتحقيق هذا التطور ،إذ أن التطور أدى إلى انتقال النظام الاقتصادي للدولة من الاقتصاد العيني أو اقتصاد المقايضة إلى اقتصاد نقدي ،أي استخدام النقود وسيلة للتبادل في جميع المعاملات التي يطلبها المجتمع من سلع وخدمات ، وبالتالي أصبحت النفقات العامة تتم بشكل نقدي في المجتمع (المها يني ،الخطيب :2006: 76: 77).

العنصر الثاني: الإنفاق العام يقوم به شخص عام:

يقصد بالشخص العام شخص معنوي تابع للدولة و يشمل الاشخاص المعنوية العامة و المؤسسات التجارية والصناعية التي تملك الدولة كل رأسمالها، وتعد هذه المبالغ التي يدفعها الشخص العام وليس الخاص بالإنفاق العام وذلك وفقا للتنظيم الإداري له ، وبذلك فإن الإنفاق العام يكتسب صفته من المعيار القانوني القائم به والذي يتطلب أن يكون من أشخاص القانون العام التابعين للدولة (البطريق :1985: 46).

العنصر الثالث: الإنفاق العام يستهدف تلبية منفعة عامة:

هدف النفقة العامة إشباع الحاجة العامة مثل الأمن والدفاع والقضاء والتعليم إلى غير ذلك ، التي تحقق النفع العام على جميع المواطنين بالتساوي مع مراعاة توزيع الأعباء المالية بالتساوي بين أفراد المجتمع ، أما إذا أنفقت الدولة جزءًا من أموالها لتحقيق مصالح خاصة ذاتية لا يمكن اعتبار ذلك نفقة عامة ، بل يعد ذلك تجاوزًا في استخدام المال العام وانحراف للنفقة العامة عن أهدافها (الأعسر:2016 : 72).

2-3: تطور مفهوم الإنفاق العام:

تغير دور الدولة في الاقتصاد من مجتمع لآخر ومن زمن لآخر وذلك حسب طبيعة الفكر الاقتصادي السائد، وأيضًا حسب مراحل التنمية التي تحققت في ذلك الاقتصاد ، وهذا دليل على أن دور الدولة يتجه نحو دعم السلع التي يصعب على نظام السوق تقديمها ، كما هو الوضع القائم في الدول النامية (الجنابي:2013 :333).

1- في الفكر الكلاسيكي:

لقد تحدد دور الدولة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ،فاقتصر على الوظائف التقليدية والتي تتمثل في الأمن الداخلي والعدالة وكذلك الدفاع الخارجي ، ومن هذا الدور فقد سميت الدولة بالدولة الحارسة، و هو ما انعكس في مفهوم السياسة المالية لتكون سياسة حيادية ،لا تتدخل في النشاط الاقتصادي إلا في أضيق الحدود ، مقتصر على الغرض المالي المتمثل في كيفية الحصول على الإيراد اللازم لتغطية الإنفاق العام ، دون أن يكون له أي أثر على الوضع الاقتصادي والاجتماعي بشكل عام ،وعليه ينطوي دور الدولة حسب وجهة نظر هذا الفكر على أمرين هما:

- تخفيض حجم الإنفاق العام وكذلك نسبته من الدخل القومي ، إذ يعد هذا الإنفاق انفاق استهلاكي محدود القيمة.

- تقلل أنواع الإنفاق العام ، وذلك انسجامًا مع الوظائف التقليدية التي تقوم بها، وكما أن الإنفاق العام لا يُعد أداة من أدوات السياسة المالية والاقتصادية، أو لإعادة توزيع الدخل القومي بين الطبقات المختلفة (العلي: 2008: 108).

2- في الفكر الكينزي :

ظهرت بوادر هذا الفكر منذ أوائل القرن العشرين ، عندما تعددت الأزمات الاقتصادية لاسيما الأزمة الاقتصادية الكبرى في سنة 1929 ، والتي سببت العديد من الاضطرابات الاجتماعية ، وبالتالي تطور دور الدولة وخرجت عن مبدأ الحيادية و أصبحت مسئولة عن تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي وإضافة إلى الوظائف التقليدية ، مما انعكس على المالية العامة للدولة بشكل عام والإنفاق العام بشكل خاص، لتنسجم مع الدور الجديد للدولة من خلال تنوع الإنفاق العام طبقًا لتنوع وظائف الدولة ، وبالتالي أصبح الإنفاق العام الأداة الأساسية لأدوات السياسة المالية والاقتصادية والاجتماعية ، حيث اتسع مجالها في تقديم الإعانات الاقتصادية و مساعدات للبطالة وإعادة توزيع الدخل القومي و

المحافظة على الاستقرار الاقتصادي ومعالجة الدورات الاقتصادية باستعمال الأدوات المالية والنقدية ، وكذلك المحافظة على معدل النمو الاقتصادي (الخطيب ،شامية: 2003: 67).

3- في الفكر الاشتراكي:

ساعد ظهور الثورة الروسية عام 1917 على بروز الأفكار والمبادئ الاشتراكية ،وأن مفهوم دور الدولة في إطار الفكر الاشتراكي تقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، وبالتالي أصبحت مسئولة بشكل مباشر عن الإنتاج وعن توزيعه ، ويطلق على هذا الدور بدور الدولة المنتجة ، وهذا مما انعكس على تغيير دور الدولة في المالية العامة وبالأخص في الإنفاق العام ، ومن خلال ذلك تطور مفهوم الإنفاق العام في هذا الفكر ،فقد توسع بشكل كبير وبالتالي أصبح حجمه ضخمًا في معظم المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، وكما أصبح يساهم بشكل كبير في الدخل القومي (الخطيب ،شامية: 2003: 67: 68).

2-4 : أسباب نمو النفقات العامة:

يمكن تقسيم أسباب نمو النفقات العامة إلى قسمين ، أسباب ظاهرية وهي تعني زيادة تكلفة النفقات العامة دون أن تزداد المنفعة العامة المتحصلة منها ، وأسباب حقيقية تعني زيادة القيمة الحقيقية للنفقات العامة مقابل زيادة المنفعة المتحصلة منها (البطريق: 1985: 78).

2-4-1- أسباب الزيادة الظاهرية للنفقات العامة:

يقصد بها تلك الزيادة الموجودة في الرقم الحسابي للنفقة العامة دون زيادة حقيقية فيها، وتكون في صورة تضخم ، ناجم عن ارتفاع تكلفة اشباع الحاجات العامة من سلع وخدمات ، أي أن هذه الزيادة لا تؤدي إلى زيادة وتطوير الخدمات العامة التي يستفيد منها الأفراد بل تكون مجرد زيادة وهمية رقمية للنفقات العامة (المها يني ،الخطيب :2005: 109). ومن أسباب تلك الزيادة ما يلي:

أولًا: ارتفاع المستوى العام للأسعار:

عندما يحدث ارتفاع في المستوى العام للأسعار فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض في قيمة النقد ، أي زيادة عدد الوحدات النقدية للنفقات العامة دون أن تكون تلك الزيادة في كمية السلع والخدمات التي يمكن للنفقات العامة الحصول عليها أي استعمالها لإشباع الحاجات العامة ، وبذلك فإن الزيادة النقدية للنفقات العامة لا تعكسها زيادة حقيقية لها المتمثلة في اتساع النشاط الاقتصادي

العام، بالتالي عند دراسة تطور النفقات العامة يجب مراعاة التغير في المستوى العام للأسعار في فترات زمنية متلاحقة .

ثانيًا: تغير القواعد المالية:

أن تغير القواعد الفنية عند إعداد الحسابات العامة يؤدي في بعض الأحيان إلى حدوث زيادة ظاهرية في النفقات العامة ، كما في قاعدة صافي الإيرادات ، التي تسمح بإلغاء مخصص الإيرادات العامة لبعض الهيئات والمؤسسات ، وذلك من أجل تخفيض قيمة إيراداتها من قيمة نفقاتها المندرجة في الميزانية العامة للدولة ، وأن إلغاء هذه القاعدة وادراج كل من نفقات وإيرادات هذه الهيئات والمؤسسات في الميزانية العامة ، تؤدي إلى زيادة ظاهرية في النفقات العامة وهذه الزيادة لا تكون حقيقية في حجم النفقات العامة، وكما أن الفترة الزمنية الطويلة التي تحدد بداية ونهاية السنة المالية تؤدي إلى زيادة أرقام النفقات العامة نتيجة اتجاهها إلى فترة زمنية أطول من سابقتها دون أن ينعكس ذلك على زيادة حقيقية في النفقات العامة ، وإضافة إلى ذلك أن تعديل أو إضافة في بعض العناصر التي تتضمنها النفقات العامة تسبب زيادة ظاهرية في حجم النفقات العامة وكما أن تعدد الميزانيات العامة والتكرار الحسابي في عناصرها يؤدي ذلك إلى حدوث زيادة ظاهرية في حجم النفقات العامة (البطريق: 1985: 86: 88).

ثالثًا–التزايد السكاني و التوسع الجغرافي :

تؤدي الزيادة الحاصلة في عدد السكان واتساع مساحة الدولة ، سواء بانضمام إقليم أو أقاليم جديدة، إلى زيادة الإنفاق العام ، وذلك بهدف تلبية مطالبهم ، وتعد هذه الزيادة زيادة ظاهرية أي زيادة رقمية لكونها لا تنشأ بسبب الزيادة في أنواع الخدمات المقدمة ولا في تحسين نوعيتها ، إنما تنشأ لتلبية الطلب الإضافي على هذه الخدمات بسبب التزايد السكاني و مطالب الأقاليم الجديدة مما يدفع الدولة إلى القيام بزيادة إنفاقها العام، و يتأثر الإنفاق العام أيضا بالتغيرات الهيكلية في السكان فمثلا زيادة عدد الأطفال في سن التعليم يؤدي إلى زيادة الإنفاق التعليمي ، كما أن زيادة عدد الشيوخ يؤدي إلى زيادة الأجور التقاعدية، وكذلك ارتفاع توقعات الأعمار يؤدي إلى زيادة الاستثمارات التعليمية ، ومن ثمّ يؤدي ذلك إلى زيادة الإنفاق العام (العلي :2008: 158).

2-4-2- أسباب الزيادة الحقيقية للنفقات العامة:

يقصد بها تلك الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع في حجم النفقات العامة مع ما يقابلها من زيادة في القيمة الحقيقية لتلك النفقات ، إذا ظلت مساحة الدولة وعدد السكان بدون تغيير أو تغيرت بمعدلات أقل من معدل تغير الإنفاق العام (الأعسر:2016 : 73).

يمكن حصر أهم الأسباب الحقيقية المسببة في زيادة النفقة العامة كالاتي:

أولًا- الأسباب الاقتصادية: تتعدد الأسباب الاقتصادية لزيادة الإنفاق العام ، وهذه الأسباب تتمثل في زيادة الدخل المحلي، وزيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، والتنافس الدولي.

1-زيادة الدخل المحلي: يؤدي نمو الدخل المحلي إلى زيادة الإنفاق العام، حيث أنه في الظروف العادية يميل الدخل المحلي في أغلب الدول إلى الزيادة سنة بعد أخرى ، وأن حجم ذلك الدخل وتطوره يؤثر على حجم الإنفاق العام من خلال ما تقوم به الدولة من استقطاع من ذلك الدخل على شكل ضرائب ، وبافتراض عدم حدوث تغير في نسبة الضريبة المفروضة أو عدم فرضها من جديد، فإن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الوعاء الضريبي ومن ثم يزداد الإيراد العام ، وكما يؤدي ذلك إلى زيادة الدولة لنفقاتها بقصد إشباع الحاجات العامة، ومن جهة أخرى تؤدي زيادة في الدخل المحلي إلى زيادة نصيب دخل الفرد منه، مما يؤثر على التغير في هيكل الطلب على السلع والخدمات ، إضافة إلى ذلك تحصل زيادة أخرى في الدخل بفعل آلية مضاعف الإنفاق ، مما يؤدي إلى نقل الطلب في مجالات أوسع مثل الطلب على خدمات التعليم والصحة والنقل وغيرها ، وكل هذه الخدمات تؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي وهذا يحدث عندما يكون الاقتصاد في حالة انتعاش (طاقة و العزاوي:2010: 45).

2- زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية:

عند ظهور الفكر الاشتراكي في أغلب دول العالم الذى يدعو إلى الملكية العامة والتخلي عن الملكية الخاصة لعوامل الانتاج زاد ذلك من اهتمام تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للقطاع العام ، وكما أن الفكر الرأسمالي شجع أيضا على ضرورة تدخل الدولة في مواجهة الازمات الاقتصادية والتي يتميز بها ذلك النظام مثل التضخم والبطالة (عمرو :2006: 62). ومن ضمن الأسباب التي أدت إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية هي:

1- الرغبة في الحصول على ايرادات عامة ، إذ أن كثير من الدول تلجأ إلى قيام مشروعات إنتاجية وصناعية في سبيل الحصول على أرباح تمكنها من زيادة إنفاقها العام.

2- محاربة الاحتكارات الخاصة ،أي أن المشروعات الخاصة تقوم بممارسة سياسة الاحتكار من خلال رفع أثمان منتجاتها من أجل الحصول على ارباح طائلة ،ولكن الدولة تتدخل لزيادة فرض ضرائب وكذلك تعمل على تأميم المشروعات ، وتحل الدولة محل القطاع الخاص.

3- انتشار سياسة التوجيه الاقتصادي ،خاصة في الصناعات الأساسية التي تؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي في الدولة مثل مشروعات الطرق والجسور والكهرباء والمياه ومعامل تكرير النفط (مراد:97).

3-التنافس الدولي: يعمل التنافس الدولي على زيادة الإنفاق الحكومي من خلال تقديم الحكومة إعانات مالية للمشروعات العامة والخاصة لتشجيعها على رفع منتجاتها وتنويع صادراتها من السلع ، لكي تتمكن من مواجهة سياسة الإغراق ضد المنافس الأجنبي في الأسواق المحلية والخارجية (محمد:2014: 54).

ثانيًا- الأسباب الإدارية : أن التوسع في وظائف الدولة وأجهزتها أدى إلى اتساع جهازها الإداري وزيادة عدد العمال والموظفين ، كل ذلك يصاحبه زيادة في حجم المتطلبات اللازمة لتسهيل عمل ذلك الجهاز ، وبالتالي فأن هذا التوسع يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام سواء كان في شكل أجور ورواتب أو تكلفة المشتريات الحكومية (الخطيب ،شامية :2003: 82). وكما أن **(باركنسون)** أوضح في قانونه سنة 1958 الذي أشار فيه إلى أن سبب زيادة عدد الموظفين في إداراتهم عن معدل زيادة العمل المراد تنفيذها وتوسع البيروقراطية الوظيفية وتدني الإنتاجية ، هو التجاء المدراء إلى زيادة عدد الموظفين في إداراتهم دون أن تستدعي حاجة العمل ذلك، طالما أنهم يؤيدون وظائف ثانوية وفي نفس الوقت لا يشكلون قوة تنافسيه لهم ، وكما أن القوى البيروقراطية المسؤولة عن الإدارة قادرة على خلق وظائف جديدة لكل موظف بغض النظر عن نتائج ذلك العمل ، كل هذه الأسباب أدت إلى تدهور إنتاجية الإدارة الحكومية وتعدده وتعقيد إجراءاتها ، أضافة إلى الاسراف والتبذير الذى تتميز بها تلك الإدارات (البطريق:1985: 84).

ثالثًا – الأسباب السياسية : تعد من أهم الأسباب التي تؤثر في حجم الأنفاق الحكومي، وتنقسم إلى قسمين داخلية وخارجية ، ومن ضمن الأسباب السياسة الداخلية انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية وانتشار الأفكار الاشتراكية، أما عن الأسباب السياسة الخارجية فمنها التمثل الدبلوماسي وكذلك متطلبات التعاون الدولي المتمثلة في المنح والمساعدات والقروض ، كل هذه الأسباب تساهم في زيادة الإنفاق العام للدولة (قداد:2002: 156).

رابعًا – الأسباب الاجتماعية: أن تطور دور الدولة من دور الدولة الحارسة إلى دور الدولة المتدخلة والمنتجة ، أدى إلى ظهور سياسة اقتصادية واجتماعية جديدة مكان السياسة الاقتصادية والاجتماعية القديمة وبالتالي أصبحت من واجبات الدولة تحمل مسؤولية تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي ، وهذا التوازن ساعد على تطور الوعي الاجتماعي وانتشار الأفكار الاشتراكية بين طبقات القوى العاملة، وبناء على ذلك فإن الدولة لا يكون هدفها هو زيادة الإنتاج أو رفع مستوى الدخل فقط بل توزيع الدخل بين فئات المجتمع، وكذلك إقامة العدالة الاجتماعية وتوفير الخدمات العامة من صحة وتعليم وثقافة وإسكان لجميع أفراد المجتمع ، فالنفقات الاجتماعية ذات فائدة اجتماعية واقتصادية في توزيع قوة شرائية لطبقات ذات ميل حدي مرتفع للاستهلاك ، يؤدى ذلك إلى زيادة الطلب الفعلي ، وكما يساهم في زيادة مستوى التوظف ويرفع مستوى الدخل القومي وهذا مما يؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة (الخطيب ،شامية : 2003: 83: 84).

خامسًا – الأسباب المالية : يعد المفهوم الحديث للإنفاق العام ذا أهمية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدولة خاصة في أوقات الأزمات ، هذا يحتم على الدولة زيادة إنفاقها لتعويض العجز في الإنفاق الخاص للمحافظة على مستوى معين من العمالة ، وكذلك المحافظة على مستوى الدخل القومي، إذ اتجهت الدولة الحديثة إلى التوسع في حجم نفقاتها في مثل هذه الظروف ، وهو ما ساعد في تيسير الحصول على الإيرادات اللازمة لتغطية تلك النفقات ، عن طريق إصدار الدولة سندات ذات فئات مختلفة لتشجيع الأفراد على الاكتتاب فيها وتغطيتها بشروط مناسبة وكذلك منح بعض المزايا كإعفاء الفوائد من الضرائب وعدم حجز السندات القابلة للتداول ، كما تلجأ الدولة أيضا إلى البنوك وشركات التأمين التي تحت سيطرتها إلى تغطية القروض التي لم يتم تغطيتها عن طريق الاكتتاب العام ، ومثلما تلجأ في بعض الاحيان إلى الاقتراض الإجباري إذا لم يتمكن الاقتراض

الاختياري من توفير الأموال الازمة لتغطية نفقاتها المتزايدة ، ما يؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة من ناحية ، وزيادة الإنفاق العام من ناحية أخرى (البطريق :1985: 85).

2-5 - الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي

يؤثر الإنفاق الحكومي على النشاط الاقتصادي للبلد بقصد تحقيق نمو متوازن، وذلك من خلال استخدام جزء من الموارد الاقتصادية، ومما ينعكس أثر ذلك على المتغيرات الاقتصادية المتمثلة في الاستهلاك والاستثمار والادخار وعلى حجم التوظيف وعلى توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع وعلى المستوى العام للأسعار (عبد الحميد :195: 2005)، إذ أن الآثار الاقتصادية للنفقات العامة تتوقف على عدة مراحل منها طبيعة هذه النفقة ، والهدف الذي تسعى إلى تحقيقه، ونوع الإيرادات اللازمة لتمويلها و الوضع الاقتصادي السائد (بركات :1978:300).

ويمكن تقسيم الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي إلى ما يلي:

2-5-1:الآثار الاقتصادية المباشرة:

وهي تلك الآثار الأولية التي تترك أثرًا للإنفاق الحكومي بطريقة مباشرة ، وتنقسم إلى أثر الإنفاق على الإنتاج القومي، وأثره على الاستهلاك القومي ، وأثره على نمط توزيع الدخل ، وأثره على المستوى العام للأسعار ، وأثره على التشغيل.

2-5-1-1: الأثر على الإنتاج القومي:

يحدث الإنفاق العام أثار اقتصادية مباشرة في الإنتاج القومي من خلال تأثيره في القوى المادية للإنتاج وفي الطلب الكلي الفّعال وذلك على النحو التالي:

1- القوى المادية للإنتاج (المقدرة الإنتاجية القومية) يقصد بها الموارد الطبيعية والقوى العاملة ورأس المال العيني والإنتاجي ، حيث يؤدي الإنفاق العام بشكل مباشر أو غير مباشر إلى زيادة القوى المادية من خلال تنمية عوامل الإنتاج كمًا ونوعًا. ولكي نتعرف على أثر الإنفاق العام في زيادة القوى المادية لابد أن نميز بين الإنفاق العام الاستثماري والإنفاق العام الاستهلاكي.

يقصد بالإنفاق العام الاستثماري ذلك الإنفاق الذي يؤدي إلى زيادة تراكم رأس المال من تكوين رؤوس أموال جديدة ومن ثم يؤدي إلى دفع القوى المادية للإنتاج في الأجل الطويل والتي تعمل على زيادة مباشرة في الدخل القومي الجاري. أما الإنفاق العام الاستهلاكي يعرف بالإنفاق العام الجاري

حيث يقوم بزيادة القوى المادية للإنتاج بشكل غير مباشر ، وذلك عن طريق النفقات الاجتماعية التي تتمثل في إعانات الخدمات التعليمية والدراسات العلمية والخدمات الطبية والثقافية والتقنية والتي تساهم في زيادة الناتج القومي الجاري ورفع القوى الإنتاجية للأفراد، أما الإعانات الاقتصادية التي تعطى للمشاريع لكي تزيد من أرباحها هي أيضا تساهم في زيادة المقدرة الإنتاجية للبلد ، كما إن الإعانات التقليدية التي تنفق على الأمن والقضاء والدفاع لكي تحقق الاستقرار السياسي والاجتماعي تعمل أيضا على زيادة القوى الإنتاجية بشكل مباشر (المها يني ، الخطيب :2006: 127: 128).

2- الطلب الفعال:

يعد الإنفاق العام جزء هام من أجزاء الطلب الفعال ، وهذا الجزء يزداد أهمية مع زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، فهناك نوعين من الإنفاق حقيقي وتحويلي، فالإنفاق الحقيقي يشكل في مجموعه طلبًا على السلع والخدمات ، فيؤدي إلى رفع الطلب الفعلي وإلى زيادة الدخل القومي ،أما الإنفاق التحويلي فإن تأثيره في الطلب الفعلي يكون في كيفية تصرف المستفيدين منه وعلى ما يتسرب منه من دورة الدخل (الادخار والاستثمار)، فإذا تم استخدام الإنفاق التحويلي في شراء سلع وخدمات من داخل البلد فإنه يؤثر في مستوى الطلب الفعلي ، أما إذا استخدم في دفع أقساط وفوائد القروض الأجنبية أو دفع إعانة إلى أي دولة أو هيئة دولية أو تسديد بضائع مستوردة أو يكون في صورة الاكتناز ، فإن الإنفاق في هذه الحالة يكون قد تسرب من الدخل ولا يؤدي إلى رفع الطلب الفعلي (الخطيب ،شامية :2003: 95: 96).

2-5-1-2: الأثر على الاستهلاك القومي :

يمثل الإنفاق الحكومي طلبًا مباشرًا على الاستهلاك القومي من خلال شراء الحكومة سلعًا استهلاكية وكذلك سلعًا خدمية (كالخدمات الصحية وخدمات الأمن والدفاع) ، وينعكس ذلك على كيفية توزيع دخول نقدية مخصصة للاستهلاك من قبل الحكومة ، وبناء على ذلك فإن أثره يتوقف على نوع النفقة وكذلك على ظروف الفئة التي سوف تستفيد من النفقة، سواء كانت من أصحاب الدخل المرتفع أو أصحاب الدخل المنخفض ، وكذلك على مستوى التقدم الاقتصادي للمجتمع ،ففي المجتمع المتخلف الذي يتميز بعدم مرونة جهازه الإنتاجي فإن الطلب على السلع الاستهلاكية والخدمية يكون متزايد مما يؤدي إلى حدوث ظاهرة التضخم نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار ، بينما يختلف المجتمع المتقدم الذي يتصف بمرونة جهازه الإنتاجي ولكن لم يصل إلى مرحلة التوظف الكامل ،

حيث يعمل الإنفاق الحكومي على دفع عجلة الإنتاج من خلال التوازن بين زيادة الطلب على إنتاج السلع والخدمات والعرض منها (البطريق:1985 :91: 92).

2-5-1-3:أثر الإنفاق الحكومي على المستوى العام للأسعار :

إن التغيرات التي تحدث في حجم الإنفاق الحكومي تؤثر على المستوى العام للأسعار، عن طريق تأثيره على قوى العرض والطلب على السلع والخدمات في السوق المحلي، وكذلك عن طريق الإجراءات التنظيمية التي تحددها الدولة ، فاذا كان الغرض من زيادة الإنفاق زيادة العرض الكلي فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار، أما إذا كان العكس أي زيادة الطلب الكلي فإن ذلك يؤدى إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار مما يؤدى إلى حدوث تضخم ،وانخفاض في قيمة النقد. كما يعمل الإنفاق الحكومي أيضا على تثبيت المستوى العام للأسعار، وذلك عن طريق التحديد الجبري للأسعار من خلال دعم السلع التي يتحدد سعرها عند مستوى منخفض عن مستوى الإنتاج ، أما إذا كان الاقتصاد في مرحلة دون مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية وجهاز إنتاجي ذو مرونة عالية ، وكذلك وجود طاقات إنتاجية فائضة في الاقتصاد قادره على الاستجابة السريعة للتغيرات التي تحدث في الطلب الكلى ، فإن زيادة الإنفاق الحكومي سوف تؤدي إلى زيادة الإنتاج الكلي مما ينعكس في صورة انخفاض في المستوى العام للأسعار، أما إذا كان الاقتصاد في مرحلة التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية ، فإن العرض الكلي في هذه الحالة يكون غير مرن، حيث تتوجه زيادة الإنفاق الحكومي إلى زيادة الطلب الكلى، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار (الطاهر:1988: 182 :183).

2-5-1-4 :أثر الإنفاق الحكومي على إعادة توزيع الدخل:

يؤثر الإنفاق الحكومي في عملية إعادة توزيع الدخل القومي على الأفراد المشاركين في العملية الإنتاجية ، أي توزيع الدخل بين الأفراد بصفتهم منتجين ومستهلكين ، ففي حالة التوزيع بين المنتجين فإن الدولة تقوم بدفع إعانات إنتاجية لمن ينتجون سلعًا وخدمات معينة ، ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج القومي، أما في حالة إعادة التوزيع بين المستهلكين فإن الدولة تقوم بإعادة توزيع نفقاتها الحقيقية والتحويلية بين الفئات الاجتماعية المختلفة (حشيش:2006 :119: 120)، إذ أن نفقاتها الحقيقية تتكون من نفقات الأجور والمرتبات وهي تساهم في خلق دخول جديد لعوامل الإنتاج عندما تتجاوز قيمتها الحقيقية قيمة للخدمات والأعمال التي يقوم بها الأفراد ، وكذلك نفقات اجتماعية تساهم في

إعادة توزيع الدخل بطريقة غير مباشرة في دخول المستفيدين منها ، مثل الخدمات التعليمية والصحية والثقافية، أما نفقاتها التحويلية فتعمل على إعادة توزيع الدخل وقد تكون في صورة نقدية تتمثل في (إعانات نقدية للموظفين لمواجهة ارتفاع الاسعار)، أو في صورة عينية مثل الدعم العيني للسلع (الفلاح:2000: 125: 127).

2-5-1-5 أثر الإنفاق الحكومي على التشغيل :

يؤثر الإنفاق الحكومي في حجم الطلب الفّعال الذي يحدد مستوى التشغيل، وهذا يتوقف على كيفية التوازن بين الزيادة في الطلب الفعال وبين زيادة مستوى التشغيل ، ففي حالة الانكماش ينخفض مستوى الطلب الفعال عن الحد اللازم لتحقيق مستوى التشغيل الكامل لكافة عوامل الإنتاج فتقوم الدولة بزيادة الإنفاق الحكومي لرفع مستوى الطلب الفعال لتحقيق مستوى التشغيل الكامل .أما في حالة الانتعاش يرتفع الطلب الفعال عن الحد اللازم لتحقيق مستوى التشغيل ،مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وارتفاع حجم الاقتراض وانهيار قيمة النقود ، فتعمل الدولة على خفض الطلب الفّعال لتحقيق مستوى التشغيل الكامل وذلك بخفض حجم الإنفاق الحكومي.(الفلاح:2000 :112)

2-5-2:الأثار الاقتصادية غير المباشرة :

للإنفاق العام آثارًا اقتصادية غير مباشرة والتي تنشأ من خلال دورة الدخل (الادخار والاستثمار)، فمن الناحية الاقتصادية تعرف بأثر المضاعف والمعجل ، وفي حين يطلق على (المضاعف) الاستهلاك المشتق ،أما (المعجل) فهو الاستثمار المشتق ، كما يرتبط أثر الإنفاق العام على الاستهلاك بالأثر المترتب على الإنتاج وذلك بتفاعل كل من المضاعف والمعجل (ناشد:2000: 79).

2-5-2-1 أثر المضاعف:

استخدم كينز في نظريته فكرة المضاعف ليوضّح أثر الإنفاق الاستثماري على الدخل القومي ، باعتبار أن الزيادة في الإنفاق الاستثماري (الاستثمار المستقل) تؤدي إلى زيادة الدخل القومي ولكن ليس بمقدار الزيادة الأولية في الاستثمار إنما بمقادير مضاعفة ، إذ تؤدي الزيادة المتتالية في الاستثمار المستقل إلى زيادة الدخول النقدية والتي بدورها تؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي ،وتسمى العلاقة بين الزيادة في الدخل القومي والزيادة في الاستثمار (بمضاعف الاستثمار) حيث

أن كينز أعطى اهتمامًا كبيرًا لهذا المضاعف لأن الاستثمار هو المتغير الرئيسي (البطريق :1985: 93) ، ولكن مع تطور الفكر الاقتصادي الحديث فقد توسعت فكرة المضاعف حيث لم يعد يقتصر على الاستثمار فقط ، إنما على متغيرات اقتصادية أخرى تشمل الاستهلاك والإنفاق العام وصافي التعامل الخارجي (حشيش : 2006: 125).

ويمكن توضيح نظرية المضاعف من خلال مضاعف الإنفاق العام : عندما يزداد الإنفاق العام فإن جزء منه يوزع في شكل دخول جديدة تتمثل في (مرتبات و أجور و فوائد و أثمان المواد الأولية أو ريع) فيخصص الأفراد جزء من هذه الدخول للاستهلاك والباقي في صورة ادخار طبقًا للميل الحدي للاستهلاك والادخار، فالدخل الذي ينفق على الاستهلاك يؤدي إلى ظهور دخول جديدة لجهات أخرى وتقسم تلك الدخول ما بين الاستهلاك والادخار، أما الدخل الذي يتحول إلى الادخار ينفق جزء منه على الاستثمار ، ويستمر توزيع الدخول وفقًا لهذه الحلقة والتي تسمى بدورة الدخل وتتمثل في التالي:

الإنتاج ←الدخل ←الاستهلاك ←الإنتاج

والملاحظ هنا أن الزيادة في الدخل لا تكون بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق ولكن بنسب مضاعفة ويسمى ذلك بمضاعف الإنفاق ، وبناء على ذلك فإن أثر المضاعف يرتبط بمدى مرونة وتوسع الجهاز الإنتاجي ودرجة التقدم الاقتصادي (ناشد: 2000: 80: 81)،مثلما يرتبط بقيمة الميل الحدي للاستهلاك أو الادخار ،ودرجة الانفتاح على الخارج والميل الحدي للواردات ،والتي تعد محددات رئيسية في تحديد قيمة مضاعف الإنفاق.

ففي الدول المتقدمة التي تتمتع بجهاز إنتاجي مرن فتكون قادرة على الاستجابة للزيادة المتتالية في الاستهلاك، وهذا مما يدل على أن المضاعف يكون أثره في الاقتصاد بشكل ملموس. أما في الدول النامية التي تتميز بعدم مرونة الجهاز الإنتاجي ، فإن قدرتها على الاستجابة للزيادة المتتالية في الاستهلاك تكون منخفضة ، رغم ارتفاع الميل الحدي الاستهلاك فيها، ولكن بسبب ضعف مقومات الاستثمار الانتاجي فيها ، ووجود حواجز التي تعيق من مرونة العملية الانتاجية فيها ،كل هذه الاسباب أدت إلى ضعف أثر المضاعف فيها وجعله متجه إلى الاسعار (الخطيب ،شامية:2003: 102).

2-5-2-2 أثر المعجل:

يقصد باصطلاح "المعجل" في الفكر الاقتصادي إلى أثر زيادة الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار (ناشد: 2000: 81). لتفسير ذلك تؤدى الزيادة في الإنفاق الحكومي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية ، وعلى غرار ذلك فإن منتجي هذه السلع يقومون بزيادة إنفاقهم الاستثماري لإنتاج تلك السلع لمجابهة تلك الزيادة ولكن بمعدلات كبيرة ، ويمكن حساب أثره بقسمة التغير في الإنفاق الاستثماري على التغير في الدخل القومي.

$$\text{المعجل} = \frac{\Delta k}{\Delta Y}$$

كما أن أثر المعجل يتوقف على معامل الاستثمار(معامل رأس المال) أي على العلاقة الفنية بين رأس المال والإنتاج ، هذا مما يدل على أن معامل رأس المال يحدده رأس المال اللازم لإنتاج وحدة واحدة من سلعة معينة ، فإذا زاد الطلب على سلعة معينة فإن ذلك يتطلب زيادة الإنتاج لتغطية تلك الزيادة في السلعة ، وبالتالي يمكن القول أن نسبة الزيادة في رأس المال المستخدم في إنتاج تلك السلعة لا تتوقف عند هذا الحد بل تكون في سلسلة من الاستثمارات المشتقة ، و من خلال ذلك يتضح أن معامل رأس المال يتوقف على الأوضاع الفنية التي تحدد الإنتاج وهي تختلف حسب درجة تقدم الفن الإنتاجي لكل سلعة.

هناك مجموعة من الاعتبارات التي تحدد أثر المعجل:

1- المخزون الإنتاجي المتوفر من السلع الاستهلاكية وكذلك الطاقات الإنتاجية العاطلة غير المستغلة.

2- تقدير منتجي السلع الاستهلاكية ظروف الزيادة في هذا السلع ، فإذا كانت ظروف الطلب مؤقتة أو طارئة فإن هذا لا يحفز المنتجين على زيادة حجم الإنتاج أما إذا كانت الظروف عادية فهذا يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج.

كما لوحظ من تحليل أثر المضاعف والمعجل فإن التحليل يتناسب مع ظروف الدول المتقدمة التي تتمتع بجهاز إنتاجي مرن يستطيع الاستجابة للزيادة في الطلب الناتج عن زيادة الإنفاق الحكومي ، ولا يتناسب مع ظروف الدول النامية التي تملك جهازًا إنتاجيًا غير مرن (الخطيب ،شامية : 2003: 102 : 103).

2-6 : العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في أطار قانون واجنر وفرضية كينز.

يعد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من متطلبات الدولة الحديثة في الاقتصاد المعاصر ،حيث انتقلت من الدور الحيادي إلى الدور التأشيري الذي يتضمن أدوارًا أوسع ومهامًا أكبر للدولة، وهذا مما ينعكس على أهمية دور الإنفاق الحكومي في الاقتصاد المحلي وبالتالي فإن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي لاتزال مثيرة للجدل على المستويين النظري والتطبيقي وتعارض ما بين التوقعات النظرية والنتائج التطبيقية حول هذه العلاقة وعلى المستوى النظري هناك وجهتي نظر رئيسيتين تمثل أفكارها لخلفية هذا الجدل (العمر: 2010: 184).

2-6-1- العلاقة في إطار قانون واجنر:

قام الاقتصادي الألماني ادولف واجنر (A. Wagner) بدراسة تناول فيها التطور المالي لعدد من البلدان الأوروبية في القرن التاسع عشر(1893) يعد هو أول من أشار إلى ظاهرة تزايد الإنفاق العام، كما توصل إلى أن هناك علاقة مرتبطة بين زيادة النشاط الحكومي وبين النمو الاقتصادي ، و قام بصياغة قانون عام سماه (قانون التزايد المستمر للنشاط الحكومي) ويتطلب ذلك دراسة قانون واجنر وأسباب النمو في النفقات الحكومية:

أولًا- مفهوم قانون واجنر:

استنتج واجنر من خلال دراسته للقطاع العام أن ذلك القطاع يزداد كمًا ويتعدد نوعًا بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الدخل المحلي ومن نسبة زيادة السكان، وترتبط تلك الزيادة بنسبة التقدم المتحقق في الدولة، فالدولة تنمو وتتقدم ويزداد نشاطها الاقتصادي مع زيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية ومن ثم يزداد إنفاقها العام تبعا لذلك .

ثانيًا- أسباب نمو الإنفاق العام وفقًا لقانون واجنر:

وفقًا لقانون واجنر فإن القطاع الحكومي ينمو لعدة أسباب هي:

1- أن الطلب على السلع والخدمات العامة ينمو مع ارتفاع التحضر والتصنيع ، وأن ارتفاع معدلات التحضر ستؤدي إلى ارتفاع الطلب على البنية الأساسية والاجتماعية ، و أن نمو التصنيع سيؤدي إلى

ظهور ونمو علاقات تعاقدية أكثر تطورًا ، فالحكومة تقوم بمراقبة تلك التعاقدات لضمان كفاءة الأداء الاقتصادي ، وهذا يستوجب توسع في القطاع العام.

2- كلما ارتفعت الدخول في الاقتصاد كلما ارتفع الطلب على السلع ذات المرونة الدخلية المرتفعة كالتعليم والخدمات الصحية والثقافية والترفيهية .

3- أن التغيرات التقنية التي تطرأ على المشروعات العامة ذات الأهداف التنموية بعيدة المدى ستؤدي إلى تدخل الدولة بدور أكبر في الاقتصاد مما ينجم عن ذلك التدخل أثار مالية على الميزانية العامة، فإن ذلك سيؤدي لزيادة الدخل القومي الذي ينعكس مباشرةً على زيادة الإنفاق الحكومي (آل الشيخ: 2002 : 136).

وبناءً على ذلك فإن قانون واجنر يعبر عن العلاقة طويلة المدى بين الدخل القومي والإنفاق العام في البلدان التي تكون في المراحل الأولى من التنمية، وبالتالي فإن واجنر تأثر بالظروف التاريخية التي مرت بها ألمانيا في أواخر القرن التاسع عشر عندما حققت دخول عالية نتيجة لتزايد معدلات النمو في قطاع التكنولوجيا، وكما أن دراسة ريتشار بيرد (1971) تدعم ذلك القانون وتفترض أنه يعمل تحت الشروط الآتية (الغالبي: 2013: 35: 36):

أ- زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي.

ب- التغير التكنولوجي في صناعة معينة.

ج- توسع النظام الديمقراطي في الدولة.

ثالثًا- الانتقادات الموجهة لقانون واجنر:

واجه قانون واجنر مجموعة من الانتقادات بسبب أنه يصعب اختياره في جميع الدول وفي مختلف مراحل نموها وتطورها، وهو ما أثبتته الدراسات الإحصائية التي تفسر ظاهرة تزايد الإنفاق العام (البطريق: 1985: 77) ، ومن بين هذه الانتقادات :

1- إظهاره **(واجنر)** العلاقة السببية بين الدخل القومي و الإنفاق الحكومي ، فالإنفاق الحكومي لا يتحدد بالدخل القومي فقط ، إنما هناك عوامل أخرى مثل العامل السياسي والاجتماعي والسكاني والتقدم التكنولوجي ، وبالتالي فإن الدخل القومي ليس سبب رئيسي لزيادة الإنفاق الحكومي ، بل يعد الإنفاق الحكومي من أحد الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الدخل القومي (الخطيب ،شامية: 2003: 76)

2- كذلك بين تحليل (كولم) أن الزيادة في حجم الإنفاق الحكومي مرتبطة بالتغير في حجم الايرادات العامة، وذلك من خلال احتساب مرونة الإنفاق الحكومي والتي تعرف على أنها (درجة استجابة الإنفاق الحكومي لتغير في الايرادات العامة) ، فاذا ارتفعت قيمة المرونة دل ذلك على الأخذ بمبدأ أولويات الإنفاق ، وأن الايرادات في هذه الحالة لا تعمل على تغطية الإنفاق ، ولا الإنفاق محدد في ضوء الايرادات فإن ذلك يؤدي إلى خلق عجز في الميزانية العامة (الشامي :2014: 97).

3 - وفقًا للمراقب الانجليزي **(باركنسون)** أن سبب الزيادة في الإنفاق الحكومي ، يرجع إلى زيادة نفقات التوظيف خاصة في القطاع الإداري المتمثلة في زيادة عدد الموظفين بمعدل يزيد عن معدل زيادة العمل ، بغض النظر عن تزايد أو تناقص ذلك العمل المنجز (محمد: 2014: 51).

4- إهمال قانون **واجنر** عامل الزمن حيث يتزايد الإنفاق الحكومي (الخطيب ،شامية: 2003: 77) ، إلا أن فرضية الأثر الإزاحي التي قدمها كل من(**بيكوك ووايزمان)** فقد أشارت إلى أن البعد الزمني الذي يزداد فيه الإنفاق الحكومي ، حيث تتلخص هذه الفرضية في أن الإنفاق الحكومي يتطور وينمو عبر الزمن بتحركات متقطعة وبطفرات مفاجئة ، نتيجة للحروب والاضطرابات السياسية والثورات والانكماش الاقتصادي (بوخشيم: 2012: 379). **وقد أرجع(بيكوك ووايزمان) هذه الزيادة إلى عاملين هما:**

- **أثر الإحلال:** أن ظاهرة الزيادة في الإنفاق الحكومي تحدث نتيجة لتعرض الدولة للاضطرابات الاجتماعية والهزات والحروب، فإن الدولة تحتاج إلى إنفاق جديد لمواجهة الزيادات المفاجئة في النفقات العامة ، و هذا يؤدي إلى فرض الضرائب على المواطنين ويتم قبولها أثناء فترة الحروب والأزمات ، ولكن بعد انتهاء تلك الفترة لا يعود الإنفاق الحكومي عند مستواه الأول ولكن يبقي في مستوى أعلى من المستوى الأول.

- **أثر التركيز:** يفسر الزيادة في الإنفاق الحكومي نتيجة الزيادة المستمرة في الطلب على الخدمة العامة ، وزيادة مستوى كفاءة القطاع الحكومي الذي يقدم تلك الخدمة (قدوري: 2015: 70).

رابعًا- النماذج المقترحة لتفسير قانون واجنر:

يرى واجنر أن زيادة تطور الإنفاق الحكومي ناتج من عملية التصنيع والتطور الاجتماعي وزيادة الدخل ، وكما أوضح أن التوسع في الإنفاق لديه الحد الأعلى ، وأشار أيضًا إلى أهمية التنظيم الاقتصادي، ومع ذلك أنه لم يقدم أي صيغة رياضية لدراسة فرضيته، ولكن خلال السنوات 50

الماضية هناك ستة نماذج مختلفة تفسر ذلك القانون، ومن أهم هذه النماذج سوف نتطرق لها في الجدول (1−1):

جدول (1−1)

يوضح النماذج المقترحة لتفسير قانون واجنر

النموذج	العالم	الشكل الدالي الخطي
النموذج الأول	Peacock – Wiseman(1961)	$LG_t = \mathrm{a}\,0 + \mathrm{a}\,1LY_t + e_t \quad \mathrm{a}1>1$
النموذج الثاني	Gupta(1967)	$L(\frac{G}{P})_t = \delta\,0 + \delta\,1L(\frac{Y_t}{P})_t + e_t \quad > 1$
النموذج الثالث	Coffman(1968)	$LG_t = \lambda\,0 + \lambda\,1L(\frac{Y}{P})_t + e_t \quad \lambda>1$
النموذج الرابع	Musgrave(1969)	$L(\frac{G}{Y})_t = \gamma\,0 + \gamma\,1L(\frac{Y}{P})_t + e_t \quad \gamma1>1$
النموذج الخامس	Pryor(1969)	$LG_{Ct} = \theta\,0 + \theta\,1LY_t + e_t \quad \theta1>1$
النموذج السادس	Mann(1980)	$L(G/Y)_t = \beta\,0 + \beta\,1LY_t + e_t \quad \beta>1$

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على دراسة Richter, Dimi trios (2012)

النموذج الأول :اقترحه الاقتصادي Peacock–Wiseman في سنة 1961 قد بين أن الإنفاق الحكومي هو المتغير التابع(G)، والناتج المحلي هو المتغير المستقل (Y).

النموذج الثاني: اقترحه الاقتصادي Gupta في سنة 1967 وقد أوضح أن المتغير التابع هو نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي$(\frac{G}{P})$ أما المتغير المستقل هو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي$(\frac{Y}{P})$.

النموذج الثالث: اقترحه الاقتصادي Coffman في سنة 1968 حيث ظل الإنفاق الحكومي الإجمالي هو المتغير التابع(G) ولم يغير فيه، أما المتغير المستقل هو نفس وجهة نظر Gupta فأصبح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي$(\frac{Y}{P})$.

النموذج الرابع: اقترحه الاقتصادي Musgrave في سنة 1969وقد جعل المتغير التابع هو نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي $(\frac{G}{Y})$،أما المتغير المستقل هو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي$(\frac{Y}{P})$.

النموذج الخامس : اقترحه الاقتصادي Pryor في سنة 1969قد عبر عن النشاط الحكومي بالإنفاق الحكومي الاستهلاكي كمتغير تابع(LG_C)، أما المتغير المستقل هو الناتج المحلي الإجمالي(Y).

النموذج السادس: اقترحه الاقتصادي Mann في عام 1980 وهو عبارة عن النموذج المعدل لنموذج Peacock–Wiseman، حيث ركز على أن المتغير التابع هو نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي ($\frac{G}{Y}$)بدلا من أجمالي الإنفاق الحكومي (G) ، أما المتغير المستقل هو الناتج المحلي الإجمالي (Y) (Richter,et:2:2:2012).

2-6-2:العلاقة بين الإنفاق الحكومي والدخل القومي في أطار فرضية كينز:

قبل ثلاثينيات القرن العشرين كان اهتمام أغلب الاقتصاديين بالتحليل الجزئي أشد وأقوى كثيرا من اهتمامهم بالتحليل الكلي، السبب الرئيسي في ذلك إن العمالة الكاملة هي دائما في مرحلة التوظف الكامل ، والمنشئات الإنتاجية في وضع المنافسة الكاملة ، والأسعار مرنة في اتجاه الهبوط والصعود ، باستثناء ظروف مؤقتة تتسم بالتقلبات "الاختلال"، ومع ذلك فقد ظهرت حادثتان في الثلاثينيات لتطوير الاقتصاد الكلي الأولى حادثة الكساد الكبير أثبتت إن الفروض التي تستند إليها العمالة الكاملة وثبات الناتج الكلي لا يمكن الدفاع عنها، فقد رأوا بوضوح ضرورة دراسة القوى التي تحددهما. أما الثانية هي نشر الاقتصادي البريطاني "جون ماينا رد كينز "كتابه "النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود" سنة 1936، الذي بين فيها أن البطالة يمكن أن توجد لفترات طويلة من الزمن أو حتى إلى ما لانهاية (ابد جمان: 1999: 24: 25).

أدى حدوث الكساد العالمي في الثلاثينيات إلى زعزعة الثقة في النظرية التقليدية وبالسياسات الاقتصادية التي بنيت على أساسها ، فقد هيأت أزمة الكساد العالمي الفكر الاقتصادي لتقبل نظرية جديدة كانت بمثابة ثورة فكرية اقتصادية أحدثت انقلابًا جذريًا في السياسات الاقتصادية وامتدت آثارها إلى جميع الأجيال اللاحقة ، وأن هذه النظرية الجديدة هي التي أطلق عليها اسم النظرية الكينزية (العيسى: 2001 :144).

دفعت عوامل انهيار البناء الفكري الكلاسيكي بعض الاقتصاديين إلى تحليل أسباب عدم صلاحية الفكر الكلاسيكي في تفسير محددات النشاط الاقتصادي وآلياته ، ومع ظهور كتابات كينز سنة 1936 والتي مفادها أن الاقتصاد السوقي قابل لأن يظل في حالة تشغيل أقل من مستوى العمالة الكاملة لفترة قد تطول ، ولقد توصلت النظرية الكينزية إلى أن الطلب الفعال – أي الطلب المصحوب بالقدرة الشرائية هو المحدد الرئيسي لكل من مستويات التشغيل والإنتاج والدخل القومي (السوداني: 1996: 25 : 26).

من خلال ذلك فقد بين كينز بأن المشكلة لا تكمن في جانب العرض الكلي التي اهتمت بها النظريات السابقة بل تكمن في جانب الطلب الكلي ، وبناء على ذلك فقد أعطت وجهة نظر كينز أهمية بالغة للإنفاق الحكومي والهدف الرئيسي منه زيادة الطلب الفعال .

وقد بين كينز حجم العلاقة بين الزيادة في الإنفاق ونمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال آلية عمل المضاعف (multiplier) الذي يوضح أثر الإنفاق الاستثماري على زيادة نمو الناتج (الغالبي:2012: 37) لأن المضاعف يشغل أهمية ارتكازية في النموذج الكينزي حيث أنه يشرح التغيرات التي تحدث في مكونات الطلب الكلي ، وتؤدي بدورها إلى خلق تغيرات أكبر في الدخل القومي (جوار تيني،استروب:1999: 279).

لقد تمحورت أفكار كينز في الطلب الكلي فكانت أكثر تفصيلاً وتعقيداً من أفكار التقليديين ، فالطلب الكلي يكون عند التقليديين في وحدة واحدة بجميع أجزائها مرتبط مع المستوى العام للأسعار بعلاقة عكسية ، أما كينز يرفض هذه الفكرة وقسمهُ إلى أربعة أجزاء وكل جزء مرتبط بعوامل تختلف عن الأخر، فحسب رأي كينز أن الطلب الكلي عندما يكون في وحدة واحدة يكون غير قادر على تحليل أسباب التقلبات الاقتصادية ، لذلك يتطلب معرفة المتغيرات التي تحدد كل جزء من الأجزاء الأربعة حتى تتمكن الدولة من وضع سياسات اقتصادية ملائمة لكل منهما (العيسى: 2001: 225 :226).

وتتمثل الأجزاء الأربعة فيما يلي:

- الإنفاق الاستهلاكي الخاص
- الإنفاق الاستثماري الخاص
- الإنفاق الحكومي
- صافي الصادرات

وكما تجدر الإشارة هنا إلى إن كينز في تقريره التقلبات الاقتصادية أعطى للطلب الاستثماري الاهتمام الأكبر في تفسير ذلك ، بالرغم من أن الإنفاق الاستهلاكي الشخصي يعد الجزء الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي ، حيث اعتقد بأن الإنفاق الاستهلاكي الشخصي هو أكثر استقرارًا من الطلب الاستثماري ، وأن حساسية الطلب الاستثماري تجاه الأسواق هي السبب الرئيسي لعدم الاستقرار

الاقتصادي لأن الطلب الاستثماري يعتمد بالدرجة الأولى على توقعات رجال الأعمال ، وأن حالة الركود التي تحدث في الأسواق لفترات طويلة ستؤدي إلى تدهور النشاط الاقتصادي من حالة الركود إلى حالة الكساد، وهذا يتطلب من الحكومة التدخل لإيقاف هذا التدهور عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي مباشرة للتعويض عن الانخفاض الحاصل في الإنفاق الاستثماري، وبالعكس في حالة الانتعاش يتطلب من الحكومة تخفيض ذلك الإنفاق حتى يتحقق الاستقرار في الطلب الاستثماري (العيسى:2001: 228).

اعتبر كينز أن الهدف الرئيسي للقطاع الحكومي تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويقتضي ذلك بتدخل الدولة لدعم الاستقرار الاقتصادي وباستخدام الأدوات المنظمة لعرض النقد وللائتمان في أطار السياسة النقدية ، وإلى جانب ذلك استخدام الإنفاق المباشر والغير المباشر في أطار السياسة المالية لدعم الاستقرار الاقتصادي (الدباغ ،الجو مرد: 2003: 144) ، إذ أشار أيضا في تحليله للنشاط الاقتصادي الكلي إلى حجم التوظف الذي يتوقف على الطلب الفعال ، وأن الإنفاق الفعلي للدخل باعتباره المسئول عن تحديد حجم النشاط الإنتاجي وبالتالي يحدد حجم التوظف ، وأن هذا الطلب هو الطلب الكلي في المجتمع وليس طلب سلعة واحدة كما في الفكر التقليدي (عويس :1977: 91).

وبصفة عامة احتل القطاع الحكومي دورًا متزايدًا في الحياة الاقتصادية في أغلب دول العالم منذ الثلاثينيات من القرن الماضي ، وبالتالي أصبح مسئولا عن تحقيق الاستقرار واستمرار نمو الاقتصاد القومي (عبدالسلام ، بو سدرة: 1998 :109).

وبناءً على ما سبق فقد افترض جون مايناردكينر في نظريته في سنة (1936) أن الإنفاق الحكومي هو عامل خارجي يمكن استخدامه كمتغير سياسة يؤثر على النمو والتنمية في المدى القصير ، يمكن عرض الإطار التوضيحي للفرضية الكينزية وذلك من خلال الصورة التحليلية في أطار الطلب الكلي والعرض الكلي (AD–AS) :

$$Y=C+I+G$$

حيث أن:

Y : الناتج الكلي

C : الاستهلاك الخاص

I : الاستثمار الخاص

G: الإنفاق الحكومي

حيث إن G يعتبر عنصر من عناصر الناتج المحلي الإجمالي ، ففي حالة زيادة G فأن ذلك يؤدي إلى ارتفاع في الدخل(Y) المعتمد على آلية المضاعف في إطار منحنى الطلب الكلي والعرض الكلي ، حيت يعمل على انتقال منحى الطلب الكلي إلى الجهة الأعلى مما يحقق نقطة توازن جديد في المدى القصير ، ومما يؤدي ذلك إلى زيادة مستوى الدخل وارتفاع مستوى الأسعار ، وفي مقابل ذلك يتحرك منحنى العرض الكلي في المدى القصير إلى الأسفل لإعادة التوازن من جديد ، عند ذلك يعود الدخل إلى معدله الطبيعي وكذلك الأسعار (الغالبي، عبدالقادر: 2012: 38).

الشكل (1-1)

يوضح أثر زيادة الإنفاق الحكومي على الطلب الكلي

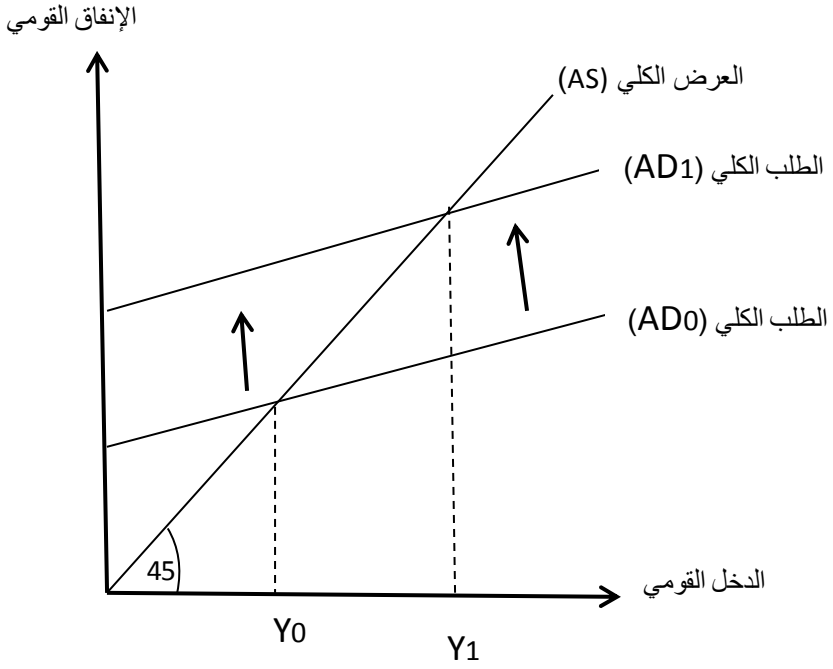

وبالرغم من ذلك فإن الطلب الفّعال الذي حدده كينز أكد على الدور الإيجابي للإنفاق الحكومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري لحل مشكلة القصور في الطلب الكلي، وكذلك قدرته على تحفيز الطلب الكلى لسد الفجوة بين الطلب والعرض الكليين ، ويمكن الوصول إلى مستوى الطلب الفعال بزيادة الدخول والقوة الشرائية وبالتالي يزيد الاستهلاك، ويعمل هذا الطلب على تحريك النشاط

الاقتصادي ومعالجة الأزمات الاقتصادية (الوائلي :2012: 11) ، لذا يرى أن سببية العلاقة تجري من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي ، أي بمعني إن زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي .

2-8 : خلاصة الفصل الثاني :

من خلال استعراض الإطار النظري للإنفاق الحكومي ، والعلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في إطار قانون واجنر وفرضية كينز، يمكن إيجاز بعض النقاط الرئيسية وهي على النحو التالي:

1- الإنفاق الحكومي هو الأداة المهمة في تحريك الاقتصاد المحلي وذلك لغرض تحقيق الاستخدام الأفضل للموارد الاقتصادية بقصد إشباع الحاجات العامة ، كما يساهم في رفع مستويات الطلب الكلي وإحداث التوازن ومعالجة الدورة الاقتصادية.

2- تطور مفهوم الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي حيث انتقل من الدور الحيادي إلى الدور التدخلي ثم إلى الدور الإنتاجي للتأثير في النشاط الاقتصادي ، كما تم الكشف عن أسباب نموه فهي تعود إلى أسباب ظاهرية وأخرى حقيقية.

3- يحدث الإنفاق العام آثار اقتصادية مباشرة على المتغيرات الاقتصادية من خلال تأثيره على الإنتاج القومي والاستهلاك القومي وعلى المستوى العام للأسعار وإعادة توزيع الدخل وعلى مستوى التوظف ، أما الآثار الاقتصادية غير المباشرة فتكون من خلال الأثر على المضاعف والمعجل .

4- تم تفسير قانون واجنر وفرضية كينز ووجه الخلاف بينهما في العلاقة بين الإنفاق والناتج ، حيث أوضح واجنر أن التصنيع والتحديث والنمو في الدخل الحقيقي والتطور الاقتصادي للبلد كلاهما يؤدي إلى زيادة النشاط الحكومي ، وبالتالي إلى زيادة الإنفاق الحكومي ، أما فرضية كينز فتوضح أن الإنفاق الحكومي مكون من مكونات الطلب الفعال يعمل على زيادة الناتج المحلي من خلال آلية المضاعف ، و سنحاول في الفصل التالي دراسة تطور الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي.

الفصل الثالث

الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي

3-1- المقدمة:

أحدث اكتشاف وتصدير النفط في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن المنصرم تغيرات جوهرية في الاقتصاد الليبي ، مما ساعد على ظهور سمة التغيير في الاقتصاد الليبي من اقتصاد متخلف غير متطور إلى اقتصاد يتطور ولكن نسبة تطوره تكون بصورة غير متوازنة. وبما أن الإيرادات النفطية تعود ملكيتها إلى الدولة ، عليه قامت الدولة في تلك الفترة بتطبيق وتنفيذ بعض السياسات الاقتصادية لإنفاق عائدات النفط بما يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرغوبة ، ونتيجة الاحداث التي شهدها الاقتصاد الليبي في السبعينيات (أي فترة الطفرات الأولى والثانية) أقدمت الدولة على إتباع سياسة التخطيط الشامل والتخلي عن نظام السوق ، مما أثر ذلك على أداء الاقتصاد الليبي في وضع سياسته الاقتصادية مع الخارج والداخل ، ولكن لم يستمر هذا النظام حيث قامت الدولة في أواخر الثمانينيات بإصدار التشريعات للعودة إلى اقتصاد السوق وتغيير نمط الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص. ويمكن القول من خلال ذلك أن الاقتصاد الليبي طيلة الخمسة العقود الماضية على اكتشاف النفط وتصديره لا يزال اقتصادً ريعيًا، إذ لم يتطور حتى يومنا هذا أي لم يكن هناك مصادر إضافية أو بديلة للقطاع النفطي يمكنها أن تسهم بشكل جدي وفاعل في توليد الدخل و توفير فرص العمل.

3-2- خصائص الاقتصاد الليبي :

من خلال ما سبق يمكن عرض جملة من السمات والخصائص التي يتميز بها الاقتصاد الليبي خلال الفترة التي أعقبت اكتشاف النفط والتي يجب أن تُؤخذ في الحسبان عند التخطيط لأي برنامج تنموي أو عند رسم أي سياسة اقتصادية في المستقبل ، وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي :

1- الانخفاض النسبي في عدد السكان والنقص المزمن في الأيدي العاملة الماهرة وغير الماهرة، كماّ ونوعًا.

2- ارتفاع الأهمية النسبية لقطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

3- ارتفاع درجة الانفتاح على العالم الخارجي.

4- توسّع الإنفاق العام .

5- محدودية دور السياسة النقدية.

3-2-1- الانخفاض النسبي في عدد السكان والنقص المزمن في الأيدي العاملة الماهرة وغير الماهرة كماّ ونوعًا:

شهدت ليبيا نموًا متذبذبًا في عدد السكان خلال القرن العشرين ، وارتبط هذا التذبذب بالعوامل المؤثرة في النمو السكاني بصفة عامة ، والتي من بينها العوامل السياسية والاَمنية المرتبطة بالحروب التي سببت في نزوح وهجرة السكان وغياب الأمن ، وإضافة إلى ذلك العوامل الاقتصادية التي تعد العائق الأول في تغيير أو نمو السكان وكذلك في توزيعهم الجغرافي (طلوبة والجروشى :2015: 48).

جدول (3-1)
تطور عدد السكان في ليبيا خلال الفترة (1973-2012)

السنة	عدد السكان (بالألف نسمة)	معدل النمو (%)	العاملون اقتصاديا
1973	2052372	-	423614
1984	3231059	4.5	680994
1995	4389739	3.1	1025085
2006	5298152	1.9	1635783
2012	5878100	1.0	1882000

المصدر: الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق :الكتيب الاحصائي 1998.
المصدر: وزارة التخطيط ، مصلحة الاحصاء والتعداد ملخص لأهم نتائج مسح التشغيل والبطالة لعام (2010)،(2012).
المصدر: غنية ، المهدي الطاهر(2012) ،مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل في ظل بعض المتغيرات السكانية.

ومن خلال البيانات المدرجة في الجدول (3-1) نلاحظ هناك زيادة في عدد السكان بالأرقام المطلقة من 2052372 مليون نسمة عام 1973إلى 3231059 مليون نسمة عام 1984 إلى 4389739 مليون نسمة عام 1995 إلى 5298152 مليون نسمة عام 2006 وإلى 5878100 مليون نسمة عام 2012، أما معدلات النمو نجدها تتطور عكس الارقام المطلقة حيث تطورت بنسب منخفضه تدريجيًا ، فنلاحظ أكبر نسبة نمو حدثت في عام 1984 فوصلت إلى ما نسبته 4.5% هذا الارتفاع يعود بالدرجة الأولى إلى الرواج الذى حدث في السوق النفطي مما ترك أثر مملوس على معدل النمو السكاني، ولكن هذا الارتفاع لم يستمر سرعان ما انخفض انخفاض تدريجي حيث وصل

3.1% في سنة 1995 ،1.9% سنة 2006، 1% سنة 2012 مقارنة بسنة 1984؛ هذا الانخفاض راجع إلى ظواهر جديدة التي دخلت على الأسرة الليبية كتنظيم الأسرة وتحديد النسل والتأخر في سن الزواج لدى الشباب وإضافة إلى ذلك العامل الاقتصادي بالدرجة الأولى (غنية :2012: 134). أما بالنسبة لقوة العمل الفعلية فنلاحظ من خلال الجدول لم تكن تتجاوز 423614 من إجمالي السكان في سنة 1973 ، و ارتفعت إلى 1025085 من إجمالي السكان عام 1995؛ وبالرغم من الزيادة المتواضعة في عرض القوى العاملة ، إلا إن التوسع الكبير في مشروعات التنمية أدى إلى زيادة الطلب على القوى العاملة لمختلف تصنيفاتها ، مما أدى إلى زيادة الطلب على القوى العاملة الأجنبية (أبو سنينة و شامية :1990: 5) ، أما في سنة 2012 فقد زادت قوة العمل الفعلية في الاقتصاد الليبي إلى 1882000 نسمة ؛ و ترجع هذه الزيادة إلى زيادة الاستخدام الذي حدث في القطاعات الخدمية والإدارية بالقطاع العام ، إذ إن هذه القطاعات تتميز بكثرة العاملين وتدني مستوى الانتاجية (غنية:2012: 136).

الشكل (3-1)

معدل النمو السكاني في ليبيا خلال الفترة (1973-2012)

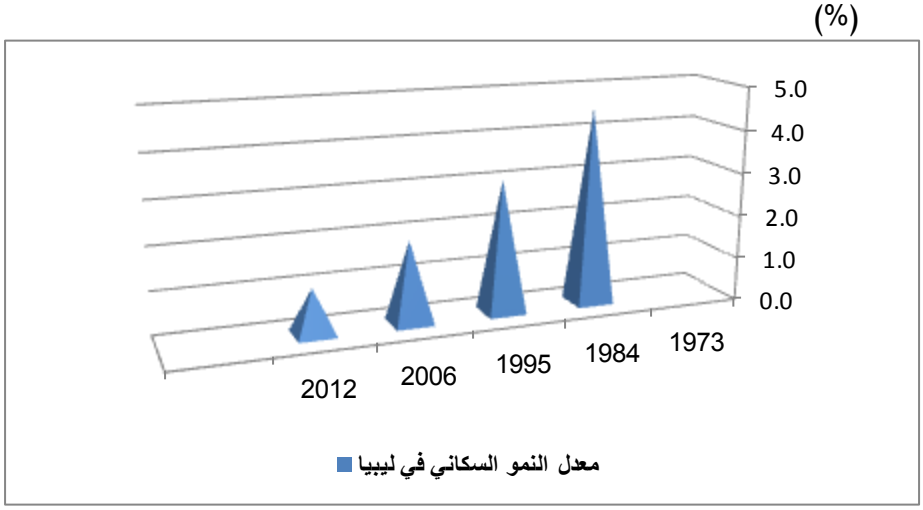

3-2-2 ارتفاع الأهمية النسبية لقطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي:

يعد النفط ذو أهمية استراتيجية في الاقتصاد الليبي وخاصة بعد اكتشافه وبداية تصديره في أوائل الستينيات من القرن الماضي ، ويتضح ذلك من خلال أهميته في تكوين كل من الناتج المحلي الإجمالي و إجمالي الصادرات وفي تمويل الموازنة العامة ، وكما يساهم أيضًا في تمويل برامج التنمية الشاملة وكذلك في توفير الاحتياطيات من النقد الأجنبي (النشرة الاقتصادية: الربع الرابع:2014).

أن مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة السبعينيات وأوائل الثمانينيات كانت أكثر من 50% في أغلب السنوات ، فقد بلغت مساهمة هذا القطاع ما يقارب 63.07% في سنة 1970وهي نسبة مرتفعة عن باقي القطاعات ، أما القطاعات غير النفطية فتساهم بنسبة 36.93% في تلك السنة ، ولكن مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي سرعان ما بدأت في الانخفاض تدريجيا بعد سنة 1980 إلى أن وصلت حوالي 32.2% في سنة 2001 ؛ وقد كان سبب انخفاض مساهمة ذلك القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لا يرجع إلى نمو مساهمة القطاعات غير النفطية ، أنما بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية خاصة بعد انهيار أسعار النفط في سنة 1986 حيث وصل سعر برميل النفط في تلك الفترة أقل من ثمانية دولارات (الفيتو ري : 1992: 15).

جدول (3-2) هيكل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة (1970-2012) (مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	القطاع النفطي	نسبة من الإجمالي%	القطاع غير النفطي	نسبة من الإجمالي%
1970	1288.3	812.6	63.1	475.7	36.9
1980	10553.8	6525.7	61.8	4028.1	38.2
1990	8246.9	3243.8	39.3	5003.1	60.7
2000	17620.2	6661	37.8	10959.2	62.2
2001	21868.5	7045.5	32.2	14823	67.8
2002	30549.4	14384.1	47.1	16165.3	52.9
2003	37604	20217.9	53.8	17386.1	46.2
2004	48793.4	29227.4	59.9	19566	40.1
2005	67048.3	43946.7	65.5	23101.6	34.5
2006	81223.7	55649	68.5	25574.7	31.5
2007	92693.6	62282.6	67.2	30411	32.8
2008	116639.6	81149.8	69.6	35489.8	30.4
2009	86289	47087.1	54.6	39201.9	45.4
2010	102538.3	60814.5	59.3	41723.8	40.7
2011	49684.9	21933.4	43.8	27751.5	56.2
2012	117675	76861	65.3	40814	34.7

المصدر: قاعدة البيانات الاقتصادية والاجتماعية: مركز البحوث الاقتصادية: 2010.
المصدر: مصرف ليبيا المركزي: النشرة الاقتصادية :المجلد52: الربع الرابع 2012.
المصدر: مصرف ليبيا المركزي: التقرير السنوي السادس والخمسون :2012.

الشكل (3-2)

هيكل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة (1970-2012)

(مليون دينار)

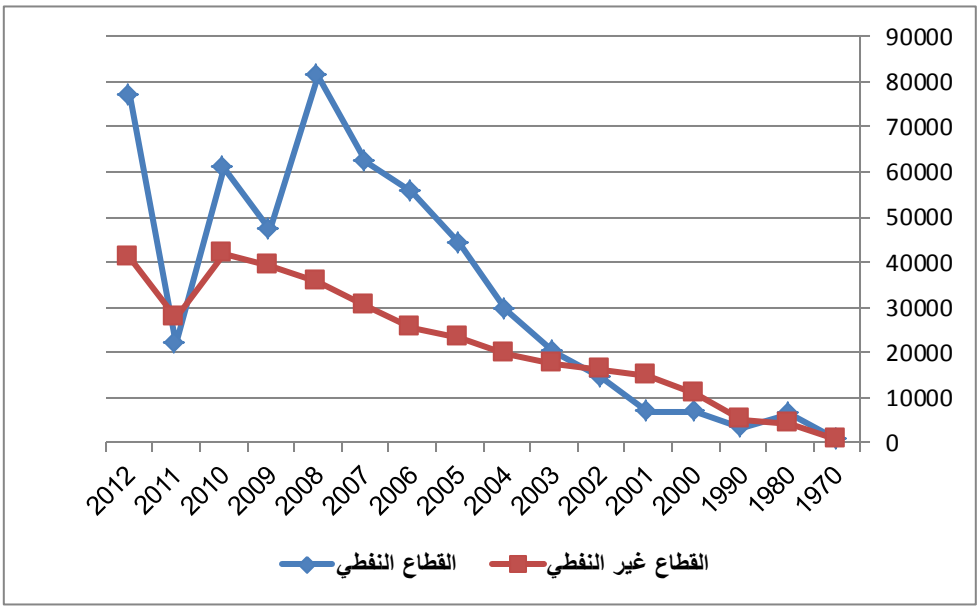

وكما نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني إن مساهمة قطاع النفط قد ارتفعت أيضا من 47.1% في سنة 2002 إلى إن وصلت ما نسبته 69.6 % في سنة 2008 وهي أقصى نسبة شهدتها الفترة وهو ما يتزامن مع فترة ارتفاع أسعار النفط ومع أزمة الرهن العقاري ،مما انعكس ذلك ايجابيًا على الاقتصاد الليبي ، أما القطاع غير النفطي فنلاحظ أن نسبة مساهمته انخفضت انخفاض تدريجي إلى أن وصلت 30.4% في سنة 2008 مقارنة بالسنوات السابقة .

أما في ما يخص الفترة 2009 -2012 فقد شهد القطاع النفطي وضعًا متذبذبًا ما بين انخفاض وارتفاع ، إذ ارتفع من 54.6% في سنة 2009 إلى غاية 59.3% في سنة 2010 ، ومن ثم تراجع تراجعًا ملحوظًا في سنة 2011 وصل ما نسبته 43.4 % ؛ ذلك بسبب الأحداث السياسية التي مرت بها البلاد في تلك السنة ، ولكن سرعان ما ارتفع مجددًا إلى أن بلغ 65.3% مقارنة بالسنوات السابقة ؛ يعود سبب هذا الارتفاع إلى التحسن الذي عرفته أسعار النفط بالدرجة الأولى في تلك الفترة، أما بالنسبة للقطاع غير النفطي انخفض من 45.4% في سنة 2009 إلى 40.7% في سنة 2010 ؛ يرجع ذلك الانخفاض إلى الارتفاع الذي حدث في العوائد النفطية مما أثر سلبًا على نمو القطاعات غير النفطية ، أما في سنة 2011 ارتفعت مساهمة ذلك القطاع إلى أن وصلت 56.2 % مقارنة بسنة 2010 ؛ ذلك بسبب الانخفاض الحاد من الإنتاج النفطي خلال الأزمة التي شهدتها ليبيا خلال عام 2011 حيث انخفض انتاج النفط من حوالى 1.7 مليون يوميًا في المتوسط إلى حوالي 500ألف برميل

في المتوسط يوميًا، مما أدى إلى انخفاض صادرات ليبيا من النفط الخام إلى كميات محدودة (النشرة الاقتصادية: الربع الرابع : 2011) ، ولكن هذا الارتفاع في مساهمة القطاعات غير النفطية لم يستمر إذ انخفضت هذه المساهمة في سنة 2012 إلى ما نسبته 34.7% ؛هذا الانخفاض راجع إلى النمو الذي حدث في القطاع النفطي مما أضعف من قدرة القطاعات غير النفطية ، وعدم تمكن الاقتصاد الوطني من بناء قاعدة إنتاجية متنوعة طيلة فترة الدراسة (كريدله :2012 : 320).

3-2-3 ارتفاع درجة الانفتاح على العالم الخارجي:

يعد الاقتصاد الليبي من ضمن الاقتصاديات الريعية المنفتحة على العالم الخارجي وبمعدلات عالية ، إذ أن الصادرات النفطية تستحوذ على أكثر من 90% من إجمالي الصادرات الليبية بشكل عام ، وبالتالي فإن الاقتصاد الليبي في هذه الحالة يصبح أكثر عرضة للتقلبات الخارجية التي تحدث من جراء ارتفاع وانخفاض في أسعار النفط ، وكما أنه توجد عدة عوامل جعلت من الاقتصاد الليبي يعتمد اعتماد كليًا على السوق العالمي في تسويق منتجاته من النفط الخام والغاز الطبيعي ومن هذه العوامل هي انحسار السوق المحلي ، وعدم وجود تكنولوجيا متطورة في الصناعات النفطية ، وارتباط برامج التنمية بالإيرادات النفطية في تحقيق أهدافها ، وبناء على ذلك فإن هذه العوامل تركت أثارًا ملموسة في زيادة الصادرات النفطية وكذلك زيادة الواردات السلعية والخدمية اللازمة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية (أبو غالية والفحل :2012: 241) .

و يمكن قياس معدل انفتاح الاقتصاد على الخارج من خلال عدة مؤشرات :

أولًا: نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي:

يُعد هذا المؤشر من أهم المؤشرات المستخدمة في قياس درجة انفتاح الاقتصاد على الخارج ، فعند ارتفاع تلك النسبة يرتفع معها درجة انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي ، إذ يرى بعض المهتمين في الشأن الاقتصادي أن الدولة تكون منفتحة على الخارج إذا بلغت نسبة هذا المؤشر 40% أو أكثر (أبو غالية والفحل :2012: 242) ، ويلاحظ من الجدول (3-3) أن معدل الانفتاح بلغ 65% في عام 1990 ، ثم أخذ في اتجاه الهبوط إلى إن وصل إلى (37.4%، 39.4%) في عامي 1998، 1999 ؛ ويعود سبب التراجع إلى ظروف الكساد التي مر بها الاقتصاد الليبي المتمثلة في الحصار الاقتصادي المفروض عليه من الدول العظمى في عام 1992 وانخفاض أسعار النفط وسياسات التقشف التي اتبعتها الدولة في تلك الفترة ،أما في عام 2000 فقد ارتفع إلى ما نسبته 46.9% ، ثم انخفض قليلا في عام 2001 ما نسبته 38% ، ثم أخذ في اتجاه الصعود في السنوات التالية إلى إن وصل إلى 92.7% في

عام 2012 ؛ وهذه الفترة تزامنت مع فترة رفع العقوبات المفروضة وارتفاع أسعار النفط ، و سياسة تعديل وتوحيد سعر الصرف ، كل هذه الظروف ساعدت على زيادة معدل الانكشاف على الخارج.

جدول (3-3)

مؤشرات قياس معدل الانفتاح على العالم الخارجي بالأسعار الجارية خلال الفترة (1990–2012) (مليون دينار)

السنة	الصادرات	الواردات	أجمالي التجارة الخارجية	الناتج المحلي الإجمالي	معدل الانكشاف%	نسبة الصادرات إلى الناتج%	نسبة الواردات إلى الناتج%
1990	3215	2145	5360	8246.9	65.0	39.0	26.0
1991	3011	2261	5272	8757.3	60.2	34.4	25.8
1992	2890	2140	5030	9231.9	54.5	31.3	23.2
1993	2619	2584	5203	9137.7	56.9	28.7	28.3
1994	2682	2353	5035	9670.8	52.1	27.7	24.3
1995	3104	2149	5253	10672.3	49.2	29.1	20.1
1996	3479	2564	6043	12327.3	49.0	28.2	20.8
1997	3778	2739	6517	13800.5	47.2	27.4	19.8
1998	2449	2267	4716	12610.6	37.4	19.4	18.0
1999	3347	2199	5546	14075.2	39.4	23.8	15.6
2000	6160	2106	8266	17620.2	46.9	35.0	12.0
2001	5410	2895	8305	21868.5	38.0	24.7	13.2
2002	13291	9493	22784	30549.4	74.6	43.5	31.1
2003	19720	9386	29106	37604	77.4	52.4	25.0
2004	27982	13110	41092	48793.4	84.2	57.3	26.9
2005	42836	15683	58519	67047.3	87.3	63.9	23.4
2006	56126	16659	72785	81223.7	89.6	69.1	20.5
2007	61726	21698	83424	92693.6	90.0	66.6	23.4
2008	77027	25938	102965	116639.6	88.3	66.0	22.2
2009	46319	27503	73822	86289	85.6	53.7	31.9
2010	61658	31881	93539	102538.2	91.2	60.1	31.1
2011	23254	13664	36918	49684.9	74.3	46.8	27.5
2012	76893	32243	109136	117675	92.7	65.3	27.4

المصدر: قاعدة البيانات الاقتصادية والاجتماعية: مركز البحوث الاقتصادية: 2010.

المصدر: مصرف ليبيا المركزي: النشرة الاقتصادية :المجلد52: الربع الرابع 2012.

الشكل (3-3)

مؤشرات الانفتاح على العالم الخارجي خلال الفترة (1990-2012)

(%)

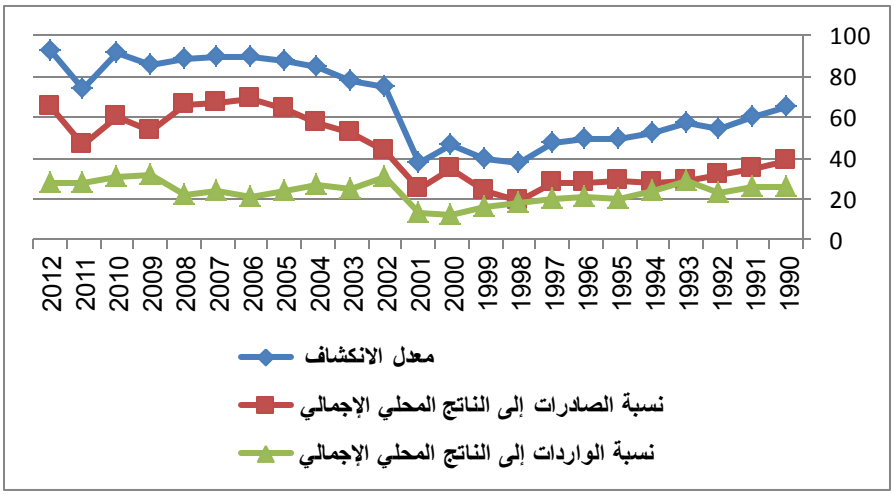

ثانيًا: نسبة الصادرات إلى الناتج المحلى الإجمالي:

من الجدول والشكل البياني نلاحظ أن نسبة الصادرات إلى الناتج بلغت ما نسبته 39% في عام 1990، ثم أخذت تنخفض تدريجيا لتصل إلى 19.4% في عام 1998؛ يعود السبب في ذلك إلى عدم استقرار اسعار الصادرات النفطية بسبب التقلبات في أسعار النفط العالمية ، إن أثر ذلك على انخفاض الاهمية النسبية للصادرات ، ثم تذبذبت ما بين الانخفاض والارتفاع إلى أن وصلت إلى 69.1% في عام 2006 وهي أعلى نسبة تحققت في هذه الفترة ؛ ويرجع ذلك إلى رفع الحصار الاقتصادي المفروض على ليبيا وكذلك سياسة التعديل وتوحيد في سعر الصرف في تلك الفترة جميعها ساعدت في زيادة نسبة الصادرات من الصناعات التحويلية مما أدى ذلك من زيادة انفتاح البلد على الخارج ، ثم بدأت في وضع الاستقرار في عامي 2007، 2008، ومن ثم اتجهت ما بين الهبوط والصعود إلى إن سجلت ما نسبته 65.3% في نهاية الفترة في عام 2012. هذا دليل على أن الصادرات ذات تأثير في حجم النشاط الاقتصادي، وأن مؤشر التركيز السلعي للصادرات مرتفعًا جدًا في اعتماده على النفط ، مما يجعل ذلك الاقتصاد الليبي عرضة للتأثر بما يحدث من تقلبات في أسواق النفط العالمية.

ثالثًا: نسبة الواردات إلى الناتج المحلى الإجمالي:

من الجدول (3-3) تبين بأن نسبة الواردات إلى الناتج المحلي في عام 1990 بلغت ما نسبته 26% ،ثم انخفضت انخفاضًا تدريجيًا لتصل إلى ما نسبته 23.2% في عام 1992 ، ولكن هذا الانخفاض لم يستمر فسرعان ما ارتفعت في عام 1993 لتصل إلى ما نسبته 28.3% ،ثم شيئًا فشيئًا تراجعت خلال الفترة من (1994- 2000) لتصل إلى ما نسبته 12% ؛ هذا راجع إلى انخفاض في حجم الصادرات النفطية وهبوط أسعار النفط في تلك الفترة، لتعود بعدها في الارتفاع مرة أخرى بوتيرة متزايدة إلى إن تصل ما نسبته 31.1% في عام 2010؛ يعود سبب الارتفاع إلى الفائض المالي الذى تحقق من ارتفاع أسعار النفط مما نجم عن ذلك زيادة قيمة الإنفاق الحكومي وتطور سياسة تحرير التجارة الخارجية ، أدى ذلك إلى زيادة كمية الواردات السلعية خلال هذه الفترة .(الشامي والطروق: 2012: 78) ولكن هذا الارتفاع بدأ في الانخفاض التدريجي إلى أن وصلت ما نسبته 27.5% ، 27.4 في عامي 2011، 2012 ؛ ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى الظروف السياسية التي شهدتها ليبيا في تلك الفترة .

3-2-4 التوسع في القطاع العام:

أن اتساع نطاق القطاع العام على مستوى النشاط الاقتصادي أدى إلى السيطرة الكاملة على الحجم الكلي للاستثمارات المخصصة للتنمية الاقتصادية في ليبيا وهو ما ساهم في توسع إنفاق هذا القطاع، كما أن الوفرة المالية المتحصل عليها من عائدات النفط في السنوات الماضية (في حقبة السبعينات وأوائل الثمانيات تحديدًا) من القرن الماضي مكنت الدولة من الوفاء بكافة التزاماتها ، ولكن سرعان ما تراجعت أسعار النفط وانكمشت عوائده في منتصف الثمانينيات حيث واجه القطاع العام مشاكل في تمويله ، مثلما عجز على استكمال برامج ومشروعات التنمية ، وهو ما أثر على أداء وكفاءة الوحدات الإنتاجية والخدمية العامة وعوائد بعض المشروعات الاستثمارية (أبو لسين:2007 :373).

ويوضح الجدول (3—4-1) حجم استثمارات القطاع العام والخاص خلال الفترة (1970-2006) من إجمالي الاستثمارات الموزعة بين القطاعات الاقتصادية ، حيث يلاحظ أن نسبة مساهمة القطاع الخاص من إجمالي الاستثمارات الموزعة في الاقتصاد الوطني قد بلغت في سنة 1970 ما نسبته 49.36% ، وهو ما يشير إلى الدور الهام الذي يلعبه القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية في فترة الستينيات من القرن الماضي . ولكن سرعان ما بدأ في التراجع التدريجي أمام القطاع العام طيلة الفترة

حتي عام 1983 ؛ ويعود سبب ذلك الانخفاض إلى تغير النظام الاقتصادي من نظام مختلط إلى نظام اشتراكي نهاية السبعينيات ، حيث تم فرض قيود على القطاع الخاص لممارسة نشاطه ، وعلى غرار ذلك انخفضت مساهمة القطاع الخاص من إجمالي الاستثمارات العامة إلى أقل 20% اعتبارًا من سنة 1975.

جدول (3-4-1)

إجمالي الاستثمارات بين القطاعين خلال الفترة (1970–2006) (مليون دينار)

السنة	نسبة القطاع العام من إجمالي الاستثمارات %	نسبة القطاع الخاص من إجمالي الاستثمارات%
1970	50.5	49.5
1975	79.1	20.9
1980	92.7	7.3
1985	97.8	2.2
1990	61.8	38.2
1995	82.3	17.7
1999	81.7	18.3
2000	83.8	16.2
2005	83.6	16.4
2006	82.3	17.7

المصدر: قاعدة البيانات الاقتصادية والاجتماعية: مركز البحوث الاقتصادية: 2010.

أما بالنسبة لحجم القطاع العام يلاحظ أعلى نسبة تحققت خلال الفترة بلغت 97.8% في سنة 1985 وهذا يتناسق مع التطورات التي حدثت في الاقتصاد الليبي في تلك الفترة ، وهي الملكية العامة أي تحويل كافة الشركات الصناعية والخدمية والمنشآت في سنة 1979 إلى ملكية عامة تخضع لسيطرة القطاع العام وهذا مما أثر سلبًا على أداة وكفاءة الاقتصاد الوطني (فياض : 2007: 6). وإذ تراجعت سيطرة هذا القطاع قليلا خلال الفترة (1990–2006) وهي الفترة التي شهد فيها الاقتصاد الليبي تغيرات في أدوار القطاع العام والقطاع الخاص ، أي بداية التوجه نحو الحرية الاقتصادية وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص (الأفراد والشركات المساهمة) (شامية:2007: 6) ، أما بالنسبة

للقطاع الخاص فقد ارتفعت مساهمته مع بداية فترة التسعينيات ليصل إلى 38.2% في سنة 1990 بعد أن بلغ أدنى قيمة له تصل 2.2% في سنة 1985من إجمالي الاستثمارات الخاصة ؛هذا يعود إلى الاصلاحات التي امتلكها القطاع الخاص في تلك الفترة مما ساعد ذلك على ارتفاع قيمة استثماراته بشكل مطلق بالرغم من إن قيمته النسبية لم ترتفع بصورة مماثلة بسبب الارتفاع المتزايد في حجم الاستثمارات للقطاع العام (بلق :2015: 38) ، ولكن سرعان ما تراجعت هذه الاستثمارات إلى إن وصلت 17.7% في سنة 2006. ومن هنا يمكن القول أن القطاع العام هو المسيطر على إجمالي الاستثمارات المخطط لها في الاقتصاد الليبي ؛ هذا يرجع إلى القوة المالية لدى الدولة في اعتمادها على قطاع النفط بالدرجة الأولى ، مما أدى ذلك إلى تنامي دور القطاع الخاص خاصة في حصته من الاستثمارات المخطط لها (الحويج ، الماقوري :2015: 61).

الشكل (3-4-1)

تطور نسب القطاع العام والقطاع الخاص من إجمالي الاستثمارات العامة (1970-2006)

(%)

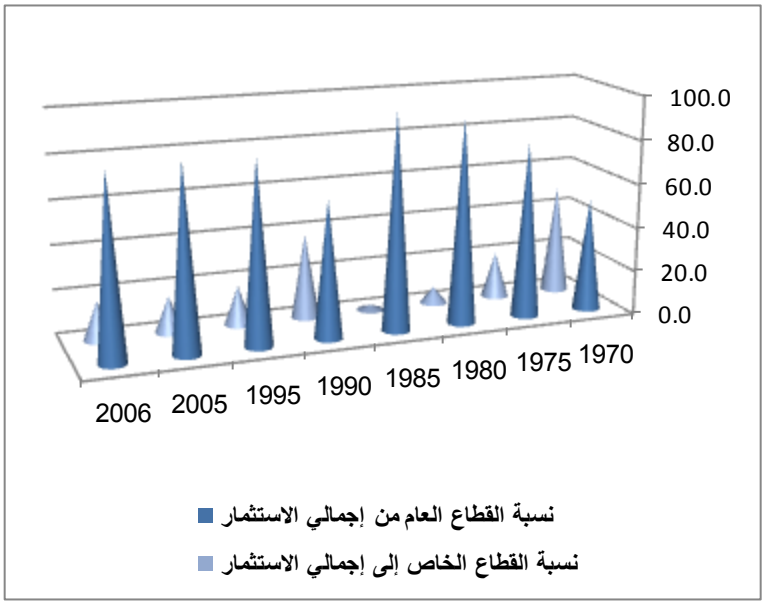

وإضافة إلى ذلك توجد عدة مقاييس أخرى توضح حجم تزايد القطاع العام في النشاط الاقتصادي والتي من ضمنها نسبة كلا من الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي ، فمن خلال الجدول (3-4 -2) والشكل البياني يلاحظ أن المقياس الأول وصل إلى 54.6% في سنة 1980 مقارنة بسنة 1970 حيث كانت نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي 29.1%،

ثم بدأ في الانخفاض التدريجي في سنة 1990حيث سجل ما نسبته 33.4% ثم أخد اتجاه الهبوط ليصل إلى 30.7% في عام 2000، ومع بداية الألفية نلاحظ أن نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت ما بين التزايد والتناقص في السنوات الثلاث الأولى (2001، 2002، 2003) ، ثم بدأ في اتجاه الصعود في سنة 2004 ليصل إلى 35.3% ، إذ نلاحظ أن أقصي نسبه حققها المقياس الأول في سنتي 2010 ،2011 فبلغت نسبة مساهمته في النشاط الاقتصادي حوالي (53.1%، 53.9%)؛ هذا الارتفاع راجع إلى ارتفاع أسعار النفط ، ودخول الدولة في مشاريع الإسكان العام في تلك الفترة ، أما في نهاية الفترة انخفضت إلى غاية 59.6% في سنة 2012 ؛ وهذا مما يفسر الانخفاض التدريجي في القطاع العام ، بسبب انخفاض الايرادات النفطية وكذلك الأحداث السياسية التي شهدتها البلاد.

جدول (3-4-2)

تطور مساهمة الإيرادات العامة والإنفاق العام في الناتج الإجمالي (1970-2012) بالأسعار الجارية (مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الإنفاق الحكومي	الإيرادات العامة	نسبة الإنفاق إلى الناتج%	نسبة الإيرادات إلى الناتج%
1970	1288.3	375.3	570.5	29.1	44.3
1980	10553.8	5761.6	6808.5	54.6	64.5
1990	8246.9	2752.0	2441.4	33.4	29.6
2000	17620.2	5403.2	5843.6	30.7	33.2
2001	21868.5	5905.6	7068.1	27.0	32.3
2002	30549.4	8487.0	9653.2	27.8	31.6
2003	37604	7246.2	8189.0	19.3	21.8
2004	48793.4	17230.0	24977.2	35.3	51.2
2005	67047.3	21343.0	38943.3	31.8	58.1
2006	81223.7	21378.0	49061.5	26.3	60.4
2007	92693.6	30883.0	53366.3	33.3	57.6
2008	116639.6	44115.5	72741.2	37.8	62.4
2009	86289.0	35677.2	41785.0	41.3	48.4
2010	102538.2	54498.8	61503.1	53.1	60.0
2011	43385.1	23366.5	16813.3	53.9	38.8
2012	117675	53941.6	70131.4	45.8	59.6

المصدر: قاعدة البيانات الاقتصادية والاجتماعية: مركز البحوث الاقتصادية: 2010.
المصدر: مصرف ليبيا المركزي :النشرة الاقتصادية :المجلد53: الربع الرابع : 2013.

أما المقياس الثاني من الجدول (3-4-2) والشكل البياني التالي يلاحظ إن نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي وصلت إلى 64.5% في سنة 1980 مقابل 44.3% في سنة 1970؛هذا يرجع إلى ارتفاع أسعار النفط ، ولكن في سنة 1990 انخفضت لتصل إلى 29.2%

وذلك بسبب انخفاض في أسعار النفط وخاصة بعد أزمة 1986، وبالتالي فإن حجم الإيرادات العامة في ليبيا مرتبط بالصدمات الخارجية التي تؤثر في أسعار النفط، وكما ارتفعت نسبة الإيرادات في عام 2000لتصل إلى 33.2% ثم أخذت تنخفض إلى أن وصلت إلى 21.8% في سنة 2003، ثم بعدها ارتفعت تدريجيا من سنة 2004 إلى أن وصلت ما نسبته62.4% في سنة 2008 وهي أقصى نسبة شهدتها الفترة ، ثم بعدها أخذت تتذبذب ما بين الانخفاض و الارتفاع إلى أن وصلت 59.6% في نهاية الفترة .

الشكل (3-4-2)

نسب مساهمة الإيراد العام والإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية(1970-2012)

(%)

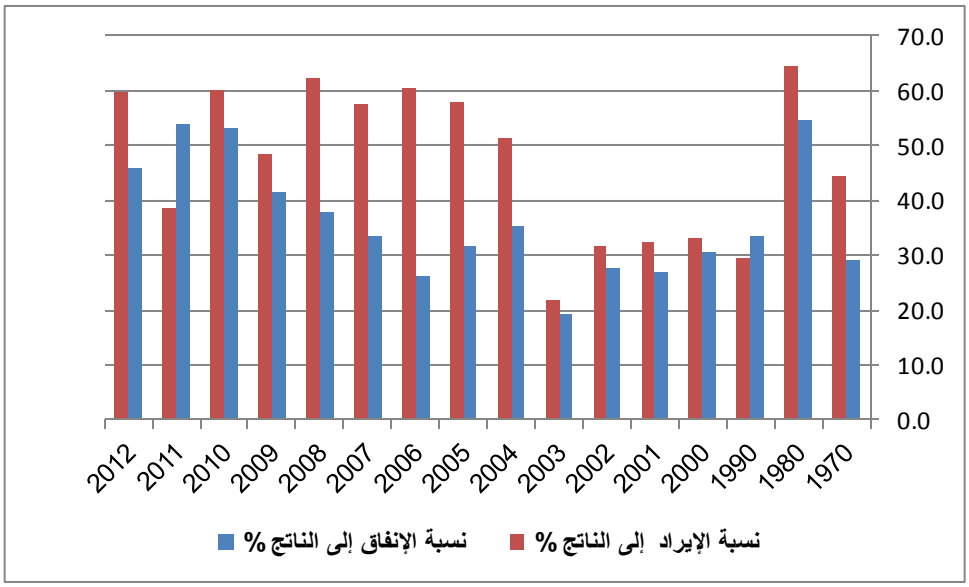

3-2-5 محدودية دور السياسات النقدية:

أن التطورات الاقتصادية التي دخلت على الاقتصاد الليبي في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات لم تكن السياسة النقدية في تلك الفترة ذات رؤية واضحة ، بل كانت مجرد أداة مساعدة للسياسات الاقتصادية الأخرى، ولكن بعد عام 1986 من القرن الماضي عندما انخفضت الإيرادات النفطية بسبب انخفاض أسعار النفط ازداد الاهتمام بالسياسة النقدية وذلك عن طريق اقتراض الخزانة العامة من الجهاز المصرفي لتغطية العجز المتزايد في الميزانية العامة ، وإن التمويل بالعجز من الجهاز المصرفي أدى إلى زيادة عرض النقود ، وكما نجم عن ذلك ظهور حالات التضخم في الاقتصاد (أعداد مجموعة من الخبراء الليبيين: 1994: 30).

وبالرغم من أن مصرف ليبيا المركزي قام بإدخال عمليات السوق المفتوحة للسياسة النقدية إلى جانب الأدوات التقليدية الموجودة من قبل، و إذ تتوفر حاليا للجنة السياسة النقدية حزمة من الأدوات المتمثلة في سعر إعادة الخصم ، ونسبة الاحتياطي القانوني والسيولة القانونية، وشهادات إيداع مصرف ليبيا المركزي ، وتسهيل الإيداع لليلة واحدة ، غير أن الظروف الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد الليبي من ارتفاع معدلات التضخم ، والارتفاع الكبير في حجم الإنفاق العام والزيادة في مستويات السيولة المحلية ، جميع هذه الأسباب عملت على عرقلة دور السياسة النقدية في الاقتصاد الليبي (منشورات مصرف ليبيا المركزي:2010 :16).

ويمكن تقييم فعالية السياسة النقدية في ليبيا من خلال استعراض عرض النقود بالمفهوم الضيق (M1) ، إذ نلاحظ من خلال الجدول (3-5) والشكل البياني (3-5) أن عرض النقود تزايد بصورة متسارعة مند منتصف الثمانينيات وبداية عقد التسعينيات ، حيث بلغ 5384.9 مليون دينار في عام 1993 بعد أن كان 3041.5 مليون دينار في عام 1986 ؛ ويعود هذا الارتفاع إلى التوسع الكبير في الائتمان المقدم من الجهاز المصرفي إلى الدولة ، بهدف تمويل العجز المالي المتواصل في الميزانية العامة والحاجة إلى الأموال لتمويل متطلبات التنمية واستكمال برامج البنية التحتية .

وقد استمر عرض النقود في الارتفاع خلال الفترة (1994-2004) حيث بلغ 6057.4 مليون دينار في عام 1994 وارتفع إلى 8870.8 مليون دينار في عام 2004، أي زاد بنسبة 31.7 % ؛ و الزيادة في هذه الفترة ترجع إلى السياسة النقدية التوسعية التي انتهجها المصرف المركزي وتتمثل في منح تسهيلات ائتمانية للأنشطة الإنتاجية والخدمية وتخفيض اسعار الفائدة الدائنة والمدينة على

الودائع الزمنية والقروض الصناعية وإنشاء صندوق التحول إلى الانتاج وكذلك سياسة تعديل وتوحيد سعر الصرف (مصرف ليبيا المركزي : 2010) .

جدول رقم (3-5)
تطور مكونات عرض النقود خلال الفترة (1986-2012) (مليون دينار)

السنة	صافي العملة في التداول	ودائع تحث الطلب	عرض النقدM1	معدل نمو%	نسبة صافي العملة إلى عرض النقد%	نسبة ودائع تحت الطلب إلى عرض النقد%
1986	1023.8	2017.7	3041.5		33.7	66.3
1987	1068.2	2370.4	3438.6	13.1	31.1	68.9
1988	899.6	2112	3011.6	-12.4	29.9	70.1
1989	1131.7	2550.3	3682	22.3	30.7	69.3
1990	1461.1	3184.3	4645.4	26.2	31.5	68.5
1991	1620.9	2821.8	4442.7	-4.4	36.5	63.5
1992	1982.2	3186	5168.2	16.3	38.4	61.6
1993	2216.9	3168	5384.9	4.2	41.2	58.8
1994	1989.8	4067.6	6057.4	12.5	32.8	67.2
1995	2035.4	4337	6372.4	5.2	31.9	68.1
1996	2419.8	4298.2	6718	5.4	36.0	64.0
1997	2534.2	4487.4	7021.6	4.5	36.1	63.9
1998	2698.6	4489.1	7187.7	2.4	37.5	62.5
1999	2634.8	5256.3	7891.1	9.8	33.4	66.6
2000	2699.2	5070	7769.2	-1.5	34.7	65.3
2001	2559.6	4694	7253.6	-6.6	35.3	64.7
2002	2613.3	5351.1	7964.4	9.8	32.8	67.2
2003	2763.5	5156.5	7920	-0.6	34.9	65.1
2004	2612.7	6258.1	8870.8	12.0	29.5	70.5
2005	3308.7	8358.4	11667.1	31.5	28.4	71.6
2006	3932.9	9791.6	13724.5	17.6	28.7	71.3
2007	4581.2	13805.8	18387	34.0	24.9	75.1
2008	5608.3	20965	26573.3	44.5	21.1	78.9
2009	6962.9	31206.5	38169.4	43.6	18.2	81.8
2010	7609	33712.2	41321.2	8.3	18.4	81.6
2011	14840.1	38597	53437.1	29.3	27.8	72.2
2012	13391.1	45822.6	59213.7	10.8	22.6	77.4

المصدر: مصرف ليبيا المركزي :الاحصاءات النقدية والمصرفية خلال الفترة 1966-2000.
المصدر: مصرف ليبيا المركزي :النشرة الاقتصادية :المجلد49: الربع الأول: 2009.
المصدر: مصرف ليبيا المركزي :النشرة الاقتصادية: المجلد52:الربع الرابع:2012.

الشكل (3-5)
تطور عرض النقود(M1) ومكوناته خلال الفترة (1986-2012)
(مليون دينار)

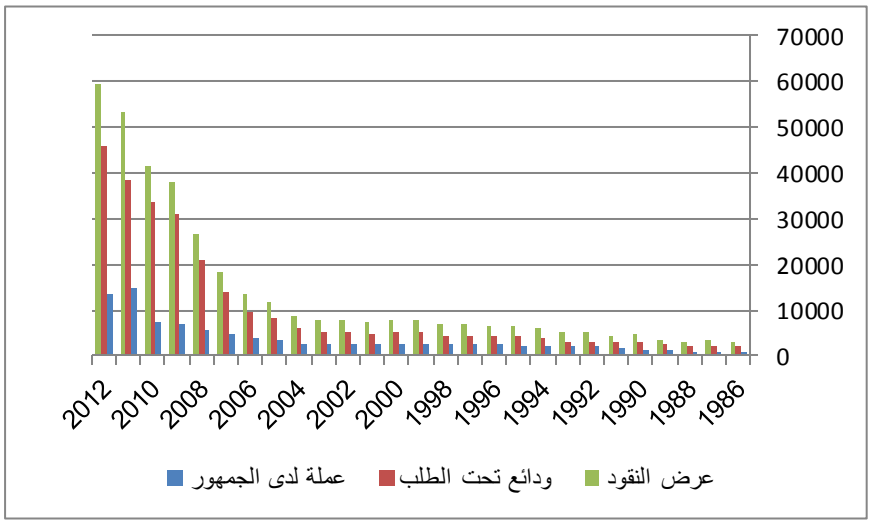

أما عن الفترة من (2005–2012) شهدت توسع في عرض النقود ،إذ ارتفع من 11667.1 مليون دينار عام 2005 إلى 59213.7 مليون دينار عام 2012 بمعدل نمو سنوي مركب 26%؛ ويعزى ذلك إلى الفوائض المالية الضخمة التي حققتها الخزانة العامة بسبب ارتفاع اسعار النفط في الأعوام الأخيرة ، والتي انعكست في اعتماد ميزانيات سنوية كبيرة خصص جانب كبيرة منها لمشاريع التنمية ، وكذلك تزايد حجم الإقراض المصرفي من المصارف المتخصصة ، وإضافة إلى تلك الاجراءات التي اتخذها المصرف المركزي اتجاه توحيد أسعار الفائدة المدينة على القروض في سنة 2005 و تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة بين المصارف التجارية وزبائنها (مصرف ليبيا المركزي :2010).

كذلك يلاحظ أيضًا من الجدول (3–5) إن نسبة صافي العملة في التداول إلى عرض النقود بالمعني الضيق كحد أدني بلغ (18.2%، 18.4%) في عامي 2009 ، 2010 ، وأعلى حد بلغ 51.5% في عام 1978 وهذا يفسر ضعف سعر الفائدة وأثره على الودائع المصرفية ، وهذا مما يؤكد عدم فاعلية السياسة النقدية أتجاه سعر الفائدة في جذب مدخرات الأفراد وللحد من السيولة لدى الأفراد مما أدى ذلك إلى زيادة معدلات التضخم التي تجعل سعر الفائدة غير مجدى وسالب القيمة الحقيقية.

كما شهد صافي العملة في التداول ارتفاعًا ملحوظًا خلال الفترة (1986- 2012) ليبلغ 13391.1 مليون دينار نهاية عام 2012 مقابل 1022.8 مليون دينار عام 1986 ، أي بزيادة قدرها 12367.3 مليون دينار وبمعدل نمو سنوي مركب 10.8% ؛ ويمكن تفسير ذلك من واقع وجود سيولة عالية لدى الافراد وزيادة ظاهرة الاكتناز وانخفاض الإيداع لدى المصارف التجارية وزيادة الأجور ، وكما زاد الإنفاق الاستهلاكي بدون قيود وظهور بنود أخرى مثل مكافآت المحاربين ، هذا دليل على عدم فاعلية السياسة النقدية في التأثير في حجم السيولة المحلية.

3-3 تحليل تطور الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في ليبيا

إن تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي تعد من المواضيع الاقتصادية المهمة ليس على صعيد الدول النامية فقط بل على صعيد الدول المتقدمة أيضا . وقد برزت أهمية هذه العلاقة عندما شهدت تلك الدول توسع في حجم نشاطها الاقتصادي ، وهذا التوسع أثار اهتمام العديد من الاقتصاديين ورجال السياسة، وعليه سيتم تحليل تطور الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في ليبيا لمعرفة أي منهما يقوم بدور أكبر في الاقتصاد الليبي.

3-3-1 الإنفاق الحكومي في ليبيا

شهد الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة تغييرات ملحوظة سواء في مستواه أو معدل نموه أو في شقيه الاستهلاكي والاستثماري ، وهذه التغيرات مرتبطة بعوامل داخلية وخارجية مما يظهر عواقبها على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الاقتصاد الليبي.

وسيتم تقسيم فترة دراسة تطور الإنفاق الحكومي إلى ثلاثة فترات:

الفترة الأولى من (1970-1985) وتسمى فترة انتعاش الإيرادات النفطية .
الفترة الثانية من (1986-1999) وتسمى فترة انكماش الإيرادات النفطية .
الفترة الثالثة من(2000-2012) وتسمى فترة تصحيح المسار الاقتصادي.

3-3-1-1 تطور الإنفاق الحكومي في ليبيا خلال فترة (1970-1985)

سميت هذه الفترة بفترة الانتعاش بسبب ارتفاع أسعار النفط والكميات المصدرة منه ،خاصة بعد الطفرة النفطية الأولى في أعقاب حرب أكتوبر 1973 والطفرة النفطية الثانية في أعقاب الثورة الإيرانية (1979) ،حيث ازدادت الإيرادات النفطية بشكل كبير مما مكّن الدولة من تبني خطتين

اقتصاديتين هما الخطة الثلاثية (1973–1975) والخطة الخمسية الأولى (1976–1980) ، وقد اهتمت هاتان الخطتان تباعًا بالإنفاق على التنمية البشرية وتحسين جودة الحياة ، والإنفاق على تطوير البنية التحتية في مجال الطرق والموانئ والمطارات وشبكات الكهرباء وما إلى ذلك، كما تبنت الدولة في النصف الأول من الثمانينيات الخطة الخمسية الثانية (1981–1985) التي ركّزت على تنمية الأنشطة الصناعية بشكل خاص بهدف تنويع هيكل الإنتاج في الاقتصاد الليبي وتخفيض الاعتماد على النفط في هيكل الناتج وهيكل الصادرات، سيتم الاعتماد على الجدول التالي في تحليل ذلك:

جدول (3-6)

تطور الإنفاق الحكومي بالأسعار الثابتة خلال الفترة (1970-1985) بأسعار سنة الأساس 2003 (بالمليون دينار ليبي)

السنة	الإنفاق الحكومي	معدل نموه	الإنفاق الجاري	معدل نموه	نسبة من الإنفاق الحكومي%	الإنفاق الاستثماري	معدل نموه	نسبة من الإنفاق الحكومي%
1970	2493.4		1523.4		61.1	970.0		38.9
1971	3521.7	41.2	1836.1	20.5	52.1	1685.6	73.8	47.9
1972	4971.9	41.2	2309.0	25.8	46.4	2662.8	58.0	53.6
1973	5400.7	8.6	2925.8	26.7	54.2	2474.9	-7.1	45.8
1974	10663.4	97.4	5604.9	91.6	52.6	5058.5	104.4	47.4
1975	13740.8	28.9	8964.8	59.9	65.2	4776.0	-5.6	34.8
1976	12933.2	-5.9	7239.5	-19.2	56.0	5693.7	19.2	44.0
1977	13680.6	5.8	7730.7	6.8	56.5	5949.9	4.5	43.5
1978	11209.5	-18.1	6507.1	-15.8	58.1	4702.4	-21.0	41.9
1979	15887.8	41.7	8762.3	34.7	55.2	7125.5	51.5	44.8
1980	20013.2	26.0	11150.1	27.3	55.7	8863.1	24.4	44.3
1981	20217.1	1.0	11128.0	-0.2	55.0	9089.1	2.5	45.0
1982	14791.0	-26.8	7972.1	-28.4	53.9	6818.9	-25.0	46.1
1983	11733.9	-20.7	6271.3	-21.3	53.4	5462.7	-19.9	46.6
1984	10680.2	-9.0	6429.7	2.5	60.2	4250.5	-22.2	39.8
1985	8290.3	-22.4	5056.7	-21.4	61.0	3233.6	-23.9	39.0

المصدر: قاعدة البيانات الاقتصادية والاجتماعية: مركز البحوث الاقتصادية: 2010.

الشكل (3-6)
تطور الإنفاق الحكومي بأنواعه خلال الفترة (1970-1985)

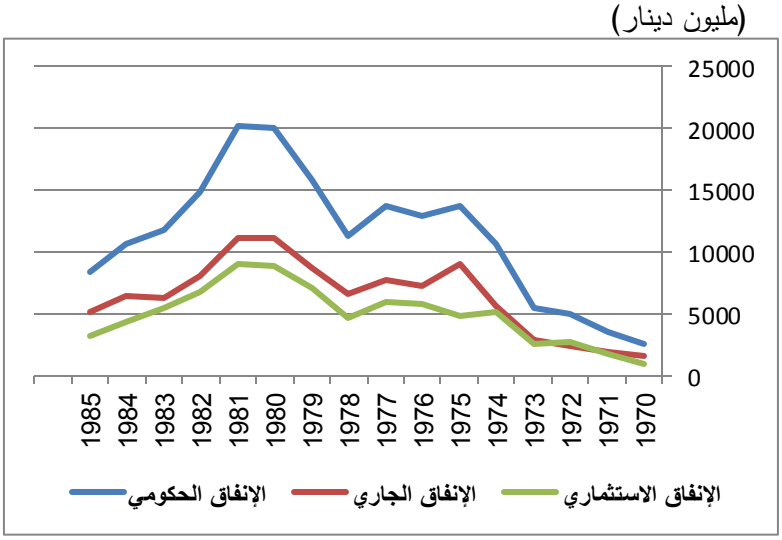

من خلال البيانات المدرجة في الجدول (3-6) و الشكل البياني نلاحظ هناك ارتفاع في قيمة الإنفاق الحكومي بالأسعار الثابتة ، حيث ارتفع من 2493.4 مليون دينار في سنة 1970 إلى 13740.8 مليون دينار سنة 1975 ، أي ارتفع بنسبة كبيرة بلغت 81.85% بمعدل نمو مركب 40.68%؛ يعود سبب هذا الارتفاع إلى الصعود الحاد في أسعار النفط والذي انعكس بدوره على الارتفاع الكبير في حجم الإيرادات النفطية ، الأمر الذي دفع الدولة إلى تبني سياسة التخطيط التنموي (الخطة الثلاثية الأولى 1973-1975). وكما سجل الإنفاق الجاري ، والإنفاق الاستثماري ارتفاعا سنة بعد سنة ، غير أن الإنفاق الجاري عاد في الانخفاض التدريجي إلى 12933.2 مليون دينار في سنة 1976 ومن ثم ارتفع قليلا في سنة 1977 ما قيمته 13680.6 مليون ، ولكن سرعان ما تراجع إلى ما قيمته 11209.5 مليون دينار سنة 1978 مسجلا في ذلك معدل نمو سالب ما نسبته 18.1% في نفس السنة؛ ويعزى ذلك الانخفاض بسبب التحولات التي طرأت على الاقتصاد الليبي ومتمثلة في تحويل نمط الاقتصاد من اقتصاد السوق إلى اقتصاد اشتراكي يعتمد على ادارة التخطيط الشامل ، مما انعكس ذلك سلبًا على قيم الإنفاق الحكومي بالأسعار الحقيقية بالرغم من ارتفاع الايرادات النفطية في تلك الفترة ، ولكن هذا الانخفاض لم يستمر فسرعان ما ارتفع إلى 20013.2 مليون دينار في 1980 بعد ما كان 15887.8 مليون دينار في 1979 ، بمعدل نمو سنوي منخفض

ما نسبته 26% مقارنة بالسنة التي قبلها ، ويرجع ذلك الارتفاع إلى التحسن الذى حدث في اسعار النفط وبناء على ذلك قامت الدولة بوضع الخطة الخمسية الثانية (1981–1985) التي تهدف إلى إقامة مشاريع وتحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع .

أما في الفترة (1979، 1980) فقد سجل الإنفاق الحكومي ارتفاعًا تدريجيًا بلغت قيمته (15887.8، 20013.2) مليون دينار على التوالي ، غير أن هذه الزيادة وجهت للإنفاق الجاري بدلا من الإنفاق الاستثماري ، وهذا ما اتضح في السنوات محل الدراسة من خلال كبر حجم الإنفاق الجاري مقارنة بالإنفاق الاستثماري وهذا راجع إلى التغيرات التي حدثت في الاقتصاد الليبي المتمثلة في سيطرة القطاع العام على كافة الاقتصاد الوطني ، مما سبب في زيادة الإنفاق الحكومي غير الاستثماري على حساب الإنفاق الاستثماري ، ففي سنة 1979 سجل الإنفاق الاستثماري ما قيمته 7125.5 مليون دينار بمعدل نمو مرتفع قدره 51.5% مقارنة بالسنة التي قبلها ، أما نسبة مساهمته في الإنفاق الحكومي قد ارتفعت من 41.9% في سنة 1978 إلى 44.8% سنة 1979 ، و في حين بلغت مساهمة الإنفاق الجاري في الإنفاق الحكومي (55.2%) سنة 1979.

أما عن سنة1981 فقد ارتفع الإنفاق الحكومي ليصل إلى 20217.1 مليون دينار بمعدل نمو سنوي منخفض قدره 1% مقارنة بالسنوات السابقة ، ولكن هذه الزيادة لم تستمر فسرعان ما انخفض انخفاض تدريجيا سنة بعد سنة إلى أن وصل 8290.3 مليون دينار في سنة 1985، بمعدل نمو سنوي سالب ما نسبته 22.4% و يرجع هذا التذبذب في قيمة الإنفاق الحكومي إلى انخفاض أسعار النفط التي أثرت سلبًا على أداء الاقتصاد الليبي مما أدى إلى انخفاض كمية الصادرات وزيادة قيمة الواردات، خاصة الواردات اللازمة لتنفيذ مشاريع التنمية في تلك الفترة.(بو حبيل :1993 :203).

3-3 -1 -2 تطور الإنفاق الحكومي خلال الفترة (1986- 1999)

اتسمت هذه الفترة بانخفاض حاد في أسعار النفط وصل إلى مستويات متدنية جدًا، فبحلول عام 1986 وصل سعر برميل النفط إلى 11.575 دولار مقارنة ب 36 دولار في مطلع الثمانينيات (السعيد ومصباحي : 2015: 109) ، وكما اتسمت هذه الفترة أيضًا باستقرار أسعار النفط عند مستويات منخفضة في فترة التسعينيات وصلت أدناها بحلول عام 1998، وقد أدى ذلك إلى تخلّي الدولة عن التخطيط للتنمية للآجال المتوسطة والطويلة ، إذ استبدلت ذلك باللجوء إلى الميزانيات السنوية القائمة على تقدير الإيرادات النفطية المتوقعة ، وهو ما انعكس في صورة تراجع معدلات النمو الاقتصادي في

القطاعات غير النفطية نتيجة انخفاض الإنفاق عليها تبعًا لتراجع وانخفاض الإيرادات النفطية بشكل حاد وكذلك تغيرّ هيكل الإنفاق العام ،حيث بدأ الإنفاق الجاري يحظى بأهمية نسبية أكبر في هيكل الإنفاق العام مقارنة بالإنفاق الاستثماري الذي أخذ في الانخفاض المتواصل طوال هذه الفترة.

جدول (3-7)
تطور الإنفاق الحكومي بالأسعار الثابتة خلال الفترة (1986-1999) بأسعار سنة الأساس 2003 (مليون دينار)

السنة	الإنفاق الحكومي	معدل نموه	الإنفاق الجاري	معدل نموه	نسبة من الإنفاق الحكومي %	الإنفاق الاستثماري	معدل نموه	نسبة من الإنفاق الحكومي %
1986	7295.7	-	4999.9	-	68.5	2295.8	-	31.5
1987	5836.0	-20.0	4283.4	-14.3	73.4	1552.6	-32.4	26.6
1988	5628.2	-3.6	4248.8	-0.8	75.5	1379.5	-11.2	24.5
1989	5266.1	-6.4	3713.8	-12.6	70.5	1552.3	12.5	29.5
1990	4776.4	-9.3	3558.0	-4.2	74.5	1218.4	-21.5	25.5
1991	4377.7	-8.3	3254.2	-8.5	74.3	1123.5	-7.8	25.7
1992	3190.3	-27.1	2625.7	-19.3	82.3	564.6	-49.7	17.7
1993	3119.9	-2.2	2595.0	-1.2	83.2	525.0	-7.0	16.8
1994	2531.0	-18.9	1951.7	-24.8	77.1	579.4	10.4	22.9
1995	4769.8	88.5	4441.3	127.6	93.1	328.6	-43.3	6.9
1996	3436.5	-28.0	2824.6	-36.4	82.2	611.9	86.2	17.8
1997	3846.4	11.9	3141.3	11.2	81.7	705.1	15.2	18.3
1998	3540.3	-8.0	3155.7	0.5	89.1	384.6	-45.4	10.9
1999	3559.0	0.5	2938.8	-6.9	82.6	620.2	61.2	17.4

المصدر: قاعدة البيانات الاقتصادية والاجتماعية: مركز البحوث الاقتصادية: 2010.

من خلال البيانات الواردة في الجدول والشكل البياني يتضح أن الإنفاق الحكومي خلال هذه الفترة يتميز بالانخفاض التدريجي ،حيث سجل الإنفاق الحكومي انخفاضًا خلال عام 1994 ما قيمته 2531مليون دينار مقارنة بعام 1986 بعد ما كان 7295.5 مليون دينار ، مسجلاً بذلك انخفاضًا ما نسبته 65% مقارنة ببداية الفترة ؛ ويعود ذلك إلى انخفاض الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري بما نسبته (61% ، 74.8%) على التوالي مقارنة بعام 1986 ؛ وهذا الانخفاض راجع إلى تداعيات الأزمة النفطية لسنة 1986 التي امتدت سلبياتها حتى فترة التسعينيات من القرن الماضي مما أثر ذلك سلبًا على الإنفاق الحكومي بالأسعار الثابتة ، وعلى غرار ذلك قامت الدولة بتبني سياسة مالية انكماشية تهدف إلى تخفيض العجز في الموازنة العامة وسياسة الحد من ارتفاع الأجور في القطاع العام وتخفيض تمويل مشاريع التنمية المراد تنفيذها في الخطة الخمسية الثانية، وذلك من خلال الضغط على الإنفاق الاستثماري ، وهذا مما أدى إلى انخفاض نسبة الإنفاق الاستثماري من الإنفاق الحكومي من 31.5% سنة 1986 إلى 22.9% سنة 1994 ، وبالتالي ارتفعت نسبة الإنفاق

الجاري ، و كما نلاحظ الانخفاض في معدلات النمو في الإنفاق الاستثماري أكبر من الانخفاض في معدلات النمو في الإنفاق الجاري في هذه الفترة ، وهذا الانخفاض أدى إلى تغيّر هيكل الإنفاق العام لمصلحة الإنفاق الجاري.

الشكل (3-7)
تطور الإنفاق الحكومي بأنواعه خلال الفترة (1986-1999)

(مليون دينار)

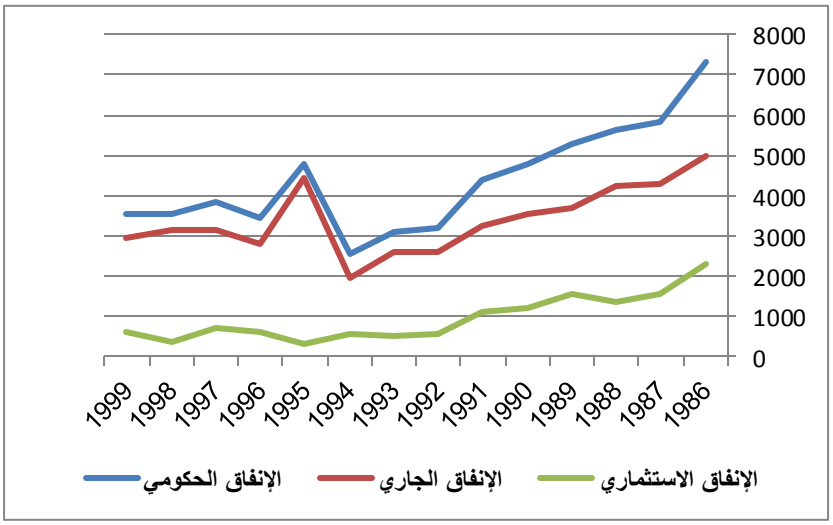

كما سجل الإنفاق الحكومي في السنوات الخمسة التالية تذبذب بين الصعود والهبوط ليكون (4769.8، 3436.5، 3846.4، 3540.3 ، 3559) مليون دينار على التوالي ويلاحظ أن معظم الزيادة كانت في الإنفاق الجاري عن الإنفاق الاستثماري ، أما بالنسبة للإنفاق الاستثماري فقد حقق أدنى مستوى له في سنتي 1995، 1998 على التوالي ، والتي بلغت (328.6، 384,6) مليون دينار بمعدل نمو سالب قدره (43.3%، 45.4%) مقارنة عما كانت عليه في سنة 1986، أما نسبة مساهمته في الإنفاق الحكومي فلقد ارتفعت من 6.9% في سنة 1995 إلى10.9 % في سنة 1998 ،وبينما بلغت مساهمة الإنفاق الجاري في الإنفاق الحكومي 89.1% في سنة 1998.

أما عن سنة 1999 فقد انخفض الإنفاق الحكومي ليصل إلى 3559مليون دينار بنسبة انخفاض تصل 51.21% مقارنة بسنة 1986 ،وبالتالي نسبة مساهمة الإنفاق الجاري والاستثماري إلى الإنفاق الحكومي عند المقارنة بينهما يلاحظ أن أعلى نسبة بلغت 91.1% في سنة 1995 وهي مساهمة الإنفاق الجاري إلى الإنفاق الحكومي خلال هذه الحقبة؛ وذلك بسبب أن الاقتصاد الليبي

اقتصاد ريعي اعتماده الكلي على الإنفاق الجاري في تحريك الاقتصاد سواء من حيث الأجور والمرتبات للعاملين في القطاع العام.

3-3-1-3 تطور الإنفاق الحكومي خلال الفترة (2000- 2012).

انتهجت ليبيا في هذه الفترة عدة إجراءات في التشريعات الاقتصادية ، والذي كان الهدف منها زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتقليل الاعتماد على القطاع العام ، وذلك من أجل تخفيف الأعباء على الموازنة العامة ، كما شهدت تلك الفترة ارتفاع في أسعار النفط العالمية مما أدت إلى زيادة قيمة الصادرات النفطية وبالتالي زيادة الإيرادات العامة ، وعلى غرار ذلك قامت الدولة بتنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية والبنية التحتية ، وكذلك تعديل وتوحيد سعر الصرف الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية ، كل هذه التغيرات أثرت على اتجاه الإنفاق الحكومي في ليبيا نحو التزايد خلال هذه الفترة .

من خلال الجدول (3-8) نلاحظ أن قيم الإنفاق الحكومي في تزايد طيلة الفترة ، إذ ازداد من 4345.4 مليون دينار في عام 2000 إلى 5226.8 مليون دينار عام 2001 بمعدل نمو ما نسبته 20.3% ؛ وكما زاد الإنفاق الجاري إلى ما قيمته 3622.2 مليون دينار مقارنة بالعام السابق، في حين انخفض الإنفاق الاستثماري إلى ما نسبته 29.5 % ، ثم عاودت نسبته من الإنفاق الحكومي في الارتفاع لتصل إلى 30.7% ؛ ويعود سبب هذا الارتفاع إلى زيادة قيمة الإيرادات النفطية بالعملة المحلية نتيجة لسياسة تعديل وتوحيد سعر صرف الدينار الليبي .

كما سجل الإنفاق الحكومي ارتفاعا ملحوظا في عام 2002 ما قيمته 8305.4 مليون دينار بمعدل نمو سنوي 58.9% مقارنة بالعام الذى قبله ؛ ويرجع هذا إلى الارتفاع في الإنفاق الاستثماري ما قيمته 3622.5 مليون دينار بمعدل نمو سنوي 125.8 % ، وزيادة الإنفاق الجاري بمعدل نمو 29.3% ، إذ أن نسبة الإنفاق الاستثماري ارتفعت إلى 43.6% مقارنة بالعام السابق ؛ ويعود السبب في زيادة الإنفاق الحكومي بشقيه إلى سياسة التعديل وتوحيد سعر الصرف الدينار الليبي خلال تلك الفترة كأحد سياسات الإصلاح الاقتصادي مما أدى ذلك إلى زيادة حجم الاستثمارات الاجنبية (اشكاب ،السكبي :2008: 6).

جدول (3-8)

تطور الإنفاق الحكومي بالأسعار الثابتة خلال الفترة(2000-2012) بأسعار سنة 2003 (مليون دينار)

السنة	الإنفاق الحكومي	معدل نموه	الإنفاق الجاري	معدل نموه	نسبة من الإنفاق الحكومي %	الإنفاق الاستثماري	معدل نموه	نسبة من الإنفاق الحكومي %
2000	4345.4	-	3106.1	-	71.5	1239.3	-	28.5
2001	5226.8	20.3	3622.2	16.6	69.3	1604.6	29.5	30.7
2002	8305.4	58.9	4682.9	29.3	56.4	3622.5	125.8	43.6
2003	7246.2	-12.8	4336.2	-7.4	59.8	2910.0	-19.7	40.2
2004	17057	135.4	10406.5	140	61	6650.6	128.5	39
2005	20541.2	20.3	10642.7	2.3	51.9	9876.5	48.5	48.1
2006	20263.3	-1.2	9799.9	-7.9	48.4	10463.4	5.9	51.6
2007	27574.1	36.1	10616.1	8.3	38.5	16958.0	62.1	61.5
2008	35663.3	29.3	12297.7	15.8	34.5	23365.6	37.8	65.5
2009	28158.8	-21	13175.5	7.1	46.8	14983.3	-35.9	53.2
2010	41986.7	49.1	23705.2	79.9	56.5	18281.5	22.0	43.5
2011	15536.2	-63.0	15536.2	-34.5	100.0	0.0	-100.0	0.0
2012	33798.0	117.5	30351.9	95.4	89.8	3446.1	#DIV/0!	10.2

المصدر: قاعدة البيانات الاقتصادية والاجتماعية :مركز البحوث الاقتصادية:2010.

المصدر: مصرف ليبيا المركزي: النشرة الاقتصادية :المجلد52:الربع الرابع :2012.

الشكل (3-8)

تطور الإنفاق الحكومي بأنواعه خلال الفترة (2000-2012)

(مليون دينار)

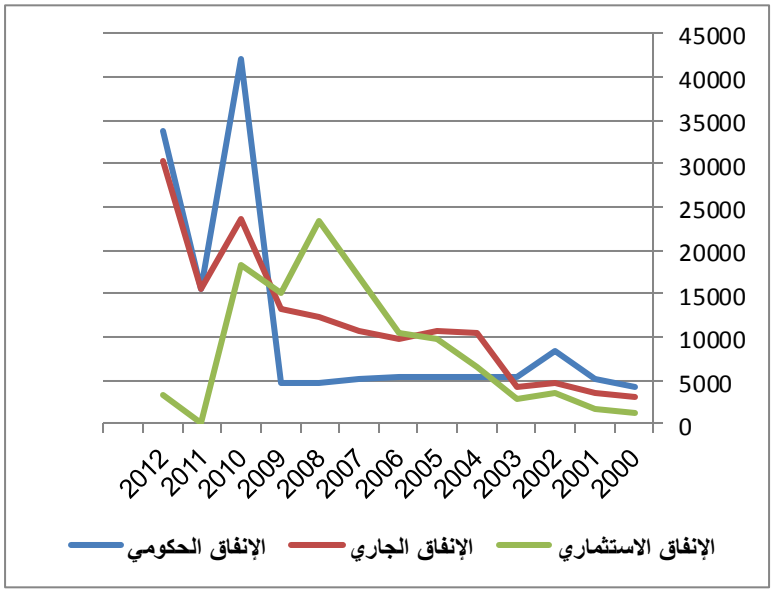

أما في عام 2003 فقد شهد انخفاضا في قيمة الإنفاق الحكومي ،إذ بلغ 7246.2مليون دينار مقارنة عن سنة 2002 بمعدل نمو سنوي سالب بلغ 12.8% وكما إن معدل نمو الإنفاق الجاري

والاستثماري في تلك السنة قد انخفض أيضًا بمقدار سالب (7.4% ،19.7%) ؛ يرجع هذا الانخفاض إلى انخفاض الصادرات النفطية في تلك السنة مما أثرت على الايرادات النفطية التي تعد المصدر الاساسي في تمويل الإنفاق العام.

أما بالنسبة للفترة الممتدة بين 2004 إلى 2008 فلقد شهدت ارتفاعًا في قيمة الإنفاق الحكومي من 17057مليون دينار في سنة 2004 إلى 35663.3 مليون دينار في سنة 2008 و بمعدل نمو سنوي مركب 25% ، وكما بلغت نسبة الإنفاق الجاري 140% في عام 2004 وانخفض إلى 15.8% في عام 2008 لصالح الإنفاق الاستثماري التي لم تبلغ سوى 39% من قيمة الإنفاق الحكومي لعام 2004 لترتفع إلى 65.5% عام 2008 ؛ وهذا الارتفاع ناتج من سياسة اقتصادية تبنتها الدولة في تلك الفترة منذ بداية سنة 2004 والتي تعتمد على سياسة التوسع في الإنفاق الاستثماري ، وكنتيجة لزيادة أسعار النفط من حوالي 27 دولار عام 2000 إلي 94.4 دولار عام 2008 (منظمة أوابك: 2012).

أما عام 2009 تراجع فيه الإنفاق الحكومي ما قيمته 28158.8 مليون دينار بمعدل نمو سنوي سالب ما نسبته 21% بالرغم من انخفاض معدل نمو في الإنفاق الجاري ما نسبته 7.1 % وانخفاض الإنفاق الاستثماري بمعدل نمو سالب ما نسبته 35.9% ؛ السبب الرئيسي في هذا التراجع يعود إلى الانخفاض الحاصل في اسعار النفط بسبب الأزمة المالية العالمية التي حلت في النصف الثاني في عام 2008 مما أثر ذلك على حجم الإنفاق الحكومي بالنسبة للاقتصاديات الريعية ، وكما سجل الإنفاق الحكومي في عام 2010 ارتفاعا ما نسبته 49.1 % في حين وصلت قيمته 41986.7 مليون دينار؛ يرجع ذلك الارتفاع إلى التحسن الذى حدث في اسعار النفط بالدرجة الاولى ، وكما شهد هذا العام ارتفاع في قيمة الإنفاق الجاري بمعدل نمو 79.9% ، والإنفاق الاستثماري بمعدل 22% ، إلا أن نسب المساهمة في الإنفاق الحكومي يلاحظ إن الإنفاق الجاري أكبر من الإنفاق الاستثماري ؛ ويمكن أن يرجع ذلك إلى وفاء الدولة بالتزاماتها المالية المستحقة عليها في السنوات السابقة ، ومن ثم عاد الإنفاق الحكومي في الانخفاض بالقيمة السالبة بعد عام 2010 ليصبح 63 %عام 2011 ؛ ويرجع ذلك بسبب الأحداث التي شهدتها البلاد في 2011 وكذلك العجز المالي غير المتوقع في سنة 2010 حتى يومنا هذا (النشرة الاقتصادية:2013) ، ثم أخذ هذا المعدل يتضاعف بشكل ملحوظ مرة أخرى بعد سنة 2011 ليصبح 117.5% في سنة 2012 ؛ ويرجع هذا التضاعف بالدرجة الأولى إلى ارتفاع الإيرادات النفطية ، كنتيجة لارتفاع سعر النفط

من حوالى 77.4 دولار للبرميل خلال 2010 إلى حوالى 109.4 دولار للبرميل خلال عام 2012 ، وكذلك انخفاض معدل التضخم السنوي في سنة 2012 (الغز واني: 2016: 343).

3 -3-2 الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا

يعد الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية للبلد الذي يكشف التطور الاقتصادي ومسيرته التنموية وذلك عن طريق حساب مجموع قيم السلع والخدمات النهائية (التامة الصنع) المنتجة داخل البلد خلال فترة زمنية معينة (الشامي والطروق:2012: 68).

3-3-2-1 معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي

حتى يتسنى لنا معرفة معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا طيلة فترة الدراسة وتقييمه، فإن ذلك يتطلب منا تقسيم فترة الدارسة إلى ثلاثة فترات وهذا التقسيم نابع من الظروف الاقتصادية التي شهدتها فترة الدراسة سواء كانت في حالة استقرار أو ركود .

أولًا: الفترة (1970-1985)

في هذه الفترة يلاحظ أن معدلات النمو في معظم المتغيرات الاقتصادية تميزت بالارتفاع والانخفاض، وذلك بسبب تأثر الاقتصاد الليبي بالصدمات الخارجية التي تحدث في السوق النفطي الأمر الذى انعكس على الإيرادات النفطية . ففي الجدول (3-9) نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي سجل معدلات نمو موجبة وسالبة خلال هذه الفترة ، فبلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي في عام 1970 (8914.954) مليون دينار ، ثم انخفضت إلى (8617.131) مليون دينار عام 1971 وذلك بالأسعار الثابتة مسجلاً بذلك انخفاضا ما نسبته (3.3%) عند مقارنتها بعام 1970، إلا أنه في عام 1972 فوصلت قيمة الناتج المحلي الإجمالي(10079.93) مليون دينار، محققة بذلك معدل نمو بمقدار(17%) عند مقارنته بعام 1970، و كما سجلت قيمة الناتج المحلي الإجمالي عن عامي 1973، 1974 (13248.54 ،22246.99) مليون دينار على التوالي ، محققًا بذلك معدلات نمو مرتفعة بلغت (31.4%، 67.9%) على التوالي عند مقارنتها بعام 1971 وذلك تزامنًا مع فترة تصحيح أسعار النفط مما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط وكذلك مساهمة الناتج النفطي في الناتج المحلي الإجمالي ، وأما عن سنة 1975 فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي انخفاضًا تدريجيًا ما قيمته (20012.53) مليون دينار ومسجلاً في ذلك معدل نمو سالب قدره (10%) ، وفي عام 1976 بلغ الناتج المحلي الإجمالي (24640.07) مليون دينار محققا في ذلك معدل نمو(

23.1%) عند مقارنته بعام 1975 ؛ يمكن تفسير ذلك بسبب زيادة أسعار النفط العالمية عما كانت عليه في السابق .

جدول (3-9)

تطور معدل النمو في الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة(1970-1985) بأسعار سنة 2003

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي(%)	سعر النفط الخام($)للبرميل
1970	8914.954	-	2.1
1971	8617.131	-3.3	2.6
1972	10079.93	17	2.8
1973	13248.54	31.4	3.1
1974	22246.99	67.9	10.4
1975	20012.53	-10	10.4
1976	24640.07	23.1	11.6
1977	26565.22	7.8	12.6
1978	27003.88	1.7	12.9
1979	29143.67	7.9	29.2
1980	30130.47	3.4	36
1981	24783.26	-17.7	34.2
1982	26502.49	6.9	31.7
1983	25390.63	-4.2	30.1
1984	24312.19	-4.2	28.1
1985	24235.62	-0.3	27.1

المصدر: قاعدة البيانات الاقتصادية والاجتماعية: مركز البحوث الاقتصادية: 2010.

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد: 1999.

أما بالنسبة للسنوات التي تلت سنة 1976 فقد شهدت زيادة متواصلة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي ، إلا إن معدل النمو شهد تقلبات حادّة صعودًا وهبوطًا خلال هذه الفترة ، ففي عام 1981 بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي 2478.26 مليون دينار عند مقارنته بعام 1980 حيث انخفض معدل نموه بنسبه قدرها 17.7% ؛ حيث هذه الفترة شهدت انخفاض نسبي في أسعار النفط ، بينما ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1982 عن سنة 1981 بمعدل نمو قدرها 6.8% .

إذ يلاحظ من خلال الشكل البياني (3-9) أن معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي أخذت القيمة السالبة عن السنوات (1983، 1984، 1985) على التوالي ؛ حيث تعود حقيقة هذا الانخفاض في معدلات النمو إلى انخفاض سعر السلعة الرئيسة (النفط) التي يعتمد عليها الاقتصاد الليبي بالدرجة الأولى ، وكذلك سيطرة القطاع العام على الهياكل الأساسية في الدولة وكما زادت أيضا في تلك الفترة قيمة وارداته السلعية كبديل للقطاع الخاص مما أثر ذلك سلبًا على معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل (3-9)

معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1970-1985)

(%)

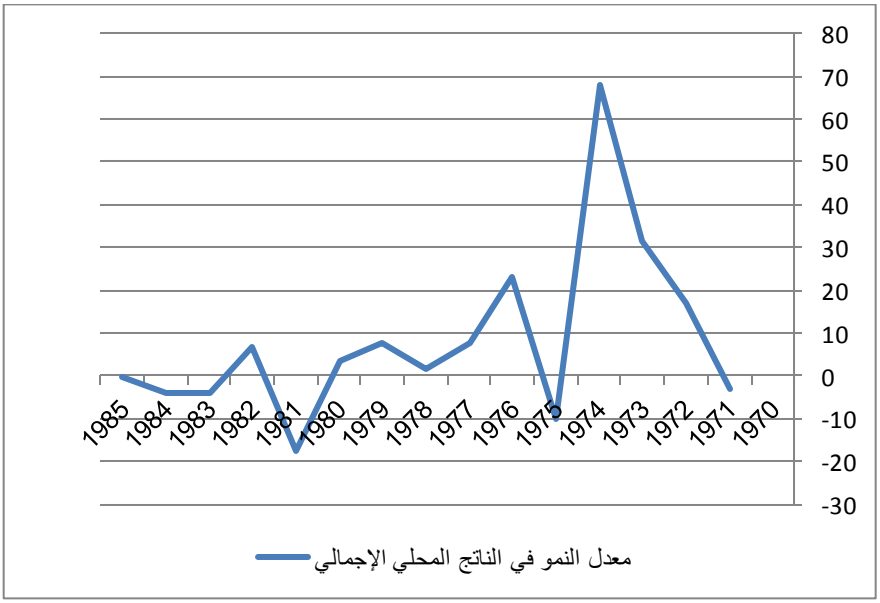

ثانيًا :الفترة (1986-1999)

يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول (3-10) التالي والشكل البياني (3-10) أن معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة أخذت اتجاه الصعود والهبوط على عدة مراحل ، ففي بداية الفترة شهد معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي انخفاضًا كبيرًا خلال عامي 1986-1987 (13.4%، 14.7%) على التوالي وذلك بالأسعار الثابتة لعام 2003 ؛ ويمكن تفسير ذلك بسبب تداعيات الأزمة النفطية لعام 1986، التي أدت إلى تعرض الاقتصاد الليبي لصدمة اقتصادية تتمثل في انخفاض الإيرادات النفطية ، وارتفاع معدلات التضخم كذلك زيادة حجم الدين العام وزيادة عرض النقود ، وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي مما خلف عواقب وخيمة على الاقتصاد الليبي.

جدول (3-10)

تطور معدل النمو في الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة(1986-1999) بأسعار سنة 2003

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي(%)	أسعار النفط الخام($) للبرميل
1986	20999.49	-13.4	13.1
1987	17912.46	-14.7	17.7
1988	19270.43	7.6	14.2
1989	20657.26	7.2	17.3
1990	21426.08	3.7	22.3
1991	23557.59	9.9	18.6
1992	23333.5	-1.0	18.4
1993	23424.59	0.4	16.3
1994	22696.61	-3.1	15.5
1995	24308.26	7.1	16.9
1996	25138.26	3.4	20.3
1997	25494.16	1.4	18.7
1998	25908.29	1.6	12.3
1999	25225.73	-2.6	17.5

المصدر: قاعدة البيانات الاقتصادية والاجتماعية: مركز البحوث الاقتصادية: 2010.
المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد: منظمة الاقطار العربية المصدرة النفط (أوابك) : 1999.

أما عن الفترة من 1988-1991 يلاحظ أن هناك تحسن ملحوظ في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث ارتفع بنسبة 7.6% عام 1988 ، ثم انخفض قليلا ليصل إلى 3.7% عام 1990، وفي نفس الفترة انتعش مرة أخرى ووصل معدل نموه إلى 9.9% عام 1991 ؛ ويعود هذا الارتفاع إلى حرب الخليج الثانية التي أدت إلى تحسن أسعار النفط ،وتحول الدول المستهلكة للطاقة إلى النفط الليبي حيث استفادت ليبيا من ارتفاع السعر ، وبالتالي زادت صادراتها النفطية.

الشكل (3-10)
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(1986-1999)

(%)

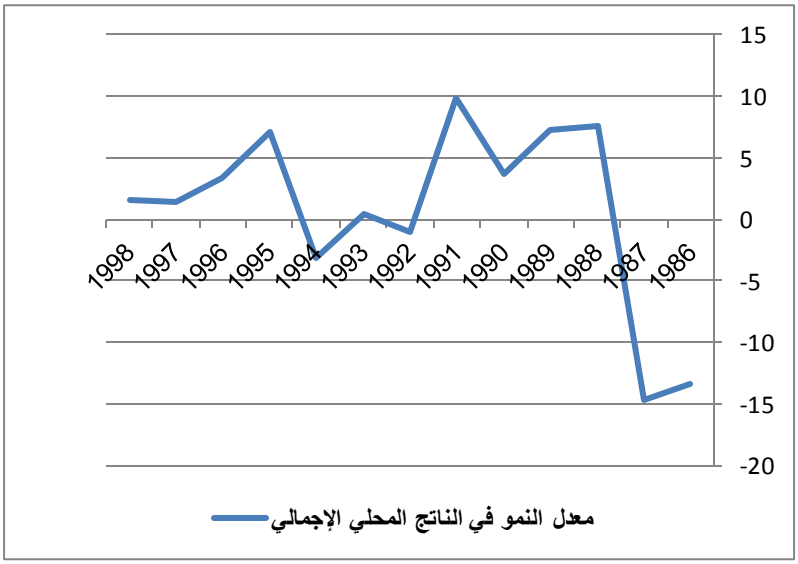

وكما أخذ معدل نمو الناتج المحلي قيمًا منخفضة عن الاعوام التالية 1992، 1993، 1994 نتيجة لعدم استقرار أسعار النفط بالدرجة الاولى وكذلك بسبب الحصار الاقتصادي المفروض على ليبيا في تلك الفترة ، بينما شهد الناتج المحلي الإجمالي ارتفاع خلال عام 1995 بلغ 7.1% ؛ و هذا يعود إلى التحسن الذى حدث في الناتج النفطي ، ومن ثم يعود لينخفض تدريجيًا إلى غاية عام 1999 ليأخذ قيمة سالبة لتصل 2.6%، و يرجع هذا إلى الاختلال الكبير الذي حدث في العرض والطلب من النفط الخام الذي أحدثته الدول المستوردة للطاقة مما أثر في صورة انخفاض في سعر النفط في عام 1998 وانخفاض الكميات المصدرة منه في ليبيا.

ثالثًا: الفترة (2000-2012)

تميزت هذه الفترة بارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي؛ نتيجة لتحسن السوق النفطي وارتفاع الأسعار بنهاية عام 1999 وبداية عام 2000 ، وكذلك بسبب رفع العقوبات المفروضة على ليبيا من المجتمع الدولي، إذ حقق الاقتصاد الليبي فائضًا ماليًا في تلك الفترة أدى إلى حالة من الاستقرار المالي أسهمت في تمويل مختلف الاستثمارات اللازمة لعملية التنمية(كريدلة:2013: 319).

لقد شهد عامي 2000 و2001 ارتفاعًا في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.4% عام 2000 و 29% عام 2001 مقارنته بعام 1999 ؛ هذا راجع بالدرجة الأولى إلى مساهمة العائدات النفطية في زيادة حجم النشاط الاقتصادي ، بينما عام 2002 سجل فيه الناتج المحلى الإجمالي معدل نمو سالب ليصل إلي 0.9% عند مقارنته بعام 2001؛ ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى التغيرات التي حدثت في السوق العالمي النفطي أو زيادة قيمة الواردات الليبية في نفس العام مما أثر ذلك سلبًا على الاقتصاد المحلي .

جدول (3-11)

تطور معدل النمو في الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة (2000-2012) بأسعار سنة2003

السنة	الناتج المحلي الإجمالي(مليون)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي(%)	سعر النفط الخام($)للبرميل
2000	26077.34	3.4	27.6
2001	33643.85	29.0	23.1
2002	33350.87	-0.9	24.1
2003	37604	12.8	28.2
2004	40192.26	6.9	36
2005	43965.44	9.4	50.6
2006	46413.54	5.6	61
2007	48889.03	5.3	69.1
2008	50232.39	2.7	94.45
2009	49849.22	-0.8	61.06
2010	51997.06	4.3	77.45
2011	25195.18	-51.5	107.46
2012	47718.98	89.4	109.495

المصدر: قاعدة البيانات الاقتصادية والاجتماعية: مركز البحوث الاقتصادية: 2010.
المصدر: مصرف ليبيا المركزي :النشرة الاقتصادية :المجلد52: الربع الرابع 2012.
المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد :2005 :2007.
المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك): التقرير 39: 2012.

كما سجل معدل نمو الناتج المحلي ارتفاعًا ملحوظًا في عام 2003 ليصل إلى 12.8% ؛وهذا الارتفاع راجع إلى زيادة الناتج النفطي بسبب ارتفاع اسعار النفط ، ثم تراجع مرة أخرى بنسبة مئوية تقدر ب 6.9 % عام 2004 ليعود بعدها في الارتفاع عام 2005 ليصل 9.4% ثم بدأ بعد ذلك في الانخفاض التدريجي من عام 2006 إلى 2008 (بنسبة 5.6% عام 2006، 5.3% عام 2007، 2.7% عام 2008) ؛ ويعود هذا التذبذب بين الارتفاع و الانخفاض إلى الصدمات الخارجية الذي شهدها العالم في تلك الفترة والتي منها أزمة الرهن العقاري التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية والركود الاقتصادي الذي اصاب معظم الاقتصاديات العالمية، وأدى ذلك الحدث إلى انخفاض معدل

نمو الناتج المحلى الإجمالي بالقيمة السالبة في عام 2009 تقدر ب 0.8% ، ليتحسن بعدها مرة أخرى و يصل ما نسبته 4.3% عام 2010 وذلك بسبب ارتفاع إجمالي القطاع النفطي ، حيث أن الاقتصاد الليبي اقتصاد ريعي ، إذ يشكل النفط المصدر الاساسي للعملات الصعبة ، أما عن عام 2011 فقد انخفض معدل النمو في الناتج الإجمالي ليصل 51.5 –% ذلك بسبب الأحداث السياسية التي مرت بها البلاد في عام 2011 ، والتي أدت إلى توقف صادرات النفط الخام في معظم الموانئ النفطية وكذلك تعطل الإنتاج في القطاعات الاقتصادية الأخرى ، لينتعش مرة أخرى ويصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 89.4% عام 2012 وهي أعلى نسبة في هذه الفترة ؛ هذا يعود إلى التحسن النسبي في أسعار مستوى النفط ، وارتفاع الكميات المصدرة منه إلى مستوياتها السابقة مقارنة بعام 2011.

الشكل (3-11)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(2000-2012)

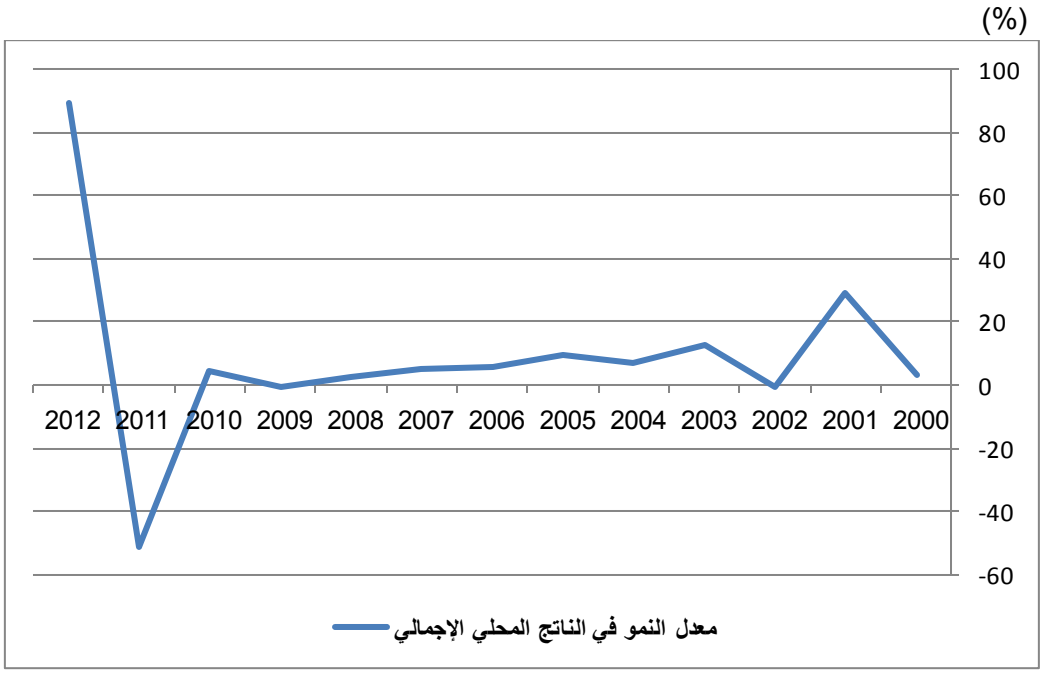

3-3-2-2 هيكل الناتج المحلي الإجمالي:

إن دراسة الهيكل الاقتصادي في ليبيا يتطلب معرفة مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي ، أي بمعنى نصيب كل منها في هذا الناتج من فترة إلى أخرى خلال الفترة من 1970 إلى 2012 ، لتوضيح ذلك سيتم تقسيم هذه الفترة إلى ثلاثة فترات وذلك من أجل معرفة ما يساهمه كل قطاع في الناتج المحلي ، فسيتم تناول كل قطاع على حدة.

أولًا- تطور الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1970-1985)

1-القطاع النفطي:

من الجدول (3-12) نلاحظ أن القطاع النفطي يعد أكبر قطاع يساهم في الناتج المحلي الإجمالي ؛ وهذا يعود إلى نمو الكميات المنتجة من النفط الخام من سنة 1970 إلى سنة 1985 ، كما ارتفعت مساهمته في سنة 1970 إلى ما نسبته 85.1% ، وهذا الارتفاع تزامن مع فترة ما بعد تصدير النفط بكميات تجارية ، فبالرغم من ذلك فإن نسب المساهمة من سنة 1971 إلى سنة 1979 ظلت مرتفعة طيلة الفترة ، ولكن سرعان ما بدأت هذه النسبة في التناقص إلى أن وصلت إلى 59.9% في سنة 1984 وهذا يرجع إلى التغيرات التي حدثت في أسعار النفط في السوق العالمي حيث ارتفعت هذه النسبة بشكل طفيف في سنة 1985 أن بلغت 63.7% .

2- القطاع الزراعي: يعد قطاع الزراعة من القطاعات الإنتاجية التي يرتكز على عاتقه الاقتصاد الليبي ، فنلاحظ أن نسبة مساهمته في الناتج تنمو ولكن بنسب ضعيفة في أغلب السنوات، وفي سنة 1973 زادت نسبة مساهمة هذا القطاع إلى 2.7% مقارنة بالسنوات السابقة ، أما في السنوات التالية ظلت متذبذبة ما بين الارتفاع والانخفاض إلى أن وصلت 4.1% عام 1985، وهي أعلى نسبة حققها قطاع الزراعة في الناتج المحلي؛ وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط خلال هذه السنة، و زاد إنفاق الدولة على خطط التنمية والتركيز على القطاع الزراعي كمطلب من متطلبات التنمية الزراعية . إذ أن هذا الارتفاع النسبي في القطاع الزراعي لا يرجع إلى الارتفاع الحقيقي في ناتج هذا القطاع بل يرجع إلى انخفاض مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي .

3- القطاع الصناعي : نلاحظ من خلال بيانات الجدول (3-12) أن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ضعيفة في السنوات الأولى ، حيث نمت من 0.7% في سنة 1970 إلى 2% سنة 1978، ثم بدأت تنمو بمعدلات متواضعة إلى أن بلغت 3.8% سنة 1985 ؛ والسبب في ذلك هو أتباع سياسة احلال الواردات خلال هذه الفترة ، ولارتباط القطاع الصناعي بالقطاع النفطي بالدرجة الأولى الذي يعوّل عليه الاقتصاد الليبي للحصول على الأموال الضخمة، لكي تتمكن الدولة من زيادة إنفاقها على القطاع الصناعي ، فأي خلل في سعر النفط سوف يؤثر على القطاع الصناعي .

جدول (3-12)

الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة (1970-1985)

(%)

السنة	النفطي	الزراعي	الصناعي	الخدمي	البناء	الناتج المحلي الإجمالي
1970	85.1	1.7	0.7	9.4	3.1	100
1971	84.1	2.0	1.4	12.6	3.9	100
1972	75.0	2.4	1.6	15.4	5.5	100
1973	74.8	2.7	1.7	14.6	6.3	100
1974	80.9	1.6	1.2	11.0	5.1	100
1975	75.6	2.2	1.7	14.4	6.2	100
1976	77.4	2.0	1.6	13.4	5.6	100
1977	76.8	1.6	1.8	14.2	5.7	100
1978	74.8	1.7	2.0	15.6	5.9	100
1979	74.5	1.6	2.0	16.3	5.5	100
1980	69.3	2.6	2.1	18.6	7.4	100
1981	61.5	3.7	2.7	24.5	7.6	100
1982	61.4	3.5	2.8	24.0	8.2	100
1983	60.4	3.8	3.4	25.0	7.3	100
1984	59.9	4.0	3.4	26.3	6.4	100
1985	63.7	4.1	3.8	23.5	4.9	100
المتوسط	72.0	2.6	2.1	17.4	5.9	100

المصدر: قاعدة البيانات الاقتصادية والاجتماعية: مركز البحوث الاقتصادية: 2010.

4- القطاع الخدمي : يعد قطاع الخدمات ثاني أكبر قطاع بعد قطاع النفط من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ،إذ يشتمل هذا القطاع على قطاع الكهرباء والغاز وتجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفندقة والنقل والتخزين والمواصلات والتأمين والعقارات وإلى غير ذلك من الخدمات العامة ، ففي السنوات الأولى كانت مساهمته ما بين ارتفاع وانخفاض ثم استقر في بعض السنوات ، ففي سنة 1970 بلغت مساهمته 9.4% ثم نمت حتى وصلت إلى 18.6% في سنة 1980، ثم بعدها أخذت في اتجاه الصعود إلى أن بلغت 26.3% سنة 1984، وفي سنة 1985 انخفضت عما كانت عليه في سنة 1984 ؛ ويمكن تفسير أسباب الارتفاع إلى زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في توليد الدخل القومي نتيجة تراجع معدلات النمو في القطاع النفطي ، وإلى ما يعرف بالأثار الناجمة عن المرض النفطي أو المرض الهولندي.

5- أما قطاع البناء: يعد هذا القطاع ثالث أكبر قطاع بعد القطاع النفطي والخدمي خلال الفترة من 1970-1985 فأن نسبة مساهمته ارتفعت من 3.1% في سنة 1970 إلى 6.3% في سنة 1973

؛هذا راجع إلى الطفرة النفطية التي انتعش بها الاقتصاد الليبي في تلك الفترة ، ومن ثم أخذت في الارتفاع إلى أن وصلت إلى 8.2% في سنة 1982 وهي أعلى نسبه حققها القطاع خلال الفترة ثم بدأت في الانخفاض التدريجي إلى أن بلغت ما نسبته 4.9% في سنة 1985، بحكم أن الاقتصاد الليبي اقتصاد ريعي فإن نشاط هذا القطاع مرتبط بالعوامل الخارجية التي توثر في السوق النفطي.

الشكل (3-12)

تطور الأهمية النسبية القطاعات الاقتصادية بالأسعار الثابتة لسنة أساس 2003 خلال الفترة(1970-1985)

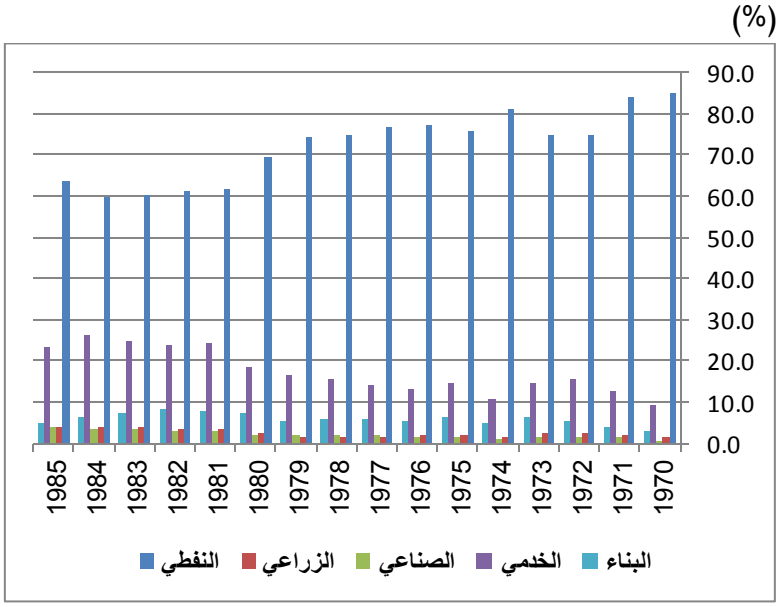

ثانيًا – تطور الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1986-1999)

لقد شهدت هذه الحقبة كما أسلفنا سابقا عدة تغيرات تتمثل في الانخفاض الحاد في أسعار النفط وكذلك انخفاض في حجم الإيرادات النفطية، وإضافة إلى ذلك واجه الاقتصاد المحلي حصارا تقنيا في منتصف الثمانينيات وصاحب ذلك الحظر الجوي في بداية التسعينيات .سيتم الاعتماد على الجدول التالي والشكل البياني لتحليل الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية :

جدول (3-13)

الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة(1986-1999)

(%)

السنة	النفطي	الزراعي	الصناعي	الخدمي	البناء	الناتج المحلي الإجمالي
1986	59.3	5.1	4.0	27.6	4.0	100
1987	57.7	6.1	4.3	28.9	3.0	100
1988	56.3	5.7	4.5	30.9	2.6	100
1989	57.3	5.4	4.4	29.9	3.0	100
1990	60.7	5.4	4.5	26.7	2.7	100
1991	62.4	4.9	4.0	26.9	1.9	100
1992	61.4	5.3	4.4	26.7	2.2	100
1993	59.4	5.0	5.0	28.1	2.5	100
1994	60.7	5.2	4.3	27.3	2.4	100
1995	59.6	5.0	4.3	29.3	1.9	100
1996	59.0	4.9	4.3	29.4	2.4	100
1997	58.9	5.1	4.5	29.3	2.3	100
1998	59.2	5.0	4.3	29.3	2.1	100
1999	57.4	5.0	4.6	30.5	2.4	100
المتوسط	59.2	5.2	4.4	28.6	2.5	100

المصدر: قاعدة البيانات الاقتصادية والاجتماعية: مركز البحوث الاقتصادية: 2010.

الشكل (3-13)

تطور الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية بالأسعار الثابتة خلال الفترة (1986-1999)

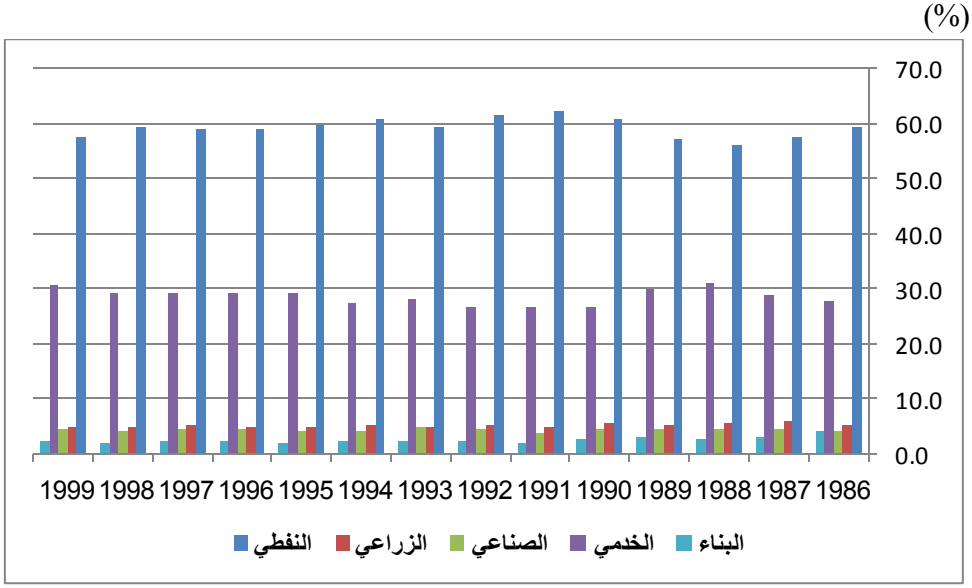

1- القطاع النفطي: من الجدول نلاحظ أن القطاع النفطي شهد تراجعًا ملحوظًا مقارنة بالسنوات السابقة ، وبالتالي فإن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي متذبذبة بين الزيادة والنقصان ، إذ انخفضت نسبته من 59.3% في سنة 1986 إلى 57.3% سنة 1989؛ يمكن ارجاع ذلك الانخفاض إلى الأزمة النفطية التي شهدتها الفترة مما انعكس ذلك على الاقتصاد الليبي وانخفاض الكميات النفط المصدرة ولكن هذه النسب لم تستقر ، إنما كانت في مرحلة التزايد والتناقص في السنوات التي بعدها إلى أن وصلت ما نسبته 57.4% في سنة 1999، ولكن مع الانخفاض الملحوظ إلا أنه هو المسيطر على الاقتصاد الليبي مقارنة بالقطاعات غير النفطية.

2- القطاع الزراعي: أن نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي ارتفعت من 5.1% في سنة 1986 إلى 6.1% في سنة 1987، ولكن هذا الارتفاع لم يستمر سرعان ما انخفضت في السنوات التالية إلى إن وصلت 5% في سنة 1999؛ يعود هذا التذبذب في القطاع الزراعي إلى عوامل مرتبطة أحيانا بالظروف المناخية التي يتأثر بها القطاع الزراعي أو ضعف التمويل المصرفي لتنشيط القطاع الزراعي.

3- القطاع الصناعي: يعد هذا القطاع من القطاعات الحيوية في الاقتصاد الليبي ، إذ أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بلغت 4.5 % في سنة 1988 مقارنة بالسنوات السابقة ، وكما واصل ارتفاعه إلى 5% في سنة 1993 ؛ يمكن تفسير أسباب الارتفاع بسبب التحسن الذي طرأ في السوق النفطي مما أدى ذلك إلى زيادة مخصصات قطاع الصناعة ، ومن ثم بدأ بعدها في الانخفاض إلى أن وصل في نهاية الفترة إلى 4.6% في سنة 1999.

4- أما بالنسبة للقطاع الخدمي نلاحظ أن مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة ظلت في حالة تدهور بين الصعود والهبوط ، ففي سنة 1986 بلغت 27.6% ثم أخذت في اتجاه الصعود إلى إن وصلت 30.9% في سنة 1988، ثم بعدها أخذت في اتجاه الهبوط إلى أن وصلت 26.7% في سنة 1992، وكما نلاحظ من سنة 1994 بدأ في الارتفاع التدريجي إلى أن وصلت 30.5% في سنة 1999؛ يعزى ذلك بسبب زيادة الإنفاق على القطاع الخدمي والتوجه نحو الأنشطة المنتجة للسلع غير قابلة للتجارة الدولية على حساب القطاعات الأخرى نتيجة العوائد المالية التي تحققها تلك الأنشطة وهذا دليلا على أن الاقتصاد الليبي مصاب بالمرض الهولندي .(كريد له 2013: 322)

5- قطاع البناء : شهد خلال هذه الفترة انخفاض نتيجة انخفاض أسعار النفط ، ففي سنة 1986 كانت نسبة مساهمته 4% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ، في حين بقى في وضع متذبذب إلى أن وصل ما نسبته 1.9% في سنة 1991، ففي نهاية الفترة ارتفع ارتفاع طفيف إلى أن وصل 2.4% في سنة 1999 ؛ هذا راجع إلى انخفاض الإيرادات العامة المرتبطة بالعائد النفطي لتمويل ذلك القطاع عن طريق الإنفاق الاستثماري.

ثالثًا- تطور الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2012)

من الجدول والشكل البياني نلاحظ ما يلي:

جدول (3-14)

الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة(2000-2012)

(%)

السنة	النفطي	الزراعي	الصناعي	الخدمي	البناء	الناتج المحلي الإجمالي
2000	54.8	5.0	4.9	30.6	3.1	100
2001	54.7	3.7	4.9	31.6	5.1	100
2002	50.6	3.9	5.2	34.3	6.1	100
2003	53.8	3.5	5.3	32.6	4.8	100
2004	52.9	3.5	5.3	33.5	4.8	100
2005	51.9	3.4	5.1	34.3	5.2	100
2006	51.3	3.6	5.1	34.7	5.3	100
2007	50.1	3.5	3.5	35.9	6.1	100
2008	48.5	3.5	3.6	36.5	6.6	100
2009	45.1	3.6	3.8	38.5	7.3	100
2010	45.0	3.4	3.7	38.9	7.4	100
2011	52.2	6.1	1.3	31.9	2.9	100
2012	63.8	4.1	1.9	21.0	1.6	100
المتوسط	51.9	3.6	4.1	33.4	5.1	100

المصدر: قاعدة البيانات الاقتصادية والاجتماعية: مركز البحوث الاقتصادية: 2010.
المصدر: مصرف ليبيا المركزي :النشرة الاقتصادية :المجلد52: الربع الرابع 2012.

الشكل (3-14)
تطور الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2000-2012)

(%)

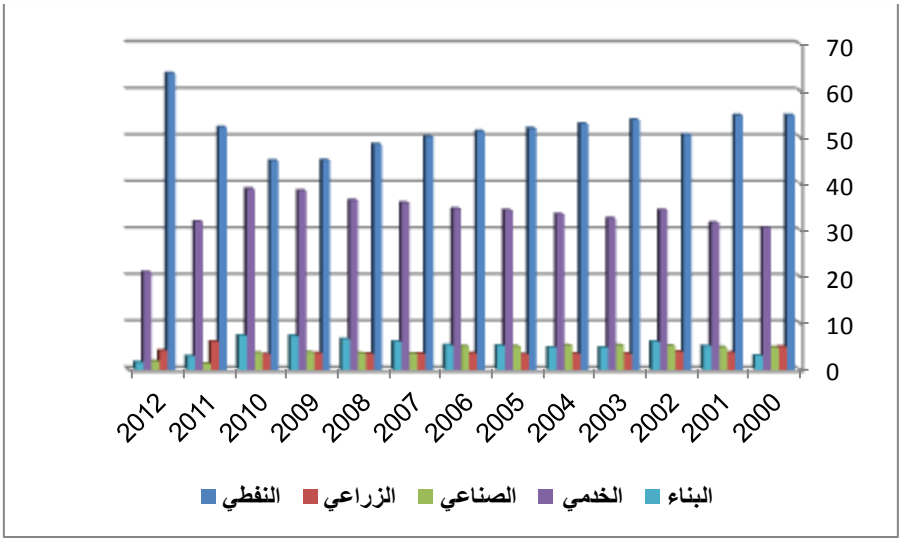

1- القطاع النفطي: لا يزال يستحوذ على النصيب الأكبر في هيكل الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغت نسبة مساهمته في سنة 2000 ما يقدر 54.8%، وانخفضت في سنة 2002 لتصل 50.6% ،ثم ارتفعت في السنة التي بعدها لتصل 53.8%، ومن ثم انخفضت في السنوات التي تليها لتصل إلى 45% في سنة 2010 مقارنة بالسنوات السابقة ، وكما ارتفعت في سنة 2012 لتصل ما نسبته 63.8% من الناتج المحلي الإجمالي ؛ فانخفاض مساهمة القطاع في بعض السنوات يعود أساسا إلى انخفاض العوائد النفطية التي تحددها أسواق النفط العالمية، أما ارتفاعه في بعض السنوات يعود إلى زيادة الكمية المصدرة من النفط الخام وزيادة سعره.

2- القطاع الزراعي : إن مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي تتوقف على التقلبات الحادة في أسعار النفط ، وبالتالي فإن مساهمة هذا القطاع وصلت 5% من إجمالي الناتج المحلي في سنة 2000 ، ولكن تراجعت في السنوات التي بعدها لتبلغ 3.4% في سنة 2005 ، وكما ارتفعت ارتفاع طفيف في سنة 2006 لتصل 3.6% ، ثم أخذت تتقلب بين الارتفاع والانخفاض إلى أن وصلت إلى 3.4% في سنة 2010 ، ومن ثم ارتفعت لتصل 6.1% في سنة 2011 ، في مقابل ذلك انخفضت لتصل 4.1% في سنة2012؛ ويمكن إرجاع سبب انخفاض مساهمة هذا

القطاع في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة إلى جملة من الأسباب (حمودة :2008: 26) تتمثل فيما يلي:

1- سوء الإدارة المحلية سبّب في تخلف العديد من المشاريع العامة.

2- ضعف مصادر التمويل المقترنة بالموازنة الاستيرادية أدى ذلك لنقص في مستلزمات الإنتاج.

3- نقص المياه الجوفية بسبب الاستخدام غير الرشيد لهذا المصدر وذلك لعدم الوعي والإرشاد للمحافظة عليه.

4- عدم تفعيل القوانين المتعلقة بمزاولة الزارعة والرعي.

5- عدم دعم المزارعين بشراء منتجاتهم بأسعار مشجعة مما أدى ذلك إلى عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي

6- عدم كفاية المخصصات المعتمدة في سبيل تحسين معدلات الإنتاج لبعض المحاصيل مثل الزيتون والنخيل.

3- القطاع الصناعي :بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 4.9% في سنة 2000 ثم ارتفعت لتصل إلى 5.3% في سنة 2004 ، ثم أخذت تتراجع إلى أن وصلت إلى 3.5% في سنة 2008 واستمر هذا التراجع لتصل في نهاية الفترة إلى 1.3 %من إجمالي الناتج المحلي في سنة 2012 ؛ ويرجع انخفاض مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي لعدة أسباب هي (الحمادي والشيباني :2015: 88):

1- انخفاض مستوى التشغيل في بعض المصانع والشركات وكذلك نقص المواد الخام وقطع الغيار ومستلزمات التشغيل .

2- نقص الخبرات الفنية اللازمة لدى القوى العاملة في بعض الشركات الصناعية .

3- نقص حجم السيولة لدى معظم الشركات الصناعية والمصانع بسبب عدم صرف المستحقات .

4- القطاع الخدمي : لقد استحوذ قطاع الخدمات على نسبه عالية في مساهمته للناتج المحلي بعد القطاع النفطي مقارنة بالقطاع الزراعي والقطاع الصناعي والبناء ؛ وهذا ناتج من أن القطاع الخدمي ذو أهمية استراتيجية في الاقتصاد الليبي ، حيث بلغت مساهمته في سنة 2000 إلى 30.6% ، بينما ارتفعت هذه النسبة إلى أن وصلت 34.3% في سنة 2002 ؛ فهذا الارتفاع يعود اساسًا إلى الانخفاض الذي حدث في معدلات نمو القطاع النفطي ، ففي سنة 2003 انخفضت لتصل 32.6% ثم بدأت في الارتفاع التدريجي من 33.5% في سنة 2004 إلى 38.9% في سنة 2010 ، ثم

عاود في الانخفاض في نهاية الفترة ليصل إلى 21% في سنة 2012 ؛ هذا الانخفاض يدل على ضعف المحصلة الانتاجية في القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الليبي.

5- قطاع البناء : شهد قطاع البناء تطور في بداية الفترة من 3.1% في سنة 2000 ليصل 6.1% في سنة 2002 ثم أخذ في الانخفاض ليصل إلى 4.8% في سنة 2004 ، وفي مقابل ذلك ارتفعت النسبة لتصل إلى 7.4% في سنة 2010 ؛ هذا الارتفاع يعود إلى ارتفاع الايرادات النفطية بالدرجة الاولى مما أدى ذلك إلى زيادة حجم الاستثمار في مجال الاسكان والبنى التحتية خلال هذه الفترة لتنخفض في نهاية الفترة لتصل إلى 1.6% في سنة 2012 ؛ يرجع ذلك إلى حالة عدم الاستقرار التي شهدتها البلاد في تلك الفترة مما أثر سلبًا على مصادر تمويل ذلك القطاع.

3-4- الخلاصة:

لقد حاولنا في هذا الفصل تقديم دراسة وصفية عن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة الممتدة من 1970إلى 2012، حيث تم استنتاج ما يلى:

- تعرفنا على أهم خصائص الاقتصاد الليبي ، ولاحظ بأنه يعاني من ندرة الأيدي العاملة الماهرة ، وأن الصادرات النفطية تسيطر بنسبة 90% من إجمالي الصادرات العامة ، وكما أن مؤشرات الانفتاح على الخارج فاقت 40% ، وأن معظم الاستثمارات يسيطر عليها القطاع العام ، أما بالنسبة للسياسة النقدية فهي غير فعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

- عرف الإنفاق الحكومي الحقيقي في وضع التذبذب ما بين الارتفاع التدريجي من (1970-1985) في مرحلة الانخفاض التدريجي (1986-1999) ومرحلة ما بين الارتفاع والانخفاض (2000-2012) ، كما رأينا أيضًا أن الإنفاق الحكومي في ليبيا ينقسم إلى قسمين وهما :الإنفاق الجاري الذي استحوذ على النصيب الاكبر، والإنفاق الاستثماري الذي عرف تحسن ملحوظ بعد سنة 2000 بسبب انتعاش الإيرادات النفطية ما أدى بليبيا للتوجه نحو الإنفاق الاستثماري أكثر فأكثر.

- عرف معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي تذبذبًا في تطوره خلال فترة الدراسة ، أحيانا يكون في تزايد وأحيانًا في تناقص، لكن قيمته كانت موجبة ما يعني زيادة الصادرات النفطية من سنة إلى أخرى ، وقد بلغ ذروته في سنة 1974 ووصل إلى 67.9% ، وسنة 2012 وصل أيضًا إلى 89.4% ؛ يرجع ذلك إلى ارتفاع اسعار النفط بالدرجة الاولى.

- أما بالنسبة للأهمية للقطاعات الاقتصادية فنلاحظ أن القطاع النفطي ذو نصيب أكبر في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ويأتي قطاع الخدمات في المرتبة الثانية ، أما باقي القطاعات

لا تشكل إلا نسب ضعيفة جدًا وهذا مما جعل من الاقتصاد الليبي يعتمد على القطاع النفطي بالدرجة الأولى ويعد المورد المعول عليه في الوقت الحاضر، ومن خلال هذا الفصل سوف ننطلق إلى الدراسة القياسية لإيضاح حجم العلاقة بينهما .

الفصل الرابع

الإطار التطبيقي

4-1- المقدمة:

سيتم في هذا الفصل استعراض منهجية تحليل البيانات الاقتصادية والاساليب القياسية التي سيتم الاعتماد عليها في تحليل تلك البيانات المتعلقة بنموذج الدراسة وذلك باستخدام أساليب التحليل المناسبة ، إذ إن التحليل القياسي المتمثل في عملية تقدير وفحص نموذج الدراسة ، يهدف إلى تقدير وتحديد اتجاه العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في ليبيا من الفترة 1970-2012. عليه ستستخدم هذه الدراسة الأساليب الاحصائية المتقدمة في دراسة تأثير متغيرات الدراسة بعضها البعض بهدف قياس أيهما يؤثر في الاخر ، وأهم هذه الأساليب هي اختبار السكون للسلاسل الزمنية والتعرف على خصائصها ، وتطبيق أسلوب التكامل المشترك بواسطة اختبار جوهانسن للكشف عن العلاقة التوازنية طويلة الأجل ، مع الاعتماد بشكل أساسي على اختبار سببية جرانجر بواسطة نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) في تحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية.

4-2- الدراسات التطبيقية السابقة

أجريت العديد من الدراسات في عديد من اقتصاديات الدول حول العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي، كما اختلف الأسلوب القياسي المستخدم في هذه الدراسات وإن كان مرتكزًا في الأساس على أسلوب تحليل السلاسل الزمنية واختبارات السببية سواء تحديد اتجاه العلاقة أو التنبؤ بها .

في دراسة أجراها (الحكمي ،2000) هدفت إلى تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد السعودي خلال الفترة (1965-1996) حيث اعتمد الباحث في تحليله على اختبار جذر الوحدة والتكامل المشترك ، وقد توصلت نتائج الدراسة على إن هناك علاقة سببية تتجه من الناتج المحلي الإجمالي إلي الإنفاق الحكومي خلال فترة الدراسة.

أما الدراسات التي أيدت وجود العلاقة السببية ثنائية الاتجاه فمنها دراسة (آل الشيخ ،2000) حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي خلال الفترة (1963-1995) لسبعة وعشرين دولة متفاوتة في مراحل تنميتها الاقتصادية "قبرص، مصر، اليونان، اندونيسيا، إيران، الأردن، مالطا، المغرب، نيجيريا، عمان، باكستان، الفلبين، البرتغال، المملكة العربية السعودية، سنغافورة، اسبانيا، جنوب أفريقيا، سيريلانكا، سوريا، تايلاند، تونس، تركيا،

المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية "واعتمد الباحث في هذه الدراسة على اختبارات التكامل المشترك واختبارات السببية، وخلصت النتائج إلى ضعف أدلة وجود علاقة سببية في اتجاه واحد، بينما توجد أدلة أقوى على وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الإنفاق الحكومي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

كذلك قام (الباتل ،2002) بفحص العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد السعودي خلال الفترة (1964–2008) وقد توصل إلى أن علاقة السببية تسير في اتجاه واحد من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي وهذه تدعم قانون واجنر في السعودية .

وأما دراسة (فياض والمجبري، 2003) هدفت أيضا إلى قياس حجم العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980–1999) مستخدمًا في ذلك اختبار ديكي فوللر الموسع، كما تم استخدام اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون وخلصت الدراسة إلى إن هناك تأثير ايجابي للإنفاق العام على نمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي والذي يتوافق مع السياسات الكينزية.

وفي دراسة (Tang ،2009) فقد قامت باختبار العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1960– 2005) حيث أشارت النتائج إلى وجود علاقة سببية في اتجاهين تدعم فرضية كينز وقانون واجنر في ماليزيا.

أما الدراسة التي قام بها كل من(AL–Fawwaz and AL–Sawai’e ، 2010) والتي كانت تهدف إلى تحليل اتجاه العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الأردني خلال الفترة (1990–2010) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR)فقد أظهرت أن العلاقة تسير في اتجاه واحد من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي ومن تم فإن نتائج الدراسة تدعم الفرضية الكينزية .

ومن جانبها فإن دراسة(Pahlavani ,Abed ,Pourshabi ،2011) سعت إلى فحص اتجاه العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الإيراني خلال الفترة (1960–2008) باستخدام اختبار التكامل المشترك المطور بواسطةPesaran et al2001(

وتوصلت إلى أن هناك علاقة سببية من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي إي إن بينهما علاقة توازنيه في الأجل القصير وان المتغيرات تتجه نحو التوازن في الأجل الطويل.

وفي هذا المجال قام (Bin Amin ،2011) بدراسة اتجاه العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي النهائي والناتج المحلي الإجمالي في بنغلاديش ،وذلك باستخدام بيانات الفترة من (1976 حتى2009)، وبتطبيق اختبار جوها نسن واختبار ARDL للتكامل المشترك تبين وجود علاقة طويلة المدى بين الإنفاق الاستهلاكي النهائي والناتج المحلي الإجمالي وكما أوضحت نتائج اختبار السببية على أن هناك علاقة في اتجاه واحد تتجه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الاستهلاكي النهائي في المدى الطويل ،وهذه النتائج تدعم فرضية واجنر.

وفي دراسة (SEVITENYI،2012) استعان الباحث ببيانات سنوية خلال الفترة (1961-2009) لتحليل العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي ،وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي لاقتصاد نيجيريا وذلك باستخدام اختبارات التكامل المشترك واختبار السببية لجرا نجر ،و قد أظهرت النتائج وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي وهو ما يدعم الفرضية الكينزية القائلة بأن زيادة الإنفاق الحكومي تزيد من النمو الاقتصادي.

أما دراسة (الغالبي ،2012) والتي تمثّل هدفها في تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال الفترة (1975- 2010) في الأجلين القصير والطويل واختبار الأطروحات النظرية المسفرة للعلاقة بين المتغيرين ،واستخدمت الأساليب القياسية الحديثة كاختبارات استقرار السلاسل الزمنية والتكامل المشترك بطريقة انجل-جرا نجر ونموذج تصحيح الخطأ وسببية جرا نجر ،فقد توصلت النتائج إلى أن هناك علاقة سببية قصيرة وطويلة الأجل تتجه من الناتج إلى الإنفاق الحكومي خلال فترة الدراسة وهذا ما يدعم وجود قانون واجنر، مما يعني أن الإنفاق الحكومي يعتمد على الناتج المحلي الإجمالي.

أما الدراسة التي قام بها كل من (ادر يوش وعبد القادر ،2012) والتي هدفت إلى تحديد اتجاه العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الأجلين القصير والطويل خلال الفترة (1970-2009) باستخدام نماذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المتباطئة ARDL واختبار

تودا ياما موتو ،فقد أظهرت نتائجها أن الناتج المحلي الإجمالي ذات تأثير ايجابي ومعنوي على حجم الإنفاق الحكومي لذا يمكن استخلاص إن علاقة سببية تتجه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري.

أما دراسة(Grullon,2012) استخدم الباحث البيانات سنوية خلال الفترة (1960-2005) لتحليل العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في جمهورية الدومنيكان وذلك باستخدام اختبار الحدود ،فقد أوضحت نتائج هذه الدراسة أن اتجاه السببية يجري من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الاستهلاكي الحكومي.

وقد هدفت دراسة (Magazzino,2012) إلى تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في المنطقة الأوربية خلال الفترة (1990-2010) ،حيث توصل الباحث إلى وجود علاقة سببية تتجه من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في خمسة دول هي(النمسا ،ألمانيا ،هولندا ،البرتغال ،اسبانيا) في حين توصل إلى إن هناك سببية في اتجاهين في خمسة دول هي (قبرص، فرنسا، اليونان، ايرلندا، سلوفينيا) أما الدول السبع المتبقية فإن اتجاه السببية كان محايدًا لا يدعم قانون واجنر ولا فرضية كينز.

وفي دراسة(سليم،2013) بهدف تحليل تطور الإنفاق العام في ليبيا خلال الفترة (1986-2010) فقد تم استخدام العلاقة الخطية بين الإنفاق العام والناتج المحلي الاجمالي التي تعتبر مؤشرًا أفضل للحصول على صورة واضحة لتطور النفقات في ليبيا وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى ،وقد خلصت الدراسة إلى أن العلاقة بين الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي هي علاقة موجبة بدلالة معامل الارتباط البسيط، وتبين أن هناك علاقة تجري من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي ما يتفق مع قانون واجنر.

وفي دراسة(Grullon ,2014) التي سعت إلى تحليل اتجاه العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي لخمسة دول في أمريكا اللاتينية خلال الفترة (1980-2012) وخلصت هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة سببية من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي مما يدعم قانون واجنر في تشيلي ،كولومبيا ،هندوراس ،بنما، براغواي.

كما بحث كلا من(Mahmoodi and Mahmoodi,2014) تحليل علاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي لعشرين دولة أسيوية خلال الفترة (1970–2010) باستخدام التكامل المشترك وسببية جرا نجر ،حيث توصل الباحثان إلى إن هناك علاقة تبادلية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير في الدول حديثة التصنيع ،في حين توصلا إلى إن هناك علاقة سببية تبادلية في الأجل الطويل في الدول النامية.

أما دراسة (Robson ,2014) فقد هدفت إلى تحديد العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في زمبابوي خلال الفترة (1960–2009) باستخدام التكامل المشترك بطريقة انجل –جرا نجر وأثبتت نتائجها وجود علاقة سببية من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي وهذا يؤكد فرضية كينز ويرفض قانون واجنر.

وقام أيضًا (غضابنة ،2015) بدارسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصاد الجزائري وذلك خلال الفترة(1990– 2012) وباستخدام اختبار التكامل المشترك ونموذج متجه تصحيح الخطأ VECM ،وكشفت نتائج التكامل المشترك على وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرين وكما أظهرت نتائج السببية وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من الإنفاق الحكومي الحقيقي إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ،وهذا مما يؤيد فرضية كينز القائلة بأن الإنفاق الحكومي يسبب النمو الاقتصادي وليس كما يشير قانون واجنر.

وفي نفس السياق قامت دراسة الحوتة (2015) بتحديد اتجاه العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي و الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1965–2005) وذلك باستخدام اسلوب التكامل المشترك ، ونموذج تصحيح الخطأ ، وتوصلت الدراسة إلى إن السببية تجري من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي وهذا مما يدعم الفرضية الكينزية ، وعدم سريان قانون واجنر في الاقتصاد الليبي.

جدول (4-1)

يوضح ملخص الدراسات السابقة

الباحث	الدولة	طريقة اختبار النموذج	النتائج الرئيسية
الحكمي (2000)	السعودية	اختبار التكامل المشترك بطريقة الخطوتين(انجل-جرانجر) –اختبار سببية جرانجر	تدعم قانون واجنرخلال الفترة (1965-1996)
آل الشيخ (2000)	سبعة وعشرين دولة	اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن–اختبار السببية باستخدام نماذج تصحيح الخطأ	تدعم قانون واجنر وفرضية كينز خلال الفترة(1963-1995)
الباتل (2002)	السعودية	اختبار التكامل المشترك ذات الخطوتين (انجل-جرانجر) –نموذج تصحيح الخطأ-اختبار سببية جرانجر	تدعم قانون واجنر خلال الفترة (1964-2008)
فياض والمجبري (2003)	ليبيا	اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة جوها نسن-اختبار السببية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ	تدعم فرضية كينز خلال الفترة(1980-1999)
Tang(2009)	ماليزيا	اختبار التكامل المشترك- اختبار سببية جرا نجر	تدعم قانون واجنر وفرضية كينز خلال الفترة (1960-2005)
AL-Fawwaz and Al-Sawai'e (2010)	الأردن	اختبار التكامل المشترك بطريقة جوها نسن–جسلس–اختبار سببية جرا نجر	تدعم فرضية كينز خلال الفترة (1990-2010)
Pallavani et al(2011)	إيران	اختبار الحدود(ARDL) ونموذج تصحيح الخطأ غير المقيد-اختبار سببية(Tada-Yamomoto)	تدعم قانون واجنر خلال الفترة (1960-2008)
Bin Amin(2011)	بنغلاديش	اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن–اختبارARDL ونموذج تصحيح الخطأغير المقيد –اختبار سببية جرانجر	تدعم قانون واجنر خلال الفترة (1976-2009)
Sevitenyi(2012)	نيجيريا	اختبار التكامل المشترك بواسطة اختبار جوهانسن-اختبار سببية جرانجر الممطورة بطريقة(تودا ياماموتو)	تدعم فرضية كينز خلال الفترة (1961-2009)
الغالبي (2012)	العراق	اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجيةجوهانسن–استخدام منهجية تصحيح الخطأ بطريقة لأنجل وجرانجر	تدعم قانون واجنر خلال الفترة (1975-2010)
ادر يوش وعبدالقادر (2012)	الجزائر	منهجية التكامل المشترك باستعمال ARDL-اختبار سببية جرانجر المطورة(تودا ياماموتو)	تدعم قانون واجنر خلال الفترة (1970-2009)
Grullon(2012)	الدومنيكان	اختبار التكامل المشترك بطريقة اختبار الحدود –اختبار سببية جرانجر	تدعم فرضية واجنر خلال فترة (1960-2005)

Magazzion(2012)	المنطقة اليورو	اختبار التكامل المتزامن باستخدام بيانات البانل-اختبار سببية جرانجر في الاجل القصر	خمسة دول تدعم فرضية واجنر وخمسة تدعم فرضية كينز وسبعة دول محايدة خلال الفترة (1990-2010)
سليم(2014)	ليبيا	التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى بدلالة معامل الارتباط البسيط ومعامل التحديد	تدعم قانون واجنر خلال الفترة (1986-2010)
Grullon (2014)	خمس دول في أمريكا اللاتينية	اختبار الحدود(ARDL) –اختبار سببية جرانجر	تدعم قانون واجنر خلال الفترة(1980-2012)
Mahmoodi and Mahmoodi (2014)	عشرون دولة أسيوية	اختبار التكامل المتزامن بطريقة Pedroni and Kao	تدعم قانون واجنر وفرضية كينز خلال الفترة(1970-2010)
Robson(2014)	زيمبابوي	اختبار التكامل المشترك ذات لخطوتين أنجل -جرانجر	تدعم فرضية كينز خلال الفترة (1960-2009)
غضابنة(2015)	الجزائر	اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن-جيسلس- استخدام منهجية تصحيح الخطأ بطريقة لأنجل وجرانجر	تدعم فرضية كينز خلال الفترة (1990-2012)
الحوتة(2015)	ليبيا	اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن-جيسلس-استخدام نموذج تصحيح الخطأ	تدعم فرضية كينز خلال الفترة (1965-2005)

4-3- نموذج الدراسة

بناء على الإطار النظري والدراسات السابقة التطبيقية التي تناولت العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في دول مختلفة ، وبشكل أكثر تحديدًا ضمن إطار قانون واجنر وفرضية كينز، عليه تم الاستعانة بالدراسة التي قام بها(Louis Nkwatoh Sevitenyi) لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي (Sevitenyi , 2012 , p38-51).

$$GDP_t = f(TRE_t, TCE_t, AD_t, SCS_t, ES_t, TR_t) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

إذ تشير : GDP_t الناتج المحلي الإجمالي ، TRE_t الإنفاق الحكومي الجاري ، TCE_t الإنفاق الاستثماري ، AD_t الإنفاق الإداري (الإدارة العامة، الدفاع، الأمن الداخلي) ، SCS_t الإنفاق على الخدمات الاجتماعية(التعليم، الصحة والخدمات الاخرى) ، ES_t الإنفاق على الخدمات الاقتصادية(الزراعة ،البناء، النقل ،الاتصالات وغيرها)، TR_t التحويلات (خدمة الدين العام ،الطوارئ ،خدمات الاخرى).

وقد تم تحوير النموذج في الدراسة المشار إليها أعلاه ، باستبعاد إنتاج قطاع النفط من الناتج المحلي الإجمالي حتى يكون التحليل أقرب للواقع ، والتركيز على الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري و إضافة إلى ذلك فإن هذه الدراسة ستستخدم بيانات السلاسل الزمنية بالأسعار الثابتة خلال الفترة (1970–2012)، ويمكن كتابة تلك العلاقة بين المتغيرين في الصيغة الاتية:

$\mathrm{Ln}NOGDP_t = F(\mathrm{Ln}G_t)$.....(2)

وبتحويل تلك العلاقة إلى الصيغة الخطية فإن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي سيتم اختبارها من خلال دالة الانحدار الخطي التي تأخذ الصيغة التالية:

$\mathrm{Ln}NOGDP_t = a_0 + a_1 \mathrm{Ln}G_t + U_t$.....(3)

حيث المتغيرات تعرف كما يلي :

- $NOGDP_t$ الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.
- G_t الإنفاق الحكومي.
- a_1, a_0 معلمات النموذج.
- U_t الخطأ العشوائي.
- Ln اللوغاريتم الطبيعي.

وبالتالي تحاول هذه الدراسة من خلال تطبيق هذا النموذج اختبار الفرضيات الاتية :

1- توجد علاقة توازنية في المدي الطويل بين الإنفاق الحكومي (G) والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (NOGDP) في الاقتصاد الليبي.

2- إن السببية تجري من الإنفاق الحكومي (G)إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (NOGDP).

*حيث استبعدت سنتي 2011، 2012 من الجانب القياسي لعدم وجود استقرار في تلك المتغيرات نظرا للظروف الاقتصادية التي مرت بها ليبيا في تلك الفترة وبالتالي لا نستطيع الحصول على نتائج واقعية في حالة إ دخالهما.

4-4- أدوات التحليل والاختبارات القياسية المعتمدة في الدراسة القياسية

4-4-1- تحليل السلاسل الزمنية (Time Series Analysis)

إن تحليل السلاسل الزمنية يعد أمرًا في غاية الأهمية من منظور تحليل الاقتصاد القياسي ، وتعد إحدى الطرق الرياضية والإحصائية المهمة التي تفسر الظواهر الاقتصادية عبر فترات زمنية متلاحقة، ويمكن تحديد الهدف من تحليل السلسلة الزمنية للحصول على وصف دقيق الذي تتولد منه السلسلة وبناء نموذج يفسر سلوكها ويعطي نتائج للتنبؤ بها في المستقبل ، ولتحقيق ذلك يتطلب الأمر دراسة تحليلية كاملة لنماذج السلاسل الزمنية ويعتمد ذلك على استخدام الأساليب الإحصائية والرياضية (حسن وشومان:2013: 176).

وعند تحليل السلاسل الزمنية يجب مراعاة شرط استقرار السلسلة في التحليل ، إذ أن أغلب الدراسات أثبتت أن غياب شرط الاستقرار قد ينجم عنه عدة مشاكل قياسية مما يترتب على ذلك نتائج مضلله ، ومن أجل ذلك يجب إرجاع خاصية الاستقرار حتى تكون النتائج أقرب للواقع. (ما صمي: 2014: 194).

فالسلسلة الزمنية تعرف على أنها مجموعة من العينات للقيم الظاهرة التي تتغير مع الزمن ، وهذه العينات تكون متعاقبة مأخوذة في فترة زمنية محدودة ومتساوية ، وتكون السلاسل الزمنية ساكنة أو مستقرة إذا كانت العينات تتذبذب بصورة عشوائية حول متوسط وتباين تابتين ، أي إذا كان الوسط والتباين لقيم السلسلة لا يعتمد على الزمن (رشاد: 2011: 269).

وتعد السلسلة الزمنية (z_t) ساكنة Stationary إذا توفرت فيها الشروط التالية:

1- ثبات متوسط القيم عبر الزمن .

$$E(z_t)=\mu \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

2- ثبات التباين عبر الزمن .

$$Var(z_t)=E[(z_t-\mu)^2]=\boldsymbol{\sigma^2} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

3- أن يكون التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدًا على الفجوة الزمنية بين القيمتين ، فإن $p_{t-s} = p_{s-t}$ وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير.

$$E[(z_t - \mu)(z_s - \mu)] / \sigma^2 = p_{t-s} \ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

حيث إن: μ الوسط الحسابي و σ^2 التباين و p_{t-s} معامل التغاير .

وبشكل عام فإن السلسلة الزمنية تكون ساكنة إذا ما كان الوسط الحسابي والتباين ثابتين خلال الزمن وكان التغاير بين القيم عند نقطتين زمنيتين t و s يعتمد فقط على الفجوة الزمنية بينهما وليس على t و s (فاندل: 1992: 38).

ويمكن تحويل السلاسل الزمنية غير الساكنة إلى السلاسل الساكنة من خلال إيجاد الفروق الأولى لأكثر من مرة حسب الحاجة إليها ، و إن عملية إيجاد الفروق الأولى توضح رتبة التكامل Integration ويرمز له بالرمز I (d)، وكما يطلق على عدد مرات التي يراد إيجاد الفروق لها من أجل الحصول على سلسلة ساكنة ترتيب التكامل Integration Order (الفاخري:2007 :75).

4-4-2 اختبارات الكشف عن استقرار السلاسل الزمنية:

هناك العديد من الطرق الإحصائية المستخدمة لاختبار سكون السلاسل الزمنية ، و سوف تركز هذه الدراسة على اختبارات جذر الوحدة (unit root) وقد استخدمت بشكل كبير في الدراسات العلمية ، بهدف فحص خواص السلاسل الزمنية لكل متغير من متغيرات الدراسة خلال فترة زمنية معينة للتأكد من استقرارها وتحديد درجة تكامل كل متغير على حدة . فإذا تبين أن السلسلة الزمنية مستقرة بعد أخذ الفروق الأولى فإن السلسلة الزمنية تكون متكاملة من الدرجة الأولى و تكون من سلسلة السير العشوائية ساكنة أي I(1) ،أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الفروق الثانية فإن السلسلة الزمنية تكون متكاملة من الدرجة الثانية I (2) وهكذا ، و إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة عند المستوى فيقال أنها متكاملة من الدرجة صفر I (0)(حسن وشومان: 2013: 178).

وبناء على ذلك فإن مشكلة جذر الوحدة تبرز عندما يكون معامل الانحدار في نموذج الانحدار الذاتي يساوي واحد (الفاخر ي: 2007: 78: 79):

ويمكن صياغة النموذج كالآتي :

$$y_t = \rho y_{t-1} + u_t \text{.....(7)}$$

إذا افترضنا أن $\rho = 1$: فإن هذا يدل على وجود اتجاه زمني في البيانات ، وفي هذه الحالة نسمي السلسلة الزمنية بسلسلة السير العشوائي.

من خلال هذا النموذج نستطيع الحصول على الفروق الأولى من خلال عملية تحوير النموذج للحصول على الاستقرار كما يلى:

نطرح y_{t-1} من طرفي المعادلة (7) لنحصل على:

$$y_t - y_{t-1} = \rho y_{t-1} - y_{t-1} + u_t$$

$$y_t - y_{t-1} = (\rho - 1) y_{t-1} + u_t \text{.....(8)}$$

ويمكن أن نكتب المعادلة (8) بشكل بديل وكما يأتي:

$$\Delta y_t = \gamma y_{t-1} + u_t \text{.....(9)}$$

حيث إن $\gamma = (\rho - 1)$

Δ: هي معامل الفرق الاول.

ونقدر المعادلة(9) ونختبر فرض العدم القائل$\gamma = 0$

فاذا كانت$\gamma = 0$ ، فإن $P=1$ وبالتالي فإنه لدينا جذر الوحدة مما يعني إن السلسلة الزمنية قيد الدراسة غير مستقرة وبذلك ستصبح المعادلة (9) بالشكل التالي:

$$\Delta y_t = (y_t - y_{t-1}) = u_t$$

بما أن u_t هو مقدار خطأ عشوائي فهو مستقر، فإن ذلك يعني أن الفروق الأولي لسلسلة زمنية لعملية عشوائية مستقرة.

وكما أسلفنا هناك العديد من اختبارات جذر الوحدة ،إلا أن الدراسة سوف تعتمد على اختبارات (ADF) (PP) وذلك لتحديد درجة تكامل السلاسل الزمنية :

أولًا: اختبار ديكي – فوللر الموسع (Augmented Dickey–Fuller1981).: يعتمد هذا الاختبار بشكل اساسي على تقدير النماذج التالية بطريقة المربعات الصغرى (عبدا لرازق والجبوري :2012:153):

1- بدون حد ثابت واتجاه زمني

$$\text{Model1}: \Delta Y_t = \delta y_{t\,t-1} + \sum_{j=1}^{K} \gamma_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots(10)$$

2- بدون اتجاه زمني

$$\text{Model2}: \Delta Y_t = \alpha + \delta y_{t-1} + \sum_{j=1}^{K} \gamma_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots(11)$$

3- مع حد ثابت واتجاه زمني

$$\text{Model3}: \Delta Y_t = \alpha + \beta T + \delta y_{t-1} + \sum_{j=1}^{K} \gamma_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots(12)$$

حيث تمثل: ΔY_t الفروق الأولى للسلسة y ، α الحد الثابت ،أما T الاتجاه الزمني ، ΔY_{t-j} الفروق الأولى المبطأة للمتغير التابع y ، k تمثل طول فترة الإبطاء المناسبة والتي يمكن تحديدها من خلال استخدام أقل قيمة لمعيار (Akaike information criterion ، Schwarz information criterion)، ε_t الخطأ العشوائي الذي يتصف بالتشويش الابيض (White Noise)

.

ومن خلال النماذج الثلاثة يلاحظ أن النموذج الثاني يختلف عن النموذج الأول لأنه يحتوي على حد ثابت ، والنموذج الثالث يحتوي على حد ثابت و اتجاه زمني فهو يختلف عن النموذج الأول والثاني، وعند حساب الفروق الأولى لنموذج $(\Delta Y_{t-1} = \Delta Y_{t-1} - Y_{t-2})$ والفروق الثانية $(\Delta Y_{t-2} = \Delta Y_{t-2} - Y_{t-3})$ يتم تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى ، وفي هذه الحالة يتم اختبار فرضية العدم H0: γ=1 ضد فرضية البديل H1:| γ |< 1 ، ففي حالة قبول فرضية العدم يعني وجود جذر الوحدة ، عند إذن تصبح السلسلة الزمنية غير ساكنة والعكس صحيح في حالة الرفض (سلامي :2014: 62).

ثانيًا: اختبار فيليبس-بيرون(Phillips-Perron1988) :

يتم حساب هذا الاختبار بنفس نماذج اختبار (DF) إلا أنه يختلف عنه في طريقة المعالجة لوجود الارتباط التسلسلي من الرتبة الأعلى ، إذ تتم عملية المعالجة من خلال تصحيح إحصائية (T) غير معنوية للمعلمة(δ) ، أما اختبار (DF) يتعرض إلى مشكلة الارتباط التسلسلي فإن عملية المعالجة تتم من خلال إضافة حدود الفروق المبطأة للمتغير على يمين المعادلة ، وبالتالي يمكن

القول أن اختبار ADF قائم اساسًا على افتراض أن السلاسل الزمنية متولدة بواسطة نموذج الانحدار الذاتي (AR) Autoregressive، بينما اختبار (PP) قائم على افتراض أكثر عمومية في الحالة التي تكون فيها السلاسل الزمنية متولدة بواسطة نماذج الانحدار الذاتي المرتبطة مع المتوسطات المتحركة ((ARIMA) Auer age Autoregressive Moving).

وكما أن اختبار (pp) لديه قدرة اختبارية أفضل وأدق من اختبار (ADF) ، خاصة في حالة وجود الارتباط التسلسلي وكذلك في حالة يكون حجم العينة صغير، أما في حالة عدم انسجام وتضارب بين نتائج الاختبارين فمن الأفضل الاعتماد على نتائج اختبار (PP) (العبدلي :2007: 20).

يمكن حساب هذا الاختبار من خلال أربعة خطوات (شيخي :2011: 212):

الخطوة الأولي: يتم حساب النماذج الثلاثة لاختبار (DF) بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية وذلك من أجل حساب الإحصائيات المرافقة .

$$\Delta Y_t = \delta_0 + \delta_1 y_{t-1} + e_t \ldots\ldots\ldots(13)$$

حيث يمثل e_t حالة السكون .

الخطوة الثانية :حساب قيمة التباين في الأجل القصير.

$\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T} \hat{\varepsilon}_t$ ..... (14) , حيث $\hat{\varepsilon}_t$ تمثل البواقي

الخطوة الثالثة :حساب قيمة التباين في الأجل الطويل وذلك من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة والمسمى بمعامل المصحح(S^2).

$$S^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T} \hat{\varepsilon}_t^{\,2} + 2\sum_{i=1}^{\iota}\left(1 - \frac{1}{\iota - 1}\right)\frac{1}{T} + \sum_{t=i+1}^{T} \hat{\varepsilon}_t\, \hat{\varepsilon}_t - i \ldots\ldots(15)$$

من أجل تقدير هذا التباين يجب إيجاد عدد المتباطئات (l) Newey–West المقدر بدلالة عدد المشاهدات الكلية T، وذلك من خلال الصيغة التالية: $l \approx 4(\ T/100)\hat{}2/9$

الخطو ة الرابعة: حساب إحصائية فيليبس بيرون .

$$t^*_{\emptyset\hat{}} = \sqrt{k} \times \left(\frac{\emptyset\hat{} - 1}{\sigma\hat{}\emptyset\hat{}} \right) + \frac{T(K-1)\sigma\hat{}\emptyset\hat{}}{\sqrt{K}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (16)$$

حيث ان $K = \frac{\hat{\sigma^2}}{S^2}$، وهي تساوي الواحد الصحيح في الحالة ≅ عندما تكون $\hat{\varepsilon}_t$ تشويشًا أبيض[1]، وبالتالي نقارن هذه الإحصائية مع القيمة الحرجة الجد ولية ماك كينونMac kinnon.

4-5 : منهج التكامل المشترك:

يُعد تحليل التكامل المشترك الذي قدمه كلاً من انجل و جرا نجر (Engel and Grange1987) بمثابة نظرية داعمة للاقتصاد القياسي وذلك من خلال بناء نموذج يرصد العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية من الناحية الإحصائية ، أما من منظور اقتصادي فإن حركة بعض المتغيرات تكون منتظمة بمرور الزمن وفي حين أنها تكون مستقلة عن التذبذب العشوائي ، لذلك يُعد تحليل التكامل المشترك إحدى الأدوات التحليلية المهمة عند تحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية في المدى الطويل ، وكما يساعد في تحديد مستوى التوازن بين المتغيرات غير المستقرة (حسن وشومان :2013: 186).

إذ يمكن القول أيضا أن منهج التكامل المشترك يشير إلى طريقة الحصول على توازن بين المتغيرات غير الساكنة أو علاقة طويلة الأجل بينهما، كما يعني أيضا بوجود طريقة تصحيح تمنع من زيادة الخطأ في الأجل الطويل.

إن فكرة التكامل المشترك بين سلسلتين زمنيتين (Y_t, X_t) تتلخص في أنه إذا كانت السلسلتين متكاملتين من نفس الرتبة (d) أي :

$$X_t \sim I\ (\mathrm{d})$$

$$Y_t \sim I\ (\mathrm{d})$$

في وجود علاقة بين هذين المتغيرين تتمثل في العلاقة الدالية التالية:

$$Y_t = \mathrm{a}\,0 + \mathrm{a}\,1X_t + U_t \ldots\ldots\ldots\ldots (17)$$

[1]-- التشويش الأبيض: هو عبارة عن سلسلة من العينات العشوائية غير مرتبطة مع بعضها اي انها تكون مستقلة بمتوسط صفري وتباين ثابت.(حسن وشومان : 2013: 180).

حيث أن هذه العلاقة متكاملة من الرتبة(b) و أن (b < d) فهذا يعني وجود تكامل مشترك بين Y_t, X_t من الرتبة (d ,b) وتكتب العلاقة كما يلي:

$$X_t \ , \ Y_t \sim CI(1, d, b)$$

وتسمى هذه الدالة بدالة انحدار التكامل المشترك ، ويشترط فيها أن تكون رتبة تكامل المتغير التابع لا تتعدى رتبة تكامل أي من المتغيرات المستقلة (عبدالرازق والجبوري :2012: 154)

هناك العديد من اختبارات التكامل المشترك منها:

1-اختبار Engel and Granger.

2-اختبار Durbin Watson.

3-اختبار Johansen .

ومن هذا المنطلق سوف نقوم بعرض أهم اختبار من اختبارات التكامل المشترك والأكثر شيوعًا والمتمثل في اختبار Johansen.

4-5-1 اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية جوهانسن:

من خلال هذا الاختبار ل(1988) Johansen يتم الكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة لعدة أسباب:

1- عندما يتم تقدير العلاقة بين متغيرين أو أكثر يلاحظ أن السلاسل الأصلية غير مستقرة ولها نفس رتبة التكامل.

2- التأكد من صحة النتائج التي تم الحصول عليها من اختبار (Engel and Granger) أي بمعنى تقوية النتائج المطلوب الحصول عليها (محمد: 2014: 248).

كما أن هذا الاختبار يعتمد بدرجة كبيرة على العلاقة يبن عدد متجهات التكامل ومعنوية القيم المميزة (Eigenvalues) (أل الشيخ: 2002: 149).

إذ أن اختبار Johansen استطاع أن يصحح الاخطاء التي تخللها اختبار Engel and Granger ، لأنه يتماشى مع المشاهدات صغيرة الحجم ، وكذلك في حالة وجود عدة متغيرات ، كما يساعد أيضًا على اكتشاف ما إذا كان هناك تكامل مشترك وحيد الاتجاه أم لا ، فإذا تحقق التكامل المشترك فهذا يشير إلى وجود حالة انحدار من المتغير التابع على المتغيرات المستقلة وهذا مما له

أهمية خاصة في منهج التكامل المشترك ، فإذا لم يتحقق التكامل المشترك فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل زائفة ومثيرة للشك والتساؤل (العبدلي :2007: 24).

وكما يسمى اختبار جوهانسن أيضا باختبار رتبة المصفوفة (Π) والذي يستلزم أن تكون متغيرات الدراسة ذات تكامل مشترك ، بشرط ألا تكون مصفوفة المعاملات ذات رتبة كاملة ($0<r(\Pi)=r<n$) (القدير: 2005: 197).

من أجل القيام باختبار جوهانسن يتطلب ذلك اتباع الخطوات التالية :

1- تحديد عدد المتباطئات في النموذج : هذا يتطلب تحديد فترة الإبطاء المناسبة لمتغيرات الدراسة والتي يجب أن يحتويها النموذج، إذ توجد عدة معايير لتحديد فترة الإبطاء المثلى لأي نموذج وأبرز هذه المعايير موضحه في الصيغة التالية (نقار والعواد: 2012: 342: 344) :

1- معيار الخطأ النهائي للتنبؤ FPE (Final Predictor Error Criterion)

$$FPE(P_0)=Min_{P=1}^{K} FPE(P).....(18)$$

2- معيار معلومات أكايك AIC(AKAIKE Information Criterion)

$$AIC(P_0)=Min_{P=1}^{K} AIC(P)..... (19).$$

3- معيارمعلومات شوارز SIC (Schwarz Information Criterion)

$$SIC(P_0)=Min_{P=1}^{K} SIC(P)..... (20).$$

4- معيار هانان-كيونن HQIC (Hannan & Quinn Information Criterion)

$$HQIC(P_0)=Min_{P=1}^{K} HQIC(P)..... (21)$$

2- تحديد عدد متجهات التكامل المشترك : سوف يتم الاعتماد على اختبارين وهما(Chimobi: 2009: 6) :

أولًا- اختبار الأثر trace test (λ trace)

ويعرف هذا الاختبار ب: $\text{trace}(r)=-T\sum_{i=r+1}^{n}\ln(1-\widehat{\lambda_i})$

حيث تختبر فرضية العدم القائلة بأن عدد متجهات التكامل المشترك ≤r مقابل الفرضية البديلة القائلة بأن عدد متجهات التكامل المشترك= r حيث r=0,1,2.

ثانيًا– اختبار القيم المميزة العظمى Maximum eigenvalue (λ Max)

ويعرف هذا الاختبار ب: $\lambda \text{ Max } (r, r+1) = -T \ln (1-\widehat{\lambda}_{i}+1)$

وفي هذا الاختبار أيضا يتم اختبار فرضية العدم القائلة بأن عدد متجهات التكامل المشترك =r مقابل الفرضية البديلة القائلة بأن عدد متجهات التكامل المشترك =r+1

4– 6 اختبار سببية جرا نجر باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ(VECM):

أن وجود التكامل المشترك لظاهرة اقتصادية معينة تعني وجود علاقة طويلة الأجل بينهما ، ولكن هذا التكامل لا يحدد اتجاه تلك العلاقة أو أي من المتغير التابع والمتغير المستقل ، ولذلك سوف يتم استخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ للكشف عن سببية جرا نجر.

وكما أشار (Engle and Granger) (1987) كيف يمكن إدخال آلية (Granger)(1969) التقليدية لاختبار السببية في نموذج VECM ، حيث اشترطا أن تكون المتغيرات الموجود في نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR متكاملة تكامل مشترك ، حتى نتمكن من استخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM المشتق من نموذج VAR بعد تقييده بإضافة حد الخطأ لكي نتحصل على نموذج قياسي جيد ، وذلك من أجل تحديد السببية وتقدير سرعة التكيف أي انحراف القيم في الأجل القصير والوصول إلى التوازن في الأجل الطويل بين المتغيرات (عريش وآخرون : 2011: 85).

وإذ يتميز هذا الاختبار بأنه لديه القدرة على دمج العلاقة السببية بتحليل التكامل المشترك ، ففي حالة وجود تكامل مشترك فإن ذلك يشير إلى وجود علاقة بين المتغيرات في المدى الطويل ، وبالتالي فإن السببية لابدّ أن تكون موجودة على الأقل في اتجاه واحد ، ولكن هذه السببية في بعض الأحيان لا يمكن اكتشافها إذا كانت النتائج مستنده على سببية (Granger) التقليدية ، فيستخدم نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) المشتق من التكامل المشترك في الأجل الطويل ليتمكن من تحديد اتجاه تلك العلاقة ، وكما يستطيع أن يفرق بين السببية في الأجلين القصير والطويل ، حيث يستخدم اختبار F للمتغيرات التفسيرية في فروقها الاولى من أجل تحديد العلاقة السببية في الأجل القصير، أما العلاقة في الأجل الطويل يمكن الاستدلال بها من خلال اختبار T لمعلمة حد تصحيح الخطأ (القدير :2005: 199).

ويعتمد نموذج VECM على تقدير المعادلتين التاليتين (فياض ، المجبري : 2004: 30):

$$\Delta Y_t = a_0 + \sum_{i=1}^{N} a_1 \Delta X_{t-i} + \sum_{j=1}^{N} a_2 \Delta Y_{t-i} + \lambda_1 ECM_{t-1} \ldots\ldots\ldots\ldots (22)$$

$$\Delta X_t = b_0 + \sum_{i=1}^{N} b_1 \Delta Y_{t-i} + \sum_{j=1}^{N} b_2 \Delta X_{t-i} + \lambda_2 ECM_{t-1} \ldots\ldots\ldots\ldots (23)$$

حيث أن Δ تمثل الفروق الاولى لمتغيرين ، و(ECM_{t-1}) يمثل حد تصحيح الخطأ والذى يمثل العلاقة في الأجل الطويل ، فإذا كان معامل حد تصحيح الخطأ معنوي وسالب في كلتا المعادلتين فإن ذلك دل على وجود سببية في الأجل الطويل ، أي كلا من (λ_1, λ_2) سالبتين ومعنويتين فهذا مما يعني وجود سببية متبادلة في اتجاهين من (X_t) إلى (Y_t) ومن (Y_t) إلى (X_t) أي العلاقة ثنائية بين متغيرين $(X_t)^{\leftrightarrow}(Y_t)$ ، أما إذا كانت (λ_1) معنوية فإن ذلك مما يعني وجود سببية في اتجاه واحد من (X_t) إلى (Y_t) وليس العكس ، أما في حالة (λ_2)معنوية فإن السببية من (Y_t) إلى (X_t)، أما قيمة التباطؤ ل(ΔY_t) و(ΔX_t) للمتغيرات التفسيرية في المعادلتين فتمثل السببية في الأجل القصير، فإذا كانت (ΔY_t) في المعادلة رقم (22) معنوية بدلالة اختبار (F) فهذا يدل على أن السببية من (X_t) إلى (Y_t) في الأجل القصير، أما إذا كانت قيمة التباطؤ (ΔX_t) في معادلة رقم (23) معنوية دل ذلك على أن السببية من (Y_t) إلى (X_t) في الأجل القصير.

4-7 التحليل القياسي ونتائج الاختبارات:

لتقدير العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي يتطلب ذلك الاعتماد على أدوات التحليل والاختبارات القياسية التي أوردناها سابقًا ، إذ سيتم إجراء اختبار جذر الوحدة لبيان سكون المتغيرات سواء في المستوى أو في الفروق الأولى أو في الفروق الثانية وكذلك تحديد درجة تكاملها، وكما سيتم معرفة ما إذا كان هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات باستخدام منهجية التكامل المشترك بواسطة اختبار جوها نسن (Johansen)، وفي حالة وجود علاقة طويلة الأجل سوف ننتقل إلى اختبار سببية جرانجر بواسطة متجه تصحيح الخطأ لمعرفة اتجاه السببية.

4-7 -1 نتائج اختبارات سكون السلاسل الزمنية

يعد السكون شرط أساسي من شروط التكامل المشترك ،إذ إن اختبار جذر الوحدة يعتبر من أهم الاختبارات التي تحدد سكون السلاسل الزمنية عبر الزمن ودرجة تكاملها ، بالرغم من تعددها إلا أننا

سوف نستخدم اختبارين فقط هما اختبار ديكي فوللر الموسع (ADF) واختبار فيليبس بيرون (PP) لمعرفة ذلك السكون .

جدول (4-2)

نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ADF

السلسلة الزمنية		المستوى		الفرق الاول	
النموذج		ثابت فقط	ثابت واتجاه	ثابت فقط	ثابت واتجاه
Ln(NOGDP)		(0)−3.356	(0)−3.571	(0)−4.458*	(0)−4.579*
Ln(G)		(0)−0.856	(0)−0.914	(1)−3.268**	(0)−6.036*
القيم الحرجة	%1	−3.605	−4.205	−3.615	−4.211
	%5	−2.936	−3.526	−2.941	−3.529
	%10	−2.606	−3.194	−2.609	−3.196

– * معنوية عند مستوى 1% ، **معنوية عند مستوى 5% ، ***معنوية عند مستوى 10. () طول فترة الإبطاء المناسبة أوتوماتيكيا وفق معيار(Schwartz–Criterion) بحد أقصى 9 فترات .

جدول (4-3)

نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار PP

السلسلة الزمنية		المستوى		الفرق الاول	
النموذج		ثابت فقط	ثابت واتجاه	ثابت فقط	ثابت واتجاه
Ln(NOGDP)		(4)−2.721	(4)−3.246	(2)−4.415*	(3)−4.653*
Ln(G)		(4)−1.302	(4)−1.345	(3) −6.153*	(3)−6.096*
القيم الحرجة	%1	−3.605	−4.205	−3.615	−4.211
	%5	−2.936	−3.526	−2.941	−3.529
	%10	−2.606	−3.194	−2.609	−3.196

– *معنوية عند مستوى 1% ،**معنوية عند مستوى 5% ،***معنوية عند مستوى 10%، () العدد الأمثل لفترات الارتباط التسلسلي في اختبار (PP) وفق الاختبار الآلي (Newey–west) باستخدام طريقة (Bartlett Kernel).

يلاحظ من الجدولين أن نتائج السلاسل الزمنية للمتغيرين الناتج المحلي غير النفطي والإنفاق الحكومي في ليبيا خلال الفترة (1970–2010) مستقرة بعد أخذ الفروق الأولى لها، وذلك بالاعتماد على اختباري جذر الوحدة (PP، ADF)، وكما يلاحظ أيضًا أن قيمة (T)المحسوبة أكبر من قيمة (Tc) الجدولية عند مختلف مستويات المعنوية (1%،5%، 10%)، سواء كان ذلك بوجود حد ثابت فقط أو بوجود حد ثابت مع اتجاه عام، مما يعني ذلك بقبول فرضية العدم (H_0:0) بوجود جذر الوحدة

لتلك المتغيرات عند المستوى ، ولكن عند أخذ الفروق الأولى لها أصبحت مستقرة وبمعنوية عالية عند جميع المستويات سواء بحد ثابت فقط أو حد ثابت واتجاه عام .

وبناء على ذلك فإنه يتم رفض فرض العدم ($H_0:0$) وقبول الفرض البديل والذي يعني عدم وجود جذر الوحدة لهذه المتغيرات وكما يعني أيضًا إنها متكاملة من الدرجة الأولى ،$Ln(UGDP)\sim1, Ln(G)\sim1$، طالما إنها متكاملة من نفس الدرجة نستطيع من خلال ذلك تطبيق اختبار جوها نسن للكشف عن العلاقة الطويلة الأجل.

4-7 -2 نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية جوها نسن:

فيما سبق أشارت اختبارات جذر الوحدة أن السلسلتين الزمنيتين للناتج المحلي غير النفطي والإنفاق الحكومي متكاملتين من نفس الدرجة ، وبناء على ذلك سيتم الكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بينهما من خلال اختبار الأثر (λ trace) واختبار القيمة العظمي (λMaximum eigenvalues)، ولكن قبل إجراء الاختبار يجب تحديد فترة الإبطاء المثلى التي يتضمنها النموذج ، وذلك باستخدام نموذج متجه انحدار ذاتي غير مقيد Autoregressive Vector Unrestricted Model.

من خلال جدول (4-4) تم تحديد فترة الإبطاء المثلى التي تحقق أفضل نتيجة تقدير لنموذج، وحسب ما ورد في تلك المعايير باستثناء معيارLR ، SC (الذى كانت فترة الإبطاء فيهما مساوية الواحد الصحيح) على أن فترة الإبطاء المثلى هي تساوي 3 ، ولكن بعد عدة تجارب مبدئية تم اختيار فترة الإبطاء المساوية للواحد الصحيح لأنها كانت متسقة مع جودة النموذج .

جدول (4-4)

معايير اختبار فترة الإبطاء المثلى لنموذج

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LNNOGDP LNG
Exogenous variables: C
Date: 02/26/17 Time: 19:12
Sample: 1970 2010
Included observations: 38

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
3.677908	3.733431	3.647243	0.131534	NA	-67.29761	0
-1.396902	-1.230332*	-1.488898	0.000774	187.1333*	34.28906	1
-1.397102	-1.119485	-1.550429	0.000730	8.977889	39.45815	2
-1.409651*	-1.020987	-1.624308*	0.000681*	8.816567	44.86185	3

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

- اعتماد الباحث على مخرجات برنامج EViews 7

يوضح الجدول (4-5) نتائج اختبار التكامل المشترك بين كل من الناتج المحلي غير النفطي والإنفاق الحكومي تبين بأن هناك متجه واحد للتكامل المشترك ، وإذ تشير النتائج الموجودة إلى أن القيمة المحسوبة لاختبار الأثر(λ trace) (34.3299) أكبر من القيمة الحرجة (25.872) بمستوى معنوية 5% ، وهذا مما يدل على رفض فرضية العدم(H_o :B=0) القائلة بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك (r=0) في مقابل ذلك قبول فرضية البديل (r=1)القائلة بوجود متجه واحد للتكامل المشترك ، وكما أوضح اختبار الأثر (λ trace) أيضًا عدم وجود متجه ثاني للتكامل المشترك وبالتالي لا يمكن رفض فرضية العدم ($r\leq1$) حيث أن القيمة المحسوبة (5.2873) أصغر من القيمة الحرجة (12.5179) عند مستوى 5% ،مما يعني ذلك قبول فرضية العدم (H_o :B=0) بأنه يوجد متجه على الأكثر متجه واحد للتكامل المشترك ورفض فرضية البديل ($r>1$) وهذا مما يؤكد على وجود معادلة تكامل واحدة فقط للتكامل المشترك.

وقد حدد اختبار القيمة العظمى(λMax) على وجود تكامل مشترك بين المتغيرين، وإذ نلاحظ في الجدول رقم (4-5) إلى أن القيمة المحسوبة للاختبار (29.0426) تزيد عن القيمة الحرجة(19.3870) بمستوى معنوية 5% ، فمن الممكن رفض فرضية العدم (Ho:B=0)القائلة بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك(r=0)وقبول فرضية البديل (r=1)، وكما أن هذا الاختبار يشير إلى عدم وجود متجه ثاني للتكامل المشترك ويعطي نفس نتائج الاختبار الأول ، وهذا يدل على وجود معادلة واحدة للتكامل المشترك وأن العلاقة التوازنية تسير في اتجاه واحد في المدى الطويل بين الناتج المحلي غير النفطي والإنفاق الحكومي ، ولكن بالرغم من ذلك وجود بعض الانحرافات في المدى القصير.

جدول (4-5)

اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة جوهانسن ل Ln G - Ln NOGDP

اختبار الاثر λ trace				
فرضية العدم	الفرضية البديلة	λ trace	القيمة الحرجة 5%	القيمة الذاتية
r=0	r=1	34.3299	25.8721	0.52511
r≤ 1	r=2	5.2873	12.5179	0.12678
اختبار القيمة العظمي λ Max				
فرضية العدم	الفرضية البديلة	λ Max	القيمة الحرجة 5%	القيمة الذاتية
r=0	r=1	29.04260	19.38704	0.52511
r≤ 1	r=2	5.2873	12.5179	0.12678

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews7

من خلال ما سبق تبين بأن متجه التكامل المشترك سيكون بثابت واتجاه زمني و الجدول (4-6) يوضح متجه التكامل المشترك باستخدام اختبار جوها نسن .

جدول (4-6)

تقدير متجه التكامل المشترك

Ln(NOGDP)	Ln(G)	t	constant
1.0000	0.26 (-6.986)	0.038 (-15.104)	5.911

*القيم بين الأقواس تمثل قيم إحصائية T

ويمكن كتابة هذا المتجه في شكل معادلة توضح العلاقة التوازنية بين المتغيرين كما يلي:

$$LnNOGP_t = 5.911 + 0.26LnG_t + 0.038t \cdots\cdots\cdots\cdots (24)$$

$$(-6.986) \qquad (-15.104)$$

هذه المعادلة تشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي غير النفطي في ليبيا ، إذ إن زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الناتج غير النفطي ب 0.26 % ، وهذا يؤكد على الدور إيجابي الذي يلعبه الإنفاق الحكومي في تحريك القطاعات غير النفطية خلال الفترة 1970- 2010، وكما اتفقت إشارتها مع ما هو متوقع طبقًا لفرضية كينز.

4-7 - 3 نتائج اختبار السببية باستخدام متجه تصحيح الخطأ(VECM):

بعد التأكد بأن جميع السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة متكاملة تكاملًا مشتركًا ، أي بمعنى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرين ،فيتم من خلال ذلك استخدام منهجية متجه تصحيح الخطأ (1987)Engle and Granger للكشف عن اختبار سببية جرا نجر.

جدول (4−7)

اختبار السببية باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ(VECM)

ΔLnNOGDP	ΔLnG	المتغيرات التفسيرية
0.078967	0.047469	C
0.01542	0.05805	
5.12089	0.81771	
	−0.395552	E_{t-1}
	0.28060	
	−1.409966	
−0.446262		U_{t-1}
0.07454		
−5.989708		
−0.083975	0.340688	ΔLnNOGDP(−1)
0.12772	0.48079	
−0.65751	0.70860	
0.03009	−0.19734	ΔLnG(−1)
0.05176	0.19485	
0.58134	−1.01222	
0.596	0.090	R^2
0.076	0.289	S.E
17.257	1.158	F
*قيمة (F) الجد ولية عند مستوى (5%) ودرجات حرية(1 40)= (4.08) ** قيمة(t) الجد ولية عند مستوى (5%) ودرجة حرية(40)=(1.684)		

اعتماد الباحث على مخرجات EViews 7

بينت النتائج الموضحة في الجدول(4−7) أن قيمة معامل تصحيح الخطأ بالنسبة لمعادلة الناتج المحلي غير النفطي سالبة ذات معنوية إحصائية عند مستوى (5%) بلغت (45%) فهذا مما يعني وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرين.

$$\Delta LnNOGDP = 0.0789 - 0.083\Delta LnNOGDP(-1) + 0.030\Delta LnG(-1) - 0.446U_{t-1****(25)}$$

(5.120) (−0.657) (0.581) (−5.989)

من خلال المعادلة رقم (25) تشير قيمة معامل تصحيح الخطأ U_{t-1} أيضًا إلى أن قيمة الإنفاق الحكومي تتعدل نحو قيمته التوازنية في كل سنة بنسبة من انحراف التوازن المتبقي من السنة الماضية يعادل (45%)، أي عندما ينحرف في الأجل القصير في الفترة (t−1) عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل ، فإنه يتم تصحيح ما يعادل 45% من هذا الانحراف في الفترة (t) ، و نسبة التصحيح هذه تعكس سرعة تعديل منخفضة نسبيًا نحو التوازن ، بمعنى أن الإنفاق الحكومي يستمر ما يقارب (1/0.45) 2.2 سنتين باتجاه قيمته التوازنية أثر انحراف في الناتج غير النفطي . أما بالنسبة لاختبار (t) لمعلمة حد الخطأ بلغ (5.989−) ذات معنوية إحصائية عند مستوى (5%) وهذا يعني وجود سببية تتجه من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي غير النفطي في الأجل الطويل ، أما قيمة (F) المحسوبة (17.257) لمعادلة الناتج المحلي غير النفطي(ΔLn NOGDP) ذات معنوية إحصائية عند مستوى (5%)، فيشير هذا إلى أن السببية في الأجل القصير تتجه من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي غير النفطي، أي أن التغيرات التي تحدث في الإنفاق الحكومي تساعد في تفسير التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي غير النفطي؛ ويرجع ذلك إلى إن السياسة الحالية المتبعة في الاقتصاد الليبي ذات التوجه الكينزي، وبالتالي فإن التوسع في الإنفاق الحكومي هو الذي يساعد على نمو الناتج المحلى غير النفطي وهذا يتوقف على الإيرادات النفطية التي تساعد في تمويل الإنفاق الحكومي بشقيه، وهذه النتيجة تتفق مع بعض الدراسات التي تناولت دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي الموضحة في الجدول (4−8) :

جدول (4−8)

الدراسات المؤيدة للدراسة الحالية

الدراسة /الدولة	الفترة الزمنية	النتائج الرئيسة
فياض ،المجبري(2003) ليبيا	1980−1999	تدعم فرضية كينز
AL−Fawwaz et al (2010)الأردن	1990−2010	تدعم فرضية كينز
نيجيريا (2012)Sevitenyi	1961−2009	تدعم فرضية كينز
(2014)Robsonزيمبابوي	1960−2009	تدعم فرضية كينز
غضابنه(2015) الجزائر	1990−2012	تدعم فرضية كينز
الحوتة(2015) ليبيا	1965−2005	تدعم فرضية كينز

المصدر: اعتماد الباحث على ملخص الدراسات السابقة.

أما بالنسبة لمعادلة الإنفاق الحكومي فإن قيمة حد الخطأ (-0.39) سالبة غير معنوية إحصائية عند مستوى(5%) ،وهنا يمكن القول أن التغيرات في الناتج المحلي غير النفطي لا تساعد في تفسير التغيرات الحاصلة في الإنفاق الحكومي؛ وهذا راجع إلى سيطرة القطاع النفطي على الاقتصاد الوطني إذ أن القطاعات غير النفطية لا تساهم إلا بنسبة قليلة جدًا، وهذا ما يؤكد على عدم قبول قانون واجنر القائلة هناك علاقة في اتجاه واحد من الناتج المحلي غير النفطي إلى الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الليبي .

$$\Delta LnG = 0.047 + 0.340\Delta LnNOGDP(-1) - 0.197\Delta LnG(-1) - 0.395E_{t-1*****(26)}$$

$$(0.817) \qquad (0.708) \qquad (-1.012) \qquad (-1.409)$$

ومن خلال النتائج السابقة تبين بأن هناك علاقة سببية في اتجاه واحد من الإنفاق الحكومي إلى الناتج غير النفطي في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة وذلك بسبب اعتماد الاقتصاد الليبي على الإيرادات النفطية التي تعتبر الشريان الأساسي لدى الاقتصاد الليبي ، وبالتالي فإن زيادة الإيراد النفطي يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي الذي بدوره يؤثر على الناتج المحلي غير النفطي وليس العكس في الاقتصاد الليبي وهذه العلاقة تتوافق مع السياسات الكينزية التي تنص على زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي لتنشيط الاقتصاد المحلي ، وعليه يتم قبول الفرضيتين القائلتين هناك علاقة توازنية في اتجاه واحد من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي غير النفطي ،وأن السببية تجري في اتجاه واحد من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي غير النفطي في ليبيا.

4-8- الدلالات والمضامين:

لقد تم تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الاقتصاد الليبي ، ولمعرفة ما إذا كانت السلاسل مستقرة أو غير مستقرة تطلّب ذلك إجراء اختبارات جذر الوحدة وتبين أن المتغيرين مستقرين بعد أخذ الدرجة الأولى ، وفي نفس السياق تم استخدام اختبار التكامل المشترك بطريقة جوها نسن ، وبالإضافة استخدام متجه تصحيح الخطأ للكشف عن السببية ، واتضح من خلال التحليل القياسي وجود توازن في المدي الطويل بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الاقتصاد الليبي ، وأن السببية تجري في اتجاه واحد من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي غير النفطي وهو ما يؤيد الفرضية الكينزية التي مفادها أن الإنفاق الحكومي هو الذي يسبب نمو في الناتج

المحلي الإجمالي، وتنفي وجود قانون واجنر الذى ينص على أن زيادة الإنفاق هي نتيجة لزيادة معدلات النمو في الناتج المحلى غير النفطي، ففي ليبيا يعد الإنفاق الحكومي أهم عنصر من عناصر الناتج المحلي الإجمالي والمساهم الأكبر في عملية التنمية الاقتصادية، وذلك لأسباب تتعلق بضعف القدرات التمويلية والإدارية والفنية للقطاع الخاص الليبي، وهيمنة القطاع النفطي الذي تملكه الحكومة على مصادر توليد الدخل والناتج والإيرادات العامة والنقد الأجنبي.

وبالتالي فإن هذه الدراسة تتفق مع ودراسة فياض ،المجبري (2003) ودراسة AL-Fawwaz, (2010)AL-Sawai'e ودراسة Sevitenyi(2014) ودراسة Robson (2014) ودراسة غضابنه(2015) ودراسة الحوتة (2015)التي تدعم فرضية كينز، و اختلفت نتائج الدراسة الحالية مع دراسة الحكمي (2000) و دراسة الباتل (2002) و دراسة(2011)Bin-Amin و دراسة Pallavani et al(2011) و دراسة(2012)Grullon و دراسة الغالبي(2012) ودراسة ادر يوش ،عبدالقادر (2012) و دراسة سليم (2014) و دراسة Grullon (2014) وهي الدراسات التي تدعم قانون واجنر.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5-1- مقدمة :

تناولت الدراسة بالتحليل الوصفي والقياسي العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي ،كما قدمت الدراسة تحليلًا احصائيًا قياسيًا باستخدام اختبار التكامل المشترك بطريقة جوها نسن لمعرفة وجود العلاقة التوازنية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي ، وكذلك اتجاه السببية باستخدام متجه تصحيح الخطأ، ولقد توصلت الدارسة إلى نتائج مرتبطة بالتحليل الوصفي ونتائج جاءت من التحليل الإحصائي القياسي، حيث نوجز تلك النتائج على النحو التالي:

5-2 - النتائج النظرية:

1- يحتل الإنفاق الحكومي أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني لأي بلد إذ يعد عاملًا أساسيًا ومهمًا للرفع من معدلات النمو الاقتصادي ، وكذلك يساعد على إحداث التوازن الاقتصادي في المجتمع وكما يعالج الخلل الحاصل في الدورات الاقتصادية.

2- مع تطور دور الدولة والتخلي عن الطابع الحيادي ، أصبحت الدولة لها ادوار أكثر متمثلة في تقديم الإعانات الاقتصادية ومساعدة العاطلين عن العمل وإعادة توزيع الدخل القومي .

3- يؤثر الإنفاق الحكومي بأنواعه سواء استهلاكي أو استثماري على الإنتاج القومي ، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على زيادة المقدرة الإنتاجية القومية من خلال تنمية عوامل الإنتاج كمًا ونوعًا.

4- كما ربط الاقتصادي الألماني **(أدولف واجنر)** ظاهرة الزيادة في الإنفاق الحكومي بالتطور الحاصل في المجتمع ، من خلال هذا التطور تزداد النفقات تبعًا لذلك وبالتالي يؤدى إلى زيادة الدخل القومي الذي ينعكس مباشرة على زيادة تلك النفقات .

5- أما الاقتصادي الانجليزي **(جون ماينارد كينز)** فاعتبر الإنفاق الحكومي الأداء المهمة في زيادة الإنتاج وتحريك عجلة الاقتصاد ، وذلك عن طريق الطلب الفعال من خلا ل آلية عمل المضاعف بزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

6- أهمية تحليل تطور الإنفاق الحكومي بشقيه والناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه وأهميته النسبية لمكوناته تعكس وضعية الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة ،وجاءت نتائج التحليل على أن الاقتصاد الليبي مر بثلاث مراحل مختلفة، المرحلة الأولى (1970-1985) وهي فترة الطفرة النفطية مما أدى ذلك إلى تبني الدولة العديد من السياسات الاقتصادية ، فبالنسبة للإنفاق الحكومي بشقية ظهر في حالة تزايد مستمر خاصة الإنفاق الاستثماري وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط ، وهذا مما جعل من

الدولة زيادة انفاقها الاستثماري على مشاريع التنمية الاقتصادية أما بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي فمساهمة الناتج النفطي كانت أكبر عن القطاعات الأخرى ، أما المرحلة الثانية (1986-1999) وهي فترة انخفاض أسعار النفط بدأ الإنفاق الحكومي في الانخفاض التدريجي ، إذ أن الدولة قامت بتبني إجراءات تقشفية مما أثر ذلك على الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري بصفه خاصة ،أما الناتج المحلي الإجمالي انخفض معدل نموه كما انخفضت مساهمة القطاعات الأخرى ولكن القطاع الخدمي ارتفعت مساهمته قليلًا بعد القطاع النفطي عن باقي القطاعات الأخرى ، أما المرحلة الثالثة (2000-2012) وهي مرحلة تغيير التشريعات الاقتصادية من أجل مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ، ففي هذه الفترة ازدادت قيم الإنفاق الحكومي بشقيه أما الناتج المحلي الإجمالي فمعدلات نموه ارتفعت نتيجة ارتفاع أسعار النفط مما ساعد ذلك في تنفيذ عدد كبير من المشاريع أما مساهمة القطاعات في الناتج متذبذبة وللقطاع النفطي النصيب الأكبر في تلك المساهمة.

5-3- النتائج القياسية:

1- بعد إجراء اختبارات جذر الوحدة المختلفة (اختبار ديكي فوللر الموسع، واختبار فيليبس بيرون) أوضحت نتائج الاختبارين أن جميع المتغيرات غير ساكنة في المستوى ، ولكنها ساكنة بعد أخذ الفروق الأولى لها ، حيث أن القيم المحسوبة أكبر من القيم الحرجة عند مستوى (1%، 5%، 10%) سواء في حالة الثابت فقط أو الثابت والاتجاه.

2- بعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية من نفس الدرجة I(1)، قامت الدراسة بإجراء اختبار التكامل المشترك (جوها نسن) ، وقد أشار اختباري Trace و Eigenvalue إلى وجود علاقة توازن في المدي الطويل بين المتغيرين ، كذلك إشارات نتائج التقدير إلى وجود متجه وحيد للتكامل المشترك ، وكذلك تبين أيضا من نتائج التقدير أن الإنفاق الحكومي يؤثر إيجابيا على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ؛ وذلك بسبب اعتماد الاقتصاد الليبي على الإنفاق الحكومي في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني في الأجل الطويل الذي يعتمد على مورد واحد يتمثل في النفط، وعدم مساهمة القطاع الخاص بشكل كبير في الدورة الاقتصادية ؛ ويُعزى ذلك لأن الاقتصاد الليبي اقتصاد أحادي عدم قدرته على تنويع مصادر الدخل .

3- بالإضافة إلى ذلك لقد أشار نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) على أن معامل تصحيح الخطأ يحمل إشارة سالبة وذات معنوية إحصائية ، حيث أن ابتعاد الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

عن التوازن في الأجل الطويل يتم تعديله بنسبة 45% في كل سنة ، وهذا يدل على أن العلاقة تتجه من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي غير النفطي في الأجل الطويل وكذلك في الأجل القصير بدلالة اختبار F يساوي 17.257 هذا بالنسبة لمعادلة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ، أما معادلة الإنفاق الحكومي فإن قيم (T) و(F) تشير إلى عدم وجود معنوية إحصائية في الاختبارين وهذا يدل على أنه لا توجد علاقة سببية بين المتغيرين .

4- ولتحقيق هدف الدراسة ، فقد تم إجراء اختبارات سببية Granger المعتمد على متجه تصحيح الخطأ ، وقد اشارات النتائج إلى وجود سببية تجري من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في حالة الاقتصاد الليبي وهو ما يدعم الفرضية الكنيزية.

5-4- التوصيات المقترحة

بناء على النتائج السابقة يمكن اقتراح بعض التوصيات المرتبطة بنطاق هذا البحث ، ويمكن أخدها في الاعتبار من قبل صانعي السياسات الاقتصادية في ليبيا وهي على النحو التالي:

1- بما أن الإنفاق الحكومي يعمل على رفع معدلات الطلب الفعال حسب الفرضية الكينزية لذا يجب على الحكومة زيادة الإنفاق الاستثماري بنسبة أكبر من نسبة زيادة الإنفاق الجاري لأن ذلك يؤدي إلى زيادة القدرات الإنتاجية التي تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

2- يجب على الحكومة تقديم يد العون للقطاع الخاص لأنه المحرك الرئيسي في الاقتصاد الوطني ، مما يخفف من العبء على القطاع العام لكي يزيد من قدرته التنافسية في الاقتصاد.

3- لابدّ من تخفيف الاعتماد على قطاع النفط ، والعمل على خلق موارد أخرى بديلة للدخل المحلي من خلال دعم القطاعات الاقتصادية كالقطاع الصناعي والزراعي.

4 - يجب على الحكومة انتهاج سياسة تحويل الطلب الكلي نحو الإنتاج المحلي من خلال تطوير وتنويع قاعدة الانتاج المحلي وتقليل الاعتماد على القطاع الخارجي ،وذلك من خلال ضبط حجم الواردات.

5- المواءمة بين معدلات نمو الإنفاق الحكومي ومعدلات نمو الناتج المحلي لتجنب أي اختلال يحدث في التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي ، والذى سينعكس في زيادة كمية الواردات لسد الطلب المحلي خصوصًا في السلع الاستهلاكية.

6- العمل على زيادة فعالية الإنفاق الحكومي من خلال تحقيق أكبر عائد بأقل إنفاق حكومي ممكن وتحقيق معدلات عالية من الادخار على اعتبارها مصدر من مصادر الاستثمار الوطني.

7- الاهتمام أكثر بالبيانات المتعلقة بالاقتصاد الكلي والعمل على تطوير الجهاز الاحصائي للحصول على بيانات أقرب للواقع ، حتى نتمكن من استخدامها في الدراسات القياسية وذلك في سبيل التنبؤ بالسياسات الاقتصادية الصحيحة.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

1- الكتب:

1. ابد جمان ، مايكل، ترجمة وتعريب محمد أبراهيم منصور ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة ، دار المريخ للنشر ، 1999.
2. البطريق ، يونس أحمد، اقتصاديات المالية العامة ،الدار الجامعية،1985.
3. الخطيب ، خالد شحادة، شامية، أحمد زهير ،اسس المالية العامة ،الطبعة الأولي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن ،2003.
4. الدباغ ، أسامة بشير ،الجو مرد ، اثيل عبدالجبار ، المقدمة في الاقتصاد الكلي ، الطبعة الاولي ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، 2003.
5. السوداني ، عبدالعزيز علي ، أسس السياسة المالية مدخل تحليل قرارات المالية العامة ، دار الجامعية ،1996.
6. العيسى ، نزار سعد الدين، مبادى الاقتصاد الكلي كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق، الدار العلمية ودار الثقافة النشر والتوزيع ، 2001.
7. الفلاح ، محمد عبدالله ، نظم المالية العامة في القانون الليبي ، الطبعة الاولي ، دار الكتب الوطنية ،ليبيا ، 2000.
8. الفيتوري ، عطية المهدي ، ميزان المدفوعات وقيمة الدينار الليبي "دراسة تحليلية لدور التجارة الخارجية في تحديد قيمة الدينار الليبي " منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، الطبعة الاولي ، 1992.
9. المها يني ، محمد خالد ،محاضرات في المالية العامة ، المعهد الوطني الإدارة العامة الدورة التحضيرية ، 2013.
10. المها يني ، محمد خالد ،الخطيب ، خالد شحادة ،المالية العامة، منشورات جامعة دمشق، 2006.
11. الطاهر، عبدالله الشيخ محمود، مقدمة في اقتصاديات المالية ، عمادة شؤون المكتبات ،جامعة الملك سعود،1988.

12. العمر ، حسين، مبادئ المالية العامة ، مكتبة الفلاح للنشر، الأمارات العربية ، 2002.
13. العلي ، عادل فليح، مالية الدولة ، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان،2008.
14. الأعسر ، خديجة ،اقتصاديات المالية العامة ، دار الكتب المصرية ،القاهرة ،2016.
15. بركات ، عبدالكريم صادق، الاقتصاد المالي ، منشاة المعارف ،الاسكندرية ، 1978.
16. جوار تيني ، جيمس ، استروب ، ريجارد ، ترجمة وتعريب عبدالفتاح عبدالرحمن ، عبدالعظيم محمد الاقتصاد الكلي الاختبار العام والخاص ، دار المريخ للنشر ،1992.
17. حشيش ، عادل احمد، أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام ، 2006.
18. حشيش ، عادل أحمد، أساسات المالية العامة ، دار النهضة العربية ، 1992.
19. داود ، حسام علي، مبادي الاقتصاد الكلي ، الطبعة الثالثة ، دار المسيرة ،الأردن ،2013.
20. شامية ، أحمد زهير ،الخطيب ، خالد ، المالية العامة ، دار زهران للنشر والتوزيع، 1997.
21. طاقة ، محمد ،العزاوي ، هدى ، اقتصاديات المالية العامة ، الطبعة الثانية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ،2010.
22. عبدالحميد ، عبد المطلب ، اقتصاديات المالية العامة ، الدار الجامعية ، 2005.
23. عبدالسلام ، علي عطية ، بوسدرة ، فتحي صالح ، الاقتصاد الكلّى ، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، الطبعة الثانية ، 1998.
24. عويس ، محمد يحي ، التحليل الاقتصادي الكلى ،مكتبة عين شمس ، 1977.
25. عمرو ، حافظ شعيلي ،اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية ، منشورات جامعة طرابلس ، 2006.
26. فاندل ، والتر، تعريب عبد المرضي حامد عزام، أحمد حسين هارون السلاسل الزمنية من الوجهة التطبيقية ونماذج بوكس –جنكنز، دار المريج النشر 1992.
27. مراد ، محمد حلمي ، مالية الدولة ،WWW.Kotobarabia.com.
28. ناشد ، سوزي عدلي، الوجيز في المالية العامة ، دار الجامعة الجديدة للنشر ،2000.

2- الرسائل والأطروحات:

1. قدوري ، طارق ، مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014) ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خيضر،2015.
2. ماصمى ، أسماء ،أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1971-2011) رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقا ئد،2014.
3. محمد ، بن عزة ، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف (دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابوبكر بلقائد ،2014.

3-الدوريات:

1. ابوغالية ، أمحمد علي، الفحل ، حسين (2012)، الصادرات النفطية وعلاقتها بمعدلات انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج (دراسة تحليلية خلال الفترة1995-2008)، مجلة جامعة القدس المفتوحة، المجلد (2)، العدد(27) ،ص(229-258).
2. ادر يوش، دحماني محمد ،عبدالقادر، ناصور (2012) النمو الاقتصادي واتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر :بعض الأدلة التجريبية لقانون فانغر باستعمال مقاربة منهج الحدود ARDL ، مجلة الاقتصاد والمناجمنت ، العدد (11) ، ص(1-23).
3. الحكمي ، علي بن عثمان (2007) ،محددات الإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية ،معهد الإدارة العامة ، المجلد(47) ،العدد(4)،ص(533-554)
4. الجنابي ، هيثم عبدالقادر(2013) تحليل العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي الحكومي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة 1981-2006، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد(19) ، العدد(73) ،ص(252-342) .
5. الحمادي ، محمد عامر ، الشيباني ، عبدالناصر الطاهر(2015) مدى التوافق بين الاهمية النسبية لقطاع الصناعة والأهمية النسبية الائتمان المصرفي الممنوح في ليبيا خلال الفترة (1985-2010)، مجلة افاق اقتصادية ، العدد(2)، ص(80-104).

6. الحويج ، حسين فرج ، الماقوري ، على محمد(2015) دور النفط في تشكيل ملامح وسمات الاقتصاد الليبي ، مجلة آفاق اقتصادية ، العدد(2) ، ص(44-79).
7. الحوتة ، أحمد علي(2015) اختبار قانون واغنر في الاقتصاد الليبي ، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد(23) ،العدد(1-2) ،ص(1-16).
8. السعيد ، بوشول ، مصباحي ، محمد الأمين (2015) انعكاسات الصدمة النفطية على أداء اسواق الأوراق المالية الخليجية ، "مجلة رؤى اقتصادية" جامعة الشهيد حمة لخضر ، العدد (9)، ص(107-123) .
9. الشامي ، سلام ، الطروق ، هيثم (2012) قياس أثر تقلبات أسعار النفط في أداء الاقتصاد الليبي للسنوات(1970-2009) ، مجلة التخطيط والتنمية، العدد(5)، ص(54-87).
10. الشامي ، سلام (2014) تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في الاقتصاد الليبي للسنوات (1990-2009) ،مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد(9)، العدد(36)،ص(92-121).
11. العبدلي ، عابد بن عابد(2007)، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في اطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة صالح كامل الاقتصاد الاسلامي ، العدد (32)، ص(2-56).
12. العمر ، حسين علي(2010) أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي بدولة الكويت، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل ، المجلد (11)، العدد (1)، ص(179-199).
13. الغالبي ، كريم سالم حسين(2012) الإنفاق الحكومي واختبار قانون فاجنر (Wagner s law)في العراق للمدة(1975- 2010) تحليل قياسي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية المجلد8،العدد25، ص(29-52).
14. الفاخري ، محمود سعيد(2007) تحليل السلاسل الزمنية المتغيرات دالة الطلب على الواردات في ليبيا (بعض التطبيقات العملية)، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة ، المجلد (26)، ص(67-98).
15. الوائلي ، أحمد عبدالله (2012)، الفكر الكينزي وأثره في التحليل الاقتصاد الحديث، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد () ، العدد(6)، ص(1-27).
16. أبولسين ، أحمد المبروك(2007) مدى قدرة القطاع الخاص على تملك وادارة الوحدات الاقتصادية ، مجلة الساتل ، العدد(2).

17. أل الشيخ ، حمد بن محمد(2001)، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في قانون فاغنر: شواهد دولية، مجلة جامعة الملك سعود، الاقتصاد والإدارة، المجلد (14)، العدد(1).

18. بلق ، بشير عبدالله (2015) محددات الاستثمار في الاقتصاد الليبي للفترة من 1962إلى 2010 ، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية ، العدد (6)، ص(29-55).

19. حسن ، علي عبد الزهرة، شرمان ، عبداللطيف حسن (2013) تحليل العلاقة التوازنية بين طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء(ARDL) ، مجلة العلوم الاقتصادية جامعة بغداد، المجلد(9)، العدد(34)، ص(174-210).

20. حمودة ، عبدالهادي أحمد (2008)التنمية المستدامة في ليبيا ، مجلة التخطيط والتنمية المجلد(2) ، العدد (1) ، ص(1-39).

21. داغر، محمود محمد ، علي ،علي محمد (2010) الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الاقتصادي في ليبيا (منهج السببية) ، بحوث اقتصادية عربية ، العدد (51) ، ص(110-138).

22. سلامي ، أحمد(2015) العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تطبيقية للفترة(1970-2013)، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد(16)، ص(49-74).

23. سليم ، سالم عطية (2013) تحليل تطور الإنفاق العام في ليبيا في الفترة (1986-2010) ،مجلة الدراسات الأفريقية ،المجلد (35) ،ص(353-376).

24. شحاته ، عبدالله (2009)، الاقتصاد السياسي لتحديد أولويات الإنفاق العام :رؤيه عامة ، جامعة القاهرة ، ص(135-160).

25. طلوبة ،عبدالله عيسى ، الجروشي ، ميلاد مفتاح (2015) السكان في ليبيا: التطور وآفاق المستقبل (دراسة في البنية والنمو والمستقبل السكاني ،مجلة دراسات الاقتصاد والاعمال ، المجلد(31)، العدد(2)،ص(47-61).

26. عبدالرازق ، كنعان عبداللطيف ،الجبوري ، أنسام محمد (2012) دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك مع تطبيق علمي ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العد(33)، ص(151-172).

27. غضابنة ، ليلية (2015) العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر :دراسة قياسية للفترة 1990-2012، مجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية ، المجلد(2)، العدد(1)، ص(71-85).
28. غنية ، المهدي الطاهر (2012) مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل في ظل بعض المتغيرات السكانية ، مجلة التخطيط والتنمية ، العدد(5)، ص(128-144).
29. فياض ، محمد خليل (2007) توسيع قاعدة الملكية في الاقتصاد الليبي (نموذج مقترح)، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة ، المجلد(26)، ص(1-14).
30. فياض ، محمد خليل ، المجبري ، فتحي (2003) النفقات العامة ونمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي تقوم التجربة الليبية 1980-1999، مجلة البحوث الاقتصادية ، المجلد(14)، العدد(1)، ص(1-18).
31. قداد ، عبدالناصر المهدي(2002) استخدام أدوات السياسة المالية المعالجة عجز الموازنة وترشيد الإنفاق، مجلة أكاديمية الدراسات العليا ،العدد(11-12)،ص(148-161).
32. كريدله ، مصطفي مفتاح(2013)، أثر العوائد النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2010) ، مجلة الدراسات الافريقية ، المجلد 35، ص(315-351).
33. نقاز ، عثمان، العواد ، منذر (2012) استخدام نماذج VAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سورية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(28)، العدد(2)، ص(337-360).

4- المؤتمرات والندوات:

1. ابوسنينة ، محمد عبدالجليل ، شامية ، عبدالله إمحمد، الاطار العام لسياسات إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي(التخصيصية)، بحث مقدم إلى: ندوة دور المؤسسات والأسواق المالية في إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي خلال الفترة 29-1993/12/30بمدينة بنغازي، ص(2-27)
2. الاقتصاد الليبي دراسة متأنية للأزمة والحلول (1975-1995) دراسة علمية تحليلية من اعداد مجموعة من الخبراء الليبيين ، دار أخبار ليبيا للنشر والتوزيع ، 1994، ص(1-61).
3. بوحبيل ، عبدالفتاح ، سعر صرف الدينار الليبي كأداة من أدوات السياسة التجارية ، منشورات جمعية الاقتصاديين الليبيين ، سعر صرف الدينار الليبي وقائع ندوة عقدت في مدينة بنغازي في الفترة 1994/31/30، ص(195-225).

4. بوخشيم ، عبدالناصر، دور الحكومة في التنمية المستدامة في ليبيا "قراءة مستقبلية" ، ورقة قدمت لمؤتمر الاقتصادي الاول ،بنغازي ،2012، ص(366-377).
5. شامية ، عبدالله إمحمد ، السياسات الاقتصادية لمرحلة إعادة الهيكلة ، مركز البحوث والاستشارات، المؤتمر الوطني الأول للسياسات العامة في ليبيا ،11-13-يونيو-2007، ص(1-16).

5- التقارير:

1. أشكاب ، عبدالله محمد، السكبي ، أسامة الزوام (2009) تحليل العلاقة بين الميزانية العامة والميزان التجاري في الاقتصاد الليبي خلال الفترة(2000-2008)، مصرف ليبيا المركزي، المجلد 49، الربع الثاني، ص(1-25).
2. البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة (1962-2006)، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، (2010).
3. الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ،الكتيب الاحصائي ،1998.
4. وزارة التخطيط ،مصلحة الاحصاء والتعداد،2010.
5. مصلحة التخطيط ،مصلحة الاحصاء والتعداد ملخص لأهم نتائج مسح التشغيل والبطالة لعام (2012).
6. النشرة الاقتصادية، مصرف ليبيا المركزي ، اعداد متفرقة.
7. التقرير السنوي ،مصرف ليبيا المركزي ،2011.
8. مصرف ليبيا المركزي ، الاحصاءات النقدية والمصرفية خلال الفترة (1966-2000)، ادارة البحوث والاحصاء.
9. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي ،2012.
10. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1999، 2005، 2007.

المراجع الأجنبية:-

:JOURNALS

1. **Albatel, A .H** (2002)" Wagner s Law and the Expanding public sector in Saudi Arabia", Journal King Saud Univ, Vol(14), No(2), pp(139-165).
2. **AL-Fawwaz, T, and AL-Sawai'e, k** (2013). "The relationship between gross domestic product and government expenditures in Jordan: a VAR approach" ,interdisciplinary Journal of contemporary Research in Business, Vol(4),No.(9).pp(336-344)
3. **Al-Hakami, A .O**(2000) "Time-series Analysis of the relationship between Government Expenditure and GDP in the kingdom of Saudi Arabia (1965-1996)" Journal King Saud Univ, Vol (14), No (2) pp(105-114).
4. **Bin- Amin, s.**(2011)"Causal relationship between consumption and Economic Growth in Bangladesh" ,Journal of social sciences ,Vol(1). No(2) .pp(158-169).
5. Grullon, S(2012) "National income and Government spending; co-integration and causality Results for the Dominican Republic", Developing country studies , Vol(12), No(3), pp(89-98).
6. Grullon, s(2014) National income and Government Spending: co-integration and causality results for selected Latin American Countries." International Journal of Economics, Vol(11),No(4),pp(1-9)
7. Chimobi, O, P(2009) "Government Expenditure and National income: A Causality Test for Nigeria", European Journal of Economic and political studies, Vol 2,No(2),pp(1-11)
8. **Magazzion,** C(2012) "The Nexus Disaggregated public spending and GDP in the Euro Area", Economics Bulletin, Vol(32), No(3), pp(2560-2579).

9. **Mahmoodi, M, Mahmoodi, E** (2014) "Government Expenditure–GDP Nexus: Panel Causality Evidence". International Journal of Economy, Vol(3),No(1),pp(37–42).
10. **Pahlavani, M . at** (2011) "Investigating the Keynesian View and Wagner' s Law on the size of Government and growth in Iran", Journal of Business and social science, Vol(2). No(13). pp(170–175).
11. **Richter, c. Dimi trios, p(2012)** "The Validity of Wagner' s law in The United Kingdom", International Network Economic Research, Working Paper, pp(1–5).
12. **Robson,** M(2014) "applicability of Wagner s Law in Zimbabwe", Journal of International Academic Research for Multidisciplinary, Vol(1), No(12),pp(22–31).
13. **Sevitenyi** , L . N(2012) "Government expenditure and economic growth in Nigeria : an empirics investigation (1961–2009)".The Journal of Economic Analysis, Vol(3) ,No(1).pp(38–51).
14. **Tang, T. C**(2009) "Wagner s Law Versus Keynesian Hypothesis in Malaysia: an impressionistic View", Monash University and Economics, Department Of Economics Issn 1441–5429, pp(1–10).

الملاحق

ملحق (1) متغيرات الدراسة بالأسعار الثابتة لسنة 2003 خلال الفترة (1970-2012)

obs	GDP	NOGDP	G	CG	TG
1970	8915.0	1328.4	2493.4	1523.4	970.0
1971	8617.1	1681.9	3521.7	1836.1	1685.6
1972	10079.9	2517.9	4971.9	2309.0	2662.8
1973	13248.5	3341.6	5400.7	2925.8	2474.9
1974	22247.0	4226.4	10663.4	5604.9	5058.5
1975	20012.5	4887.0	13740.8	8964.8	4776.0
1976	24640.1	5561.3	12933.2	7239.5	5693.7
1977	26565.2	6174.5	13680.6	7730.7	5949.9
1978	27003.9	6791.7	11209.5	6507.1	4702.4
1979	29143.7	7433.1	15887.8	8762.3	7125.5
1980	30130.5	9241.9	20013.2	11150.1	8863.1
1981	24783.3	9537.0	20217.1	11128.0	9089.1
1982	26502.5	10219.6	14791.0	7972.1	6818.9
1983	25390.6	10048.2	11733.9	6271.3	5462.7
1984	24312.2	9745.3	10680.2	6429.7	4250.5
1985	24235.6	8796.1	8290.3	5056.7	3233.6
1986	20999.5	8555.9	7295.7	4999.9	2295.8
1987	17912.5	7577.8	5836.0	4283.4	1910.3
1988	19270.4	8421.5	5628.2	4248.8	3218.8
1989	20657.3	8820.7	5266.1	3713.8	5019.9
1990	21426.1	8421.2	4776.4	3558.0	4295.4
1991	23557.6	8864.4	4377.7	3254.2	7857.5
1992	23333.5	9002.3	3190.3	2625.7	6804.6
1993	23424.6	9516.3	3119.9	2595.0	7376.4
1994	22696.6	8918.6	2531.0	1951.7	6795.1
1995	24308.3	9825.6	4769.8	4441.3	4845.0
1996	25138.3	10297.2	3436.5	2824.6	6596.8
1997	25494.2	10488.9	3846.4	3141.3	7377.3
1998	25908.3	10567.8	3540.3	3155.7	7205.2
1999	25225.7	10734.8	3559.0	2938.8	5325.6
2000	26077.3	11401.8	4345.4	3106.1	1239.3
2001	33643.8	15252.8	5226.8	3622.2	1604.6
2002	33350.9	16483.4	8305.4	4682.9	3622.5
2003	37604.0	17386.1	7246.2	4336.2	2910.0
2004	40192.3	18946.3	17057.2	10406.5	6650.6
2005	43965.4	21137.0	20519.2	10642.7	9876.5
2006	46413.5	22594.7	20263.3	9799.9	10463.4
2007	48889.0	24426.5	27574.1	10616.1	16958.0
2008	50232.4	25867.2	35663.3	12297.7	23365.6
2009	49849.2	27375.6	28158.	13175.5	14983.3
2010	51997.1	28636.7	41986.7	23705.2	18281.5
2011	25195.2	16731.0	15536.2	15536.2	0.0
2012	47719.0	19997.1	33798.0	30351.9	3446.1

تشير (GDP) :الناتج المحلي الإجمالي ،(NOGDP) : الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي،(G) :الإنفاق الحكومي،(CG) : الإنفاق الاستهلاكي،(TG) : الإنفاق الاستثماري. المصدر: قاعدة البيانات الاقتصادية والاجتماعية: مركز البحوث الاقتصادية: 2010 .المصدر: مصرف ليبيا المركزي :النشرة الاقتصادية :المجلد52: الربع الرابع 2012.

ملحق (2) لوغاريتم المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية خلال الفترة (1970-2012)

obs	Ln(NOGDP)	Ln(G)
1970	7.2	7.8
1971	7.4	8.2
1972	7.8	8.5
1973	8.1	8.6
1974	8.3	9.3
1975	8.5	9.5
1976	8.6	9.5
1977	8.7	9.5
1978	8.8	9.3
1979	8.9	9.7
1980	9.1	9.9
1981	9.2	9.9
1982	9.2	9.6
1983	9.2	9.4
1984	9.2	9.3
1985	9.1	9.0
1986	9.1	8.9
1987	8.9	8.7
1988	9.0	8.6
1989	9.1	8.6
1990	9.0	8.5
1991	9.1	8.4
1992	9.1	8.1
1993	9.2	8.0
1994	9.1	7.8
1995	9.2	8.5
1996	9.2	8.1
1997	9.3	8.3
1998	9.3	8.2
1999	9.3	8.2
2000	9.3	8.4
2001	9.6	8.6
2002	9.7	9.0
2003	9.8	8.6
2004	9.8	8.6
2005	10.0	8.6
2006	10.0	8.6
2007	10.1	8.6
2008	10.2	8.5
2009	10.2	8.5
2010	10.3	10.6
2011	9.7	9.7
2012	9.9	10.4

يشير(Ln NOGDP) : لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.
(Ln G) : لوغاريتم الإنفاق الحكومي.

ملحق (3) يوضح اختبارات جذر الوحدة بعد أخد الفروق الاولى

3-1 اختبار ديكي فولر بعد أخد الفروق الأولى للمتغير LnG في حالة الثابت ،ثابت واتجاه زمني.

Null Hypothesis: D(LNG) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.0236	-3.268695	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.615588	1% level	Test critical values:
	-2.941145	5% level	
	-2.609066	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNG,2)
Method: Least Squares
Date: 04/11/17 Time: 00:06
Sample (adjusted): 1973 2010
Included observations: 38 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0024	-3.268695	0.226189	-0.739342	D(LNG(-1))
0.0763	-1.826779	0.163555	-0.298779	D(LNG(-1),2)
0.4648	0.739099	0.048763	0.036041	C

0.002632	Mean dependent var	0.551026	R-squared
0.417513	S.D. dependent var	0.525370	Adjusted R-squared
0.421435	Akaike info criterion	0.287639	S.E. of regression
0.550718	Schwarz criterion	2.895765	Sum squared resid
0.467433	Hannan-Quinn criter.	-5.007264	Log likelihood
2.087086	Durbin-Watson stat	21.47775	F-statistic
		0.000001	Prob(F-statistic)

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.0001	-6.036970	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.211868	1% level	Test critical values:
	-3.529758	5% level	
	-3.196411	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNG,2)
Method: Least Squares
Date: 02/23/17 Time: 22:16
Sample (adjusted): 1972 2010
Included observations: 39 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-6.036970	0.165644	-0.999987	D(LNG(-1))
0.9842	0.019955	0.101408	0.002024	C
0.5079	0.668856	0.004237	0.002834	@TREND(1970)

5.98E-17	Mean dependent var	0.505785	R-squared
0.412311	S.D. dependent var	0.478328	Adjusted R-squared
0.489007	Akaike info criterion	0.297799	S.E. of regression
0.616973	Schwarz criterion	3.192632	Sum squared resid
0.534920	Hannan-Quinn criter.	-6.535638	Log likelihood
2.020226	Durbin-Watson stat	18.42136	F-statistic
		0.000003	Prob(F-statistic)

3-2 اختبار ديكي فو لر بعد أخذ الفروق الأولى للمتغير Ln(NOGDP) في حالة (الثابت ،الثابت واتجاه زمني).

Null Hypothesis: D(LNNOGDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.0010	-4.458319	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.610453	1% level	Test critical values:
	-2.938987	5% level	
	-2.607932	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNNOGDP,2)
Method: Least Squares
Date: 04/11/17 Time: 00:35
Sample (adjusted): 1972 2010
Included observations: 39 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0001	-4.458319	0.153554	-0.684593	D(LNNOGDP(-1))
0.0250	2.337088	0.021436	0.050097	C

-0.002564	Mean dependent var	0.349469	R-squared
0.136666	S.D. dependent var	0.331887	Adjusted R-squared
-1.495938	Akaike info criterion	0.111708	S.E. of regression
-1.410627	Schwarz criterion	0.461710	Sum squared resid
-1.465329	Hannan-Quinn criter.	31.17079	Log likelihood
2.175778	Durbin-Watson stat	19.87661	F-statistic
		0.000074	Prob(F-statistic)

Null Hypothesis: D(LNNOGDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.0039	-4.579271	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.211868	1% level	Test critical values:
	-3.529758	5% level	
	-3.196411	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNNOGDP,2)

Method: Least Squares
Date: 02/23/17 Time: 22:26
Sample (adjusted): 1972 2010
Included observations: 39 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0001	-4.579271	0.161238	-0.738354	D(LNNOGDP(-1))
0.0459	2.067932	0.044397	0.091811	C
0.2908	-1.072234	0.001669	-0.001789	@TREND(1970)

-0.002564	Mean dependent var	0.369601	R-squared
0.136666	S.D. dependent var	0.334579	Adjusted R-squared
-1.476093	Akaike info criterion	0.111483	S.E. of regression
-1.348126	Schwarz criterion	0.447422	Sum squared resid
-1.430179	Hannan-Quinn criter.	31.78380	Log likelihood
2.094085	Durbin-Watson stat	10.55335	F-statistic
		0.000247	Prob(F-statistic)

3-3 اختبار فليبس بيرون بعد اخذ الفروق الأولى للمتغير Ln(G) (حالة الثابت ،الثابت واتجاه زمني)

Null Hypothesis: D(LNG) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

Prob.*	Adj. t-Stat		
0.0000	-6.153822	Phillips-Perron test statistic	
	-3.610453	1% level	Test critical values:
	-2.938987	5% level	
	-2.607932	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

0.082880	Residual variance (no correction)
0.107990	HAC corrected variance (Bartlett kernel)

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNG,2)
Method: Least Squares
Date: 04/11/17 Time: 00:51
Sample (adjusted): 1972 2010
Included observations: 39 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-6.078421	0.164399	-0.999286	D(LNG(-1))
0.2118	1.270607	0.048398	0.061495	C

5.98E-17	Mean dependent var	0.499643	R-squared

0.412311	S.D. dependent var	0.486120	Adjusted R-squared
0.450075	Akaike info criterion	0.295567	S.E. of regression
0.535386	Schwarz criterion	3.232306	Sum squared resid
0.480684	Hannan-Quinn criter.	-6.776469	Log likelihood
1.997243	Durbin-Watson stat	36.94721	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

Null Hypothesis: D(LNG) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.0001	-6.036970	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.211868	1% level	Test critical values:
	-3.529758	5% level	
	-3.196411	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNG,2)
Method: Least Squares
Date: 04/11/17 Time: 00:54
Sample (adjusted): 1972 2010
Included observations: 39 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-6.036970	0.165644	-0.999987	D(LNG(-1))
0.9842	0.019955	0.101408	0.002024	C
0.5079	0.668856	0.004237	0.002834	@TREND(1970)

5.98E-17	Mean dependent var	0.505785	R-squared
0.412311	S.D. dependent var	0.478328	Adjusted R-squared
0.489007	Akaike info criterion	0.297799	S.E. of regression
0.616973	Schwarz criterion	3.192632	Sum squared resid
0.534920	Hannan-Quinn criter.	-6.535638	Log likelihood
2.020226	Durbin-Watson stat	18.42136	F-statistic
		0.000003	Prob(F-statistic)

4-3 اختبار فليبس بيرون بعد اخذ الفروق الأولى للمتغير Ln(NOGDP) (حالة الثابت ،الثابت واتجاه زمني)

Null Hypothesis: D(LNNOGDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

Prob.*	Adj. t-Stat		
0.0011	-4.415656	Phillips-Perron test statistic	
	-3.610453	1% level	Test critical values:
	-2.938987	5% level	
	-2.607932	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

0.011839	Residual variance (no correction)
0.011088	HAC corrected variance (Bartlett kernel)

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNNOGDP,2)
Method: Least Squares
Date: 04/11/17 Time: 00:59
Sample (adjusted): 1972 2010
Included observations: 39 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0001	-4.458319	0.153554	-0.684593	D(LNNOGDP(-1))
0.0250	2.337088	0.021436	0.050097	C

-0.002564	Mean dependent var	0.349469	R-squared
0.136666	S.D. dependent var	0.331887	Adjusted R-squared
-1.495938	Akaike info criterion	0.111708	S.E. of regression
-1.410627	Schwarz criterion	0.461710	Sum squared resid
-1.465329	Hannan-Quinn criter.	31.17079	Log likelihood
2.175778	Durbin-Watson stat	19.87661	F-statistic
		0.000074	Prob(F-statistic)

Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

Prob.*	Adj. t-Stat			
0.0032	-4.653754	Phillips-Perron test statistic		
	-4.211868		1% level	Test critical values:
	-3.529758		5% level	
	-3.196411		10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

0.011472	Residual variance (no correction)
0.012613	HAC corrected variance (Bartlett kernel)

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNNOGDP,2)
Method: Least Squares
Date: 04/11/17 Time: 01:02
Sample (adjusted): 1972 2010
Included observations: 39 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0001	-4.579271	0.161238	-0.738354	D(LNNOGDP(-1))
0.0459	2.067932	0.044397	0.091811	C
0.2908	-1.072234	0.001669	-0.001789	@TREND(1970)

-0.002564	Mean dependent var	0.369601	R-squared
0.136666	S.D. dependent var	0.334579	Adjusted R-squared
-1.476093	Akaike info criterion	0.111483	S.E. of regression
-1.348126	Schwarz criterion	0.447422	Sum squared resid
-1.430179	Hannan-Quinn criter.	31.78380	Log likelihood
2.094085	Durbin-Watson stat	10.55335	F-statistic

ملحق (4) يوضح معايير فترات الإبطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LNNOGDP LNG
Exogenous variables: C
Date: 02/26/17 Time: 19:12
Sample: 1970 2010
Included observations: 38

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
3.677908	3.733431	3.647243	0.131534	NA	-67.29761	0
-1.396902	-1.230332*	-1.488898	0.000774	187.1333*	34.28906	1
-1.397102	-1.119485	-1.550429	0.000730	8.977889	39.45815	2
-1.409651*	-1.020987	-1.624308*	0.000681*	8.816567	44.86185	3

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

ملحق (5) يوضح اختبار التكامل المشترك بواسطة اختبار جوها نسن

Date: 02/26/17 Time: 18:12
Sample (adjusted): 1972 2010
Included observations: 39 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend (restricted)
Series: LNNOGDP LNG
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.5557	12.51798	5.287386	0.126785	At most 1

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0015	19.38704	29.04260	0.525115	None *
0.5557	12.51798	5.287386	0.126785	At most 1

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

@TREND(71)	LNG	LNNOGDP
0.232331	1.629264	-6.045933
-0.206835	-0.456956	2.666676

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

-0.007056	0.073812	D(LNNOGDP)
-0.095224	0.065425	D(LNG)

47.01277 Log likelihood 1 Cointegrating Equation(s):

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

@TREND(71)	LNG	LNNOGDP
-0.038428	-0.269481	1.000000
(0.00254)	(0.03857)	

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

-0.446262	D(LNNOGDP)
(0.07454)	
-0.395552	D(LNG)
(0.28060)	

ملحق (6) اختبار سببية جرا نجر بواسطة متجه تصحيح الخطأ(VECM)

Vector Error Correction Estimates
Date: 02/26/17 Time: 19:15
Sample (adjusted): 1972 2010
Included observations: 39 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

CointEq1	Cointegrating Eq:
1.000000	LNNOGDP(-1)
-0.269481	LNG(-1)
(0.03857)	
[-6.98656]	
-0.038428	@TREND(70)
(0.00254)	
[-15.1044]	
-5.911079	C

D(LNG)	D(LNNOGDP)	Error Correction:
-0.395552	-0.446262	CointEq1
(0.28060)	(0.07454)	
[-1.40966]	[-5.98708]	
0.340688	-0.083975	D(LNNOGDP(-1))

(0.48079)	(0.12772)	
[0.70860]	[-0.65751]	
-0.197234	0.030090	D(LNG(-1))
(0.19485)	(0.05176)	
[-1.01222]	[0.58134]	
0.047469	0.078967	C
(0.05805)	(0.01542)	
[0.81771]	[5.12089]	

0.090358	0.596643	R-squared
0.012389	0.562070	Adj. R-squared
2.940242	0.207470	Sum sq. resids
0.289839	0.076992	S.E. equation
1.158897	17.25729	F-statistic
-4.929740	46.76983	Log likelihood
0.457935	-2.193325	Akaike AIC
0.628557	-2.022703	Schwarz SC
0.061538	0.074359	Mean dependent
0.291652	0.116343	S.D. dependent

0.000382	Determinant resid covariance (dof adj.)
0.000308	Determinant resid covariance
47.01277	Log likelihood
-1.846809	Akaike information criterion
-1.377599	Schwarz criterion

Abstract

The main purpose of this study is to investigate the relationship between government expenditure and non- oil gorse in Libya during the period (1970-2012).

Accordingly, an Econometric method (con-integration and Error -correction model) was used to estimate the model designed, and the main conclusions obtained could be summarized as follows:

- Government expenditure plays an important role in determining the size and the growth rate of both GDP and non- oil GDP.

-The results obtained by econometric model shows a long – run equilibrium relationship between government expenditure and non-oil GDP, the direction of this relationship runs from GE to non-oil GDP, where an increase by %1 in GE causes an increase by %26 in non –oil GDP.

This relation was significant and consists with the Keynesian hypothesis that could be applied to the less developed countries as a whole, and to the resource abondant countries in particular.

According to this results, the study recommended to improve the efficiency and the quality of GE in order to increase in productivity, which plays per se an important role in achieving development goals in Libya.

The relationship between government expenditure and gross domestic product in Libya

An Econometric study for the period(1970-2012)

By : Sharaf Aldeen. G. J. Mohamed

Supervisor

Dr. Abdel Nasser. I. Bou ksheim

A Thesis submitted to Faculty of Economics, University of Benghazi as a partial fulfillment of the requirements for the Master degree in Economics .

University of Benghazi
Faculty of Economics

Spring 2017